

خلاصة التقرير النهائي لمخرجات مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات

2022

يصدر عن

مركز الحياة- راصد

أيار/ مايو 2022



خلاصة التقرير النهائي لمخرجات مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

أيلول / سبتمبر 2022

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة - راصد

أ. عمرو النوايسة

مدير برنامج راصد

أ. عدي بريك

قائد فريق مراقبة انتخابات 2022

أ. كمال قاسم

تصميم وإخراج فني

©جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد 2022

تنويه: جميع الرسومات التوضيحية الواردة في هذه التقرير خاصة بمركز الحياة - راصد

المحتويات

- 15 خلاصة التقرير النهائي لمراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022
- 31 الباب الأول: مراقبة إعداد الجداول الأولية للناخبين والتحقق من دقتها
- 43 الباب الثاني: مراقبة مرحلة تسجيل المترشحين
- 51 الباب الثالث: مراقبة مرحلة الحملات الانتخابية للمترشحين
- 65 الباب الرابع: مراقبة مجريات يوم الاقتراع والفرز
- 105 الباب الخامس: مراقبة مرحلة الطعون الانتخابية
- 109 الباب السادس: مراقبة عملية اعلان النتائج النهائية وصدورها في الجريدة الرسمية
- 111 الباب السابع: مشاركة الأحزاب في الانتخابات
- 115 الباب الثامن: توصيات عامة بعد مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات
- 127 الباب التاسع: تحليلات كمية ونوعية لنتائج انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات

توطئة

بإدارة مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني في عام 2007 لتأسيس تحالف راصد لمراقبة الانتخابات، وانطلقت أعمال التحالف خلال الانتخابات البرلمانية في نفس العام من خلال 1200 مراقب ومراقبة. تم توزيعهم خارج مراكز الاقتراع لمراقبة مسار العملية الانتخابية لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية، واستمر فريق راصد بعملية كسب التأييد لتكريس نهج مراقبة الانتخابات وقوننتها ضمن المنظومة الديمقراطية الأردنية. حيث تم السماح للفريق بإدخال عدد من المراقبين إلى مراكز الاقتراع لمراقبة العملية الانتخابية عام 2010. وتم العمل آنذاك على توسعة التحالف ليشمل 25 مؤسسة و1700 مراقب ومراقبة.

بعد ذلك عمل فريق راصد على توسعة التحالف خلال عام 2013 ليصبح التحالف مكوناً من 125 مؤسسة مجتمع مدني من جميع محافظات المملكة، وذلك بهدف مراقبة الانتخابات البرلمانية للمجلس السابع عشر. حيث تقم العملية من خلال 3000 مراقب ومراقبة محليين. تبعاً قام الفريق بمراقبة الانتخابات البلدية لعام 2013، وذلك لأول مرة على مستوى الانتخابات البلدية، تبعه توسيع أعمال التحالف عام 2016 لتشمل 150 مؤسسة مجتمع مدني، قامت بمراقبة الانتخابات من خلال 5000 مراقب ومراقبة. أما في العام 2017 عمل التحالف على مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات من خلال 2600 مراقب ومراقبة.

وفي عام 2020 تم توسعة عمل التحالف ليشمل 252 مؤسسة موزعة على كافة الدوائر الانتخابية، حيث عمل التحالف على مراقبة الانتخابات النيابية 2020 من خلال 3400 مراقباً ومراقبةً، تلاها مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022 من خلال 1000 مراقباً ومراقبة.

اعتمد راصد لإنجاح عملية مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022 على الدروس المستفادة والخبرة التراكمية التي يمتلكها الفريق في مراقبة الانتخابات على المستوى المحلي والإقليمي، والتي استمدها كذلك من بناء قدرات المراقبين المحليين لمراقبة الانتخابات المحلية في المغرب والعراق وتونس وليبيا والجزائر ومصر والمشاركة في بعثة المراقبة الدولية للانتخابات لكل من السودان ومصر وتونس خلال الأعوام 2010-2012، كما وشارك راصد

في صياغة إعلان المبادئ العالمية للمراقبة المحايدة للانتخابات من قبل المنظمات المدنية والذي أُطلق في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك خلال نيسان/ أبريل 2012، بالإضافة إلى ذلك انتخب راصد في العام 2017 عضوًا في مجلس إدارة الشبكة العالمية لمراقبة الانتخابات والحكومة (GNDEM) والمكوّنة من 245 شبكة على مستوى العالم.

ختامًا، نشيد بجهود جميع فرق العمل والمتطوعين الذين كانوا أساس نجاح أعمال جميع مراحل مراقبة الانتخابات، كما نتقدم بشكرنا لجميع الجهات التي قدمت الدعم المادي والمعنوي والخبرات التي ساهمت في إنجاح عملية مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022.

د. عامر بني عامر

المنسق العام لتحالف راصد لمراقبة الانتخابات

مدير عام مركز الحياة - راصد

شكر وتقدير

يسعدنا في فريق راصد أن نتوجه بالشكر الجزيل لجميع من ساهم في إنجاح مراحل مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022 وتسهيل مهمة المراقبين الميدانيين في مختلف مناطق المملكة. كما يشكر التحالف جميع من ساهم في نقل التقارير الصادرة عنه وإيصالها للمواطنين وكسب التأييد لصالحها، وأخيرًا يشكر راصد كل من ساهم ماديًا ومعنويًا في تدريب كوادره وإمدادهم بالخبرات اللازمة، ونخص بالشكر جميع منسقي الدوائر الانتخابية والمتطوعين الذين شاركوا ضمن فرق المراقبة في جميع محافظات المملكة، وكادر فريق عمل مشروع مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022.

كما ويخص راصد بالشكر

1. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) الذين قدموا الدعم الكامل لكافة مراحل العملية الانتخابية.
2. السفارة الكندية في الأردن التي قدمت الدعم لتطوير المنصة التعليمية ومقاطع الفيديو التعليمية للراصد.
3. منظمة اليانزا والوكالة الإسبانية للتنمية الدولية (Aecid) في دعم تدريب المترشحات للانتخابات، ودعمهم لنا في تنفيذ المناظرات الانتخابية بين المترشحات في اقليم الشمال.
4. الهيئة المستقلة للانتخاب بجميع كوادرها على حسن تعاملهم وتعاونهم مع فريق المراقبين في جميع مراحل العملية الانتخابية.
5. وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية.
6. المؤسسات الإعلامية التي ساهمت بتغطية تقارير وفعاليات راصد والمتمثلة بالمحطات الفضائية والإذاعات المحلية والصحف اليومية ووكالات الأنباء الرسمية وجميع المواقع الإلكترونية، وكل من ساهم في تغطية ونقل التقارير على صفحات التواصل الاجتماعي.

مقدمة

تحالف راصد لمراقبة الانتخابات 2022

أُسِّس تحالف راصد لمراقبة الانتخابات عام 2007 وانطلقت أعماله خلال الانتخابات البرلمانية من نفس العام، من خلال 1200 مراقب ومراقبة، حيث تم توزيعهم خارج مراكز الاقتراع لمراقبة مسار العملية الانتخابية لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية، واستمر فريق راصد بعملية كسب التأييد لتكريس نهج مراقبة الانتخابات وقوننتها ضمن المنظومة الديمقراطية الأردنية، حيث سمح لفريق راصد بإدخال عدد من المراقبين إلى مراكز الاقتراع لمراقبة الانتخابات لأول مرة عام 2010، علمًا بأن فريق راصد عمل على توسعة التحالف آنذاك ليشمل 25 مؤسسة و1700 مراقب ومراقبة، وواصل التحالف توسعته لمراقبة الانتخابات النيابية للمرة الثالثة عام 2013 بمشاركة 125 مؤسسة مجتمع مدني محلية، كما عمل راصد على مراقبة الانتخابات النيابية لعام 2016 ضمن تحالف ضمّ 150 مؤسسة مجتمع مدني موزّعة على كافة محافظات المملكة ومن خلال 5000 مراقب ومراقبة، كما عمل التحالف على مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017 من خلال 2600 مراقب، وفي عام 2020 تم توسعة عمل التحالف ليشمل 252 مؤسسة موزّعة على كافة الدوائر الانتخابية حيث عمل تحالف راصد على مراقبة الانتخابات النيابية من خلال 3400 مراقبًا ومراقبة ضمن هذا التحالف، بالإضافة الى ذلك تم مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022 من خلال 1000 مراقبًا ومراقبة عملوا على مراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية من نشر جداول الناخبين الأولية وحتى إعلان النتائج النهائية، علمًا بأن التحالف لا يمثل أي جهة حكومية أو حزبية إذ أنه يعمل بصورة مستقلة ومحيدة.

وقد عمل أعضاء التحالف كفريق فاعل للمساهمة في تطوير آليات وإجراءات عملية الانتخاب بشكل خاص والتطبيق الديمقراطي بشكل عام، حيث عكف التحالف منذ تأسيسه على إعداد مجموعة من الوثائق أبرزها مدونة السلوك التي يعمل من خلالها أعضاء التحالف والمراقبين المحليين الخاصين به، كما وشكل التحالف فريقًا داخلية للعمل على توثيق النتائج وإعداد التقارير الخاصة بالمراقبة وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة بخصوص القوانين والتعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب والخاصة بتنظيم سير العملية الانتخابية.

الهدف العام

يهدف تحالف راصد إلى تطوير التطبيق الديمقراطي في الأردن من خلال الوصول إلى درجة أعلى من التوافق ما بين العملية الانتخابية والمعايير الدولية المتعلقة بالنزاهة والشفافية والحرية والعدالة الانتخابية، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة المشاركة السياسيّة المدنية الهادفة.

الأهداف الفرعية وأدوات العمل لمراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات

2022

1. تقديم تقييم شامل وموضوعي ومهني لمجريات العملية الانتخابية الخاصة بالبلديات ومجالس المحافظات بحياديّة تامة، وبالاستناد إلى نصوص المعايير الدولية الخاصة بالمراقبة المحلية للانتخابات، بهدف إتاحة معلومات التقييم للجمهور لتشكيل حلقات وحملات الضغط لتطوير العملية الانتخابية بمختلف عناصرها.
2. رفع قدرات السلطة الانتخابية الأردنية المتمثلة بـ«الهيئة المستقلة للانتخاب» لتمكينها من مواكبة التطور الانتخابي المنشود، من خلال تقديم مقترحات وتوصيات يتم اعدادها بشكل علمي وموضوعي بناءً على الخبرات المحلية والدولية والممارسات الفضلى، بالإضافة إلى مخرجات المراقبة الميدانية وتحليل الأطر القانونية الخاصة بعملها.
3. بناء قدرات 1000 شابة وشاب أردني في مجال مراقبة مجريات العملية الانتخابية الخاصة بالمجالس البلدية ومجالس المحافظات في مختلف مراحلها، بهدف تكريس ثقافة التطوع والمشاركة العامة في تعزيز التطور الديمقراطي.
4. تعزيز اندماج مؤسسات المجتمع المدني المحلية في المكونات المعنية بالتنمية السياسيّة كطرف أساسي له القدرة على الربط ما بين مختلف الفئات المجتمعية من جهة، والنخب السياسيّة من القيادات التنظيمية وصناع القرار من جهة أخرى، من خلال رفع قدراتهم في مجال الرقابة الانتخابية وكسب التأييد من أجل الإصلاح الانتخابي.

منهجية العمل والهيكل التنظيمي لمراقبة انتخابات 2022

عمل راصد على مراقبة مراحل العملية الانتخابية المختلفة والتي شملت:

- إعداد الجداول الأولية والنهائية للناخبين والاعتراض عليها.
- عملية التحقق من الجداول الأولية للناخبين.
- عملية تسجيل المرشحين.
- فترة الحملات الانتخابية.
- مجريات يوم الاقتراع.
- تجميع النتائج والإعلان عنها.
- مرحلة الطعون بصحة عضوية ورئاسة المجالس البلدية وعضوية مجالس المحافظات الفائزين.

حيث تضمنت نشاطات المراقبة، مراقبة انتخابات مناطق بلديات الفئة الأولى على مستوى المملكة، ومراقبة انتخابات مجالس المحافظات.

وسبق كل عملية مراقبة للانتخابات مجموعة تدريبات مكثفة للمراقبين/ات الميدانيين ليكونوا قادرين على إتقان العملية بدقة وحيادية، وذلك استنادًا إلى التجارب السابقة لتحالف راصد في عملية تدريب المراقبين والمراقبات للانتخابات البرلمانية 2020 والتي تمّت عن بعد من خلال منصة راصد التعليمية التي فُرضت آنذاك بسبب قيود وباء كورونا، فقد تم إعادة استخدام المنصة الإلكترونية لتحالف راصد بعد تطويرها وتطوير المحتوى التعليمي عليها لتدريب المراقبين/ات الثابتين والمتحركين، حيث ركّز راصد في تدريباته على المعايير الدولية للانتخابات الشفافة والعدالة والنزاهة والحرّة، وربط هذه المعايير مع الإطار القانوني الأردني الذي يحكم كل مرحلة من المراحل الانتخابية، بالإضافة إلى الممارسات الفضلى لإدارة هذه المراحل، كما ركّزت التدريبات على أنواع الخروقات والمخالفات التي من الممكن حدوثها ويجب مراقبتها في كل مرحلة، ودور المراقب/ة في توثيق هذه المخالفات، وآلية التوثيق، وخطة الاتصال وإيصال التقارير لفريق إدارة تحالف راصد، إضافة إلى ذلك، فقد شدّدت التدريبات على حيادية المراقب

أثناء عمله وآلية تعامله مع وسائل الإعلام ليكون عضوًا فاعلًا في فريق المراقبة، حيث تم تنظيم المراقبين من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

فريق إدارة المشروع

الفريق العامل مكتبيًا تكوّن من 16 عضوًا، تمثلت مهامهم بتنظيم عمل المراقبين/ات الميدانيين واستلام تقاريرهم، وجمع وتحليل النتائج وصياغة التقارير والبيانات الصحفية، إضافةً إلى الاتصال بالجهات الإعلامية والرسمية والشعبية المختلفة، وإعداد خطة المراقبة وتصميم نماذج المراقبة، كذلك بناء المواد التدريبية، للمراقبين والمراقبات وتوزيعهم على مراكز الاقتراع والفرز.

فرق المراقبة الميدانية

هم المراقبون/ات الذين عملوا على مراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية الخاصة بانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022، من خلال تعبئة نماذج معدة خصيصًا لهذه الغاية، وتكوّنت الفرق من:

- **المنسقون/ات الميدانيون:** الفريق المنسق للعمل في الميدان في جميع المراحل الانتخابية حيث بلغ عددهم 14 منسق ومنسقة تم توزيعهم على المحافظات/البلديات بواقع منسق/ة واحد لكل محافظة/بلدية.
- **المراقبون/ات طويلي الأمد:** بلغ عددهم ما يقارب 120 مراقبًا ومراقبة، وهم المراقبون/ات الذين قاموا بمراقبة مختلف المراحل الانتخابية التي تسبق يوم الاقتراع، والتي تمثلت بعملية التحقق من قوائم الناخبين، والاعتراضات عليها، ثم عملية تسجيل المرشحين والاعتراض عليها، ثم نشاطات المرشحين والمرشحات خلال فترة الحملات الانتخابية.
- **المراقبون قصيري الأمد:** هم المراقبون الذين قاموا بمراقبة مجريات يوم الاقتراع منذ افتتاح الصناديق وحتى انتهاء عمليات الفرز وعدّ الأصوات وإعلان النتائج. بلغ عددهم 1000 مراقبًا ومراقبة، وانقسم المراقبون/ات قصيرو الأمد إلى مراقبين/ات ثابتين قاموا بمراقبة يوم الاقتراع من داخل غرف الاقتراع بناءً على توزيع عينة الصناديق المستهدفة في عملية المراقبة والذي أعدّه فريق إدارة المشروع، ومراقبون/ات متحركون قاموا بمراقبة مجريات يوم الاقتراع من خلال مرورهم على صناديق محددة، بالإضافة إلى متابعة وتقييم

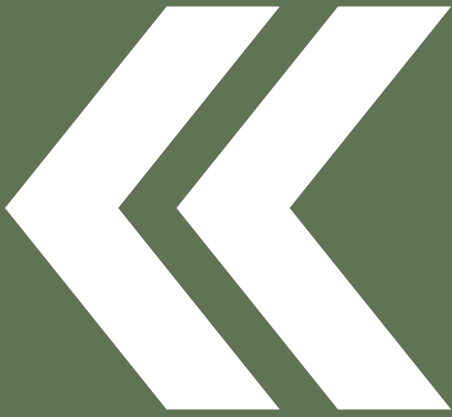
عمل المراقبين/ات الثابتين والتأكد من تواجدهم داخل غرف الاقتراع، وتنتهي مهامهم بحضور الفرز والتجميع وأخذ صورة عن المحضر المُعد من قبل لجنة الاقتراع والفرز. يذكر ان الهيئة المستقلة للانتخاب قررت تسليم نسخة من محضر الفرز لكل شخص تواجد في غرفة الفرز.

فريق المنصة الإلكترونية

ضمن إطار تعزيز إدماج التكنولوجيا كجزء أساسي في عملية المراقبة، عمل راصد على تطوير منصة راصد الإلكترونية، لتشمل على كافة مراحل التواصل مع المراقبين والمراقبات، بدايةً من عملية الاستقطاب والتسجيل وانتهاءً بمرحلة إرسال التقارير الميدانية يوم الاقتراع، حيث استطاع المراقبون والمراقبات من التسجيل عن طريق المنصة بإنشاء الحساب الخاص بكل مراقب/ة، ليستخدمه في مرحلة تقديم الاختبار العام ثم حضور مجموعة من مقاطع الفيديو التي تهدف الى تدريب وبناء قدرات المراقبين/ات، حيث انقسم محتوى مقاطع الفيديو إلى رسالة التحالف للمراقبين/ات، وشرح مفصل لكافة نماذج المراقبة وكيفية استخدام التطبيق الإلكتروني الخاص بمراقبة يوم الاقتراع، والتعريف بمهام المراقبين/ات يوم الاقتراع والفرز، وشرح تفصيلي لمرحلة عمليتي الاقتراع والفرز، بالإضافة إلى ذلك اشتملت المنصة على مجموعة من الاختبارات تهدف إلى تقييم المراقبين/ات ليسهل عملية الاختيار.

فريق مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي

ضمن عملية مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022، وفي ظل تطور استخدام منصات التواصل الاجتماعي من قبل المرشحين والمرشحات في الدعاية الانتخابية، تم تدريب فريق خاص لهذه العملية فقد عمل تحالف راصد على تطوير منهجية لمراقبة الصفحات الخاصة بالمرشحين والمرشحات على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لرصد البرامج الانتخابية، وخطابات الكراهية والتنمر الإلكتروني، حيث بدأ عملهم من عملية نشر جداول الناخبين، وعملية تسجيل المرشحين ومراقبة يوم الاقتراع، كما اشتمل عملهم على رصد صفحات الذين حالهم الفوز في انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022.



خلاصة التقرير النهائي
لمراقبة انتخابات المجالس
البلدية ومجالس المحافظات

2022

مخرجات ونتائج مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات

صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021 وتم نشره بعدد الجريدة الرسمية رقم (5746) الصادر بتاريخ 23 أيلول / سبتمبر 2021، وعلى إثر ذلك تم تحديد الثاني والعشرين من آذار/ مارس 2022 موعدًا للانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات من قبل مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، بحيث تدير وتشرف الهيئة المستقلة للانتخاب على هذه العملية الانتخابية، وهي الانتخابات الخامسة من نوعها في عهد الدولة الأردنية بحيث أجريت على نوعين من المجالس المنتخبة.

ويبين الملخص التنفيذي مجموعةً من المقارنات بين الإجراءات التي تضمنتها العملية الانتخابية مع المعايير الدولية النازمة للعملية الانتخابية حيث بينت المقارنات فيما يخص معيار النزاهة أن العملية الانتخابية قد شابها بعض المخالفات التي أثرت على النزاهة الانتخابية من أهمها الاختلال التنظيمي الذي احتوته جداول الناخبين فيما يتعلق بسوء توزيع الناخبين على المراكز الانتخابية، والحد من قدرة بعض اللجان الانتخابية من فرض الإطار القانوني الخاص بإجراءات الاقتراع والعدّ والفرز.

أما فيما يتعلق بمعيار العدالة الانتخابية فقد ظهرت بعض الاختلالات التي كان لها الأثر على عدالة العملية الانتخابية، من أبرزها اعتماد مراكز للاقتراع خارج المنطقة (مثال: ما حصل في منطقة الروضة في بلدية إربد الكبرى)، ما أثر بصورة سلبية على سهولة وصول المقترعين لمركز الاقتراع والفرز، وعمل على تخفيض نسب التصويت في العديد من المناطق ذات الكثافة الانتخابية العالية.

وفيما يتعلق بمعيار حرية الإرادة الانتخابية تبين أن معظم الخروقات التي تم توثيقها تمحورت حول خرق سرية التصويت حيث تم توثيق حالات من التصويت المعلن وادعاء الأمية والاقتراع الجماعي في الكثير من الدوائر الانتخابية، بالإضافة إلى وجود دعاية انتخابية على أبواب وبالقرب من مراكز الاقتراع، وخلص فريق التحليل الإحصائي إلى أن نسب تلك المخالفات قد تناسبت

طردياً مع عدد الناخبين المسجلين في مركز الاقتراع الواحد وتدفقهم خلال فترة الاقتراع.

ومن النتائج التي يمكن استخلاصها أن الإدارة الانتخابية المركزية «الهيئة المستقلة للانتخاب» مارست معظم مهامها بدرجة معقولة من الحياد، وأن معظم الاختلالات التي تم تسجيلها قامت عليها بعض كوادرها المحلية من لجان اقتراع وفرز وغيرها، حيث أن هذه الاختلالات التنظيمية لم تكن ممنهجة بل ناتجة عن اجتهادات شخصية على مستوى اللجان الانتخابية. يذكر أنه واستجابةً لتوصيات تحالف راصد لمراقبة الانتخابات التي صدرت في التقارير السابقة، ولاسيما المتعلقة منها بمعيار الشفافية الانتخابية، أن الهيئة قامت بنشر نتائج المرشحين والمرشحات على موقعها الإلكتروني مباشرة، وذلك من خلال نشر محاضر الفرز على مستوى غرف الاقتراع مباشرة، الأمر الذي زاد من شفافية العملية الانتخابية.

أولاً: فيما يتعلق بنزاهة العملية الانتخابية

1. الضمانات الإجرائية

في إطار مراقبة الضمانات الإجرائية لعملية مراقبة الانتخابات، فقد بيّنت بعض الملاحظات التي أثرت بشكل محدود على نزاهة العملية الانتخابية، تواجد أشخاص غير مصرّح لهم بالدخول، وهو ما حدث في مدرسة «مرود الثانوية المختلطة» ببلدية الكرك الكبرى وبنسبة 2.86% وفقاً لفريق الراصدين. كذلك فقد تم رصد حدوث تصويت خارج المعزل الانتخابي، وهو ما حدث في «مدرسة الأندلس الشاملة للبنات» في بلدية إربد الكبرى، وبنسبة 5.29% وفقاً للراصدين.

الشكل رقم (1): يُبيّن نسب تواجد أشخاص غير مصرّح لهم بالدخول، ونسب التصويت خارج المعزل الانتخابي



أما فيما يتعلق بالتزام اللجان الانتخابية بعملية التحبير، فقد بلغت نسبة اللجان غير الملتزمة 5.44%. كذلك تم رصد مجموعة من المخالفات تمثّلت بتنقيط الحبر على السبابة اليمنى، بدلاً من اليسرى، وذلك خلافاً لما نصت عليه التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في «مدرسة فوزي الملقي الثانوية للبنين» في بلدية المفرق الكبرى، و«مدرسة خديجة بنت خويلد الأساسية المختلطة» في بلدية معان الكبرى.

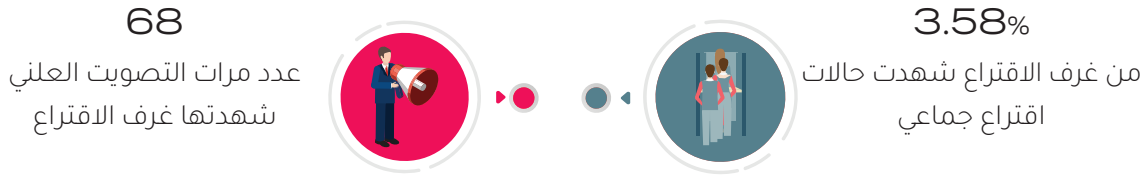
2. نزاهة الاقتراع وتدفق الناخبين

بيّنت نتائج الرصد لنزاهة عملية الاقتراع وتدفق الناخبين عن وجود بعض المؤثرات على نزاهة العملية الانتخابية، أبرزها اعتماد مركز اقتراع وفرز خارج المنطقة الانتخابية ما حد من تدفق الناخبين وحرمتهم من الاقتراع بسبب بعد المسافة وصعوبة الوصول، منها اعتماد مركز اقتراع خارج منطقة الرابية التابعة لبلدية إربد الكبرى.

وبلغت نسبة غرف الاقتراع التي شهدت حالات اقتراع جماعي %3.58 من مجموع غرف الاقتراع وحصل ذلك في مختلف مناطق المملكة مثل «مدرسة الكفير الثانوية للبنين» و «مدرسة مقبلة الثانوية للبنين» في محافظة جرش، و «مدرسة معان الثانوية للبنين» في معان.

وبلغ عدد مرات التصويت العلني 68 مرة شهدتها غرف الاقتراع والتي شكلت تأثيراً على حرية الناخب في الاقتراع بسرية تامة، ومن الأمثلة على مراكز شهدت اقتراع علني «مدرسة بطريكية اللاتين الثانوية الشاملة للبنات» في مادبا، «مدرسة أبو عبيدة الثانوية للبنين» في عمّان، «مدرسة الشفاء بنت عوف الاساسية» المختلطة في معان، «مدرسة مصطفى وهبي التل الأساسية للبنين» في إربد، و «مدرسة الطفيلة الثانوية للبنات» في الطفيلة.

الشكل رقم (2): يُبين نسب غرف الاقتراع التي شهدت حالات اقتراع جماعي، وعدد مرات التصويت العلني



3. نزاهة عدّ الأصوات وفرزها

بيّنت نتائج مراقبة عملية عدّ الأصوات وفرزها أن الجانب الإجرائي قد شهد العديد من الاختلالات التي أثرت على نزاهة العملية، والتي تمثلت بعدة أشكال، أولاً، أخطاء فردية من قبل أعضاء لجان الاقتراع والفرز، نتيجة عدم كفاءة التدريب الذي تلقاه الأعضاء. ثانياً، تباين عدد أوراق الاقتراع التي بحوزت رئيس اللجنة قبل بدء عملية الاقتراع وبعد انتهائها. ثالثاً، فقد تم رصد اختلاف في عدد الأوراق داخل الصندوق وعدد المقترعين المسجلين لدى اللجان، منها ما حدث في «مدرسة العرين الثانوية للبنين» في عمّان، و «مدرسة مروود الثانوية المختلطة» في الكرك، ما استدعى تواصل فريق راصد مع الهيئة المستقلة للانتخاب لتقديم شكاوى حول ما جرى.

ثانياً: فيما يتعلق بشفافية العملية الانتخابية

1. إتاحة المعلومات الانتخابية للجمهور

وتُرق راصد خلال فترة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات، عدم قيام الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر جداول الناخبين الأولية والنهائية بصيغ إلكترونية مفتوحة قابلة للبحث والتحليل (CSV)، بل اكتفت بنشرها بصيغ محمية ومشفرة (PDF).

الصورة رقم: (1) تُبين نشر الجداول الانتخابية من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب بصيغة «PDF» المحمية وغير

القابلة للتحقق



2. الشفافية الإدارية والمالية للسلطة الانتخابية

لم تنشر الهيئة آليات التعيين الخاصة بموظفيها وحيثيات ضمان المعايير الخاصة بتكافؤ الفرص، لاسيما الموظفين الذين استقطبتهم الهيئة إبان فترة الانتخابات، مما حد من مواكبتها للمعايير الدولية المتعلقة بشفافية عمل السلطات الانتخابية.

وراصد إذ يشيد بنشر الهيئة المستقلة للانتخاب الإفصاح المالي لميزانياتها، وذلك على الرغم من امتناع الهيئة عن نشر سبل إنفاق الميزانية وآليات الصرف التي تم اعتمادها بشكل تفصيلي، أيضاً عدم نشرها لقيمة الدعم التي تلقتها من خارج الميزانية والتي تم رصدها، ومنها الدعم الذي تلقتها من منظمات دولية. كذلك لم تنشر الهيئة كيفية طرح العطاءات التي واكبت العملية الانتخابية وآليات اختيار المنفذين لهذه العطاءات.

3. السقف المالي لتمويل الحملات الانتخابية

لم يلحظ راصد أي تتبع من قبل الهيئة المستقلة لأوجه صرف المترشحين على حملاتهم الانتخابية، إذ لم يتم الإفصاح عن أي مترشح تجاوز السقف المالي، كما أن الهيئة لم تقترح أي آليات لتتبع الإنفاق المالي مما أثر على قدرتها في متابعة عمليات إنفاق المترشحين، مما أثر سلبًا على معيار العدالة الانتخابية، حيث أتيح المجال أمام المترشحين أصحاب الأموال أن يقوموا بإنفاق أموال طائلة على حملاتهم الانتخابية، لاسيما المترشحين الذين استخدموا منصات التواصل الاجتماعي في حملاتهم الانتخابية، ومن ضمنهم مرشحي منصب رئاسة البلدية.

وفقًا لملاحظتنا، كان من المفترض أن تقوم الهيئة المستقلة للانتخاب بالإطلاع على الممارسات الدولية الفضلى فيما يتعلق بتتبع الإنفاق المالي على الحملات الانتخابية وكيفية وضع إطار قانوني لضبط عملية الإنفاق، كذلك كان عليها توفير مساحة كافية من التشاركية مع الجهات المعنية، لاسيما الرقابية منها.

ثالثاً: فيما يتعلق بعدالة العملية الانتخابية

1. توزيع القوة التمثيلية

يعتمد توزيع القوة التمثيلية على معايير يجب أن يتم تضمينها داخل الأطر القانونية التي تستند عليها أي عملية انتخابية، وعلى عكس ذلك لم يتم تضمين الإطار القانوني لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات أي معايير يمكن من خلالها ضمان عدالة آلية توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية، وهنا يؤكد راصد على ضرورة تعديل الإطار القانوني بحيث يعطي مساحة كافية لتكريس العدالة الانتخابية ووضع المعايير ضمن مواد القانون على أن يتم اعتماد المعايير بالاستناد على الممارسات الدولية الفضلى وبالتشاور مع الجهات الرقابية والجهات ذات العلاقة.

2. الإنفاق على الحملات الانتخابية

أظهرت الهيئة المستقلة للانتخاب ضعفاً حاداً في ضبط عمليّة الإنفاق، إذ لم يتم تتبع إنفاق المترشحين ولم تستطع الهيئة رغم كامل الصلاحيات الممنوحة لها وفقاً لقانون الانتخاب أن تضبط عمليّة الإنفاق، حيث برز بوضوح مقدار الفرق في الإنفاق بين المترشحين من خلال حملاتهم الانتخابية، لاسيما الأنشطة مدفوعة الأجر منها، والتي تم عرضها على القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية، حيث يعد هذا الضعف من قبل الهيئة خرقاً للعدالة الانتخابية التي من المفترض أن يتم تكريسها.

يأتي ذلك رغم أن الإطار القانوني الناظم لعمليّة الإنفاق على الدعاية الانتخابية قد شهد تطوراً نظرياً من خلال ما نصت عليها التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية للانتخابات البلدية واللامركزية الصادرة استناداً لأحكام الفقرة (و) من المادتين (12) و(27) من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012 وتعديلاته.

الهيئة استجابت للمواد في قانون انتخاب المجالس البلدية ومجالس المحافظات (قانون الإدارة المحلية) حيث أفردت تعليمات تنفيذية خاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية وتضمنت هذه التعليمات مواداً خاصة بتحديد السقف الإجمالي للإنفاق وذلك في المواد (12) ببندها (ج) في التعليمات الخاصة بانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات.

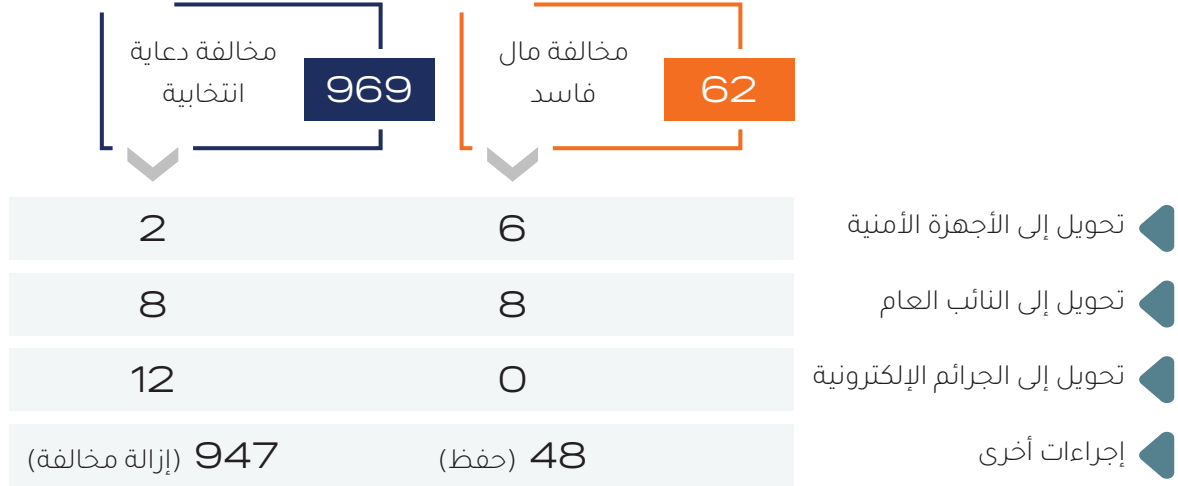
كما نصت التعليمات التنفيذية بناءً على قانون الإدارة المحلية رقم (22) لعام 2021، على عدم قبول التبرعات أو المساهمات المادية أو العينية المقدمة من الدول والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية الرسمية والأهلية والشركات الأجنبية أو الرعايا الأجانب، كذلك حرصت الهيئة على ضرورة أن يقوم المترشح بتقديم إفصاح مالي عند تقديمه طلب الترشح وبيان أوجه الإنفاق على حملته الانتخابية.

ومن الجدير ذكره، أن هناك مجموعة من الممارسات الدولية الفضلى التي كان من الأولى الاستناد إليها فيما يخص تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية والأخذ بمنظومة المعايير بشكل كامل بما في ذلك الامتداد الجغرافي للدائرة الانتخابية وقيمة الدخل للفرد والبعد عن المركز والخدمات المقدمة للناخب في دائرته الانتخابية، كما أن الهيئة المستقلة للانتخاب لم تضمن توافقاً على معايير العدالة الانتخابية والتطبيقات المثلى الخاصة بمساحات وصول المرشحين للناخبين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفوارق المعيارية في التمويل والثروات الشخصية للمرشحين.

3. حياد السلطة الانتخابية

مارست الهيئة المستقلة للانتخاب سلطاتها الدستورية بدرجة معقولة من الحياد في التعامل المعلن مع الناخبين والمرشحين وجهات الرقابة المحلية والدولية على حدٍ سواء، إلا أن عدد المخالفات التي تم تحويلها إلى الأجهزة الأمنية أو إلى النائب العام، كان متواضعاً مقارنة مع عدد المخالفات الانتخابية المقدمة.

الشكل رقم (3): يُبين عدد المخالفات الانتخابية المقدمة والإجراءات المتخذة بحقها⁽¹⁾



4. حق الطعن والتقاضي

أتاح الإطار القانوني الناظم لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات حق تقديم الطعن والاعتراض خلال مراحل العملية الانتخابية وأعطى الحق بتقديم الطعن والاعتراض للناخبين والمرشحين على حد سواء مما ساعد على مواكبة المعايير الدولية المتعلقة في تكريس العدالة الانتخابية من خلال حق الطعن والتقاضي، كما أتاح الإطار القانوني للإدارة الانتخابية التحويل للقضاء كل من يساهم في انتهاك سير العملية الانتخابية سواءً من موظفين أو ناخبين أو مرشحين.

وفيما يتعلق بالاعتراضات التي قدمها المواطنون إبان عرض الجداول الأولية للناخبين، فقد وصل مجموعها إلى 13884 اعتراضاً تم قبول 12171 اعتراضاً منها، كما تم رفض 1713 منها، حيث انقسمت الاعتراضات المقدمة إلى اعتراضات على المعلومات الواردة بحق الشخص نفسه وذلك بهدف تحديثها، وأخرى تقدم بها أشخاص على غيرهم.

الجدول رقم (1): يُبين عدد الاعتراضات الشخصية موزعة على المحافظات

المحافظة	مقبول	مرفوض	المجموع
عمّان	7003	373	7376
الزرقاء	795	30	825
البلقاء	896	62	958
مادبا	328	53	381
إربد	579	41	620
المفرق	670	16	686
جرش	322	39	361
عجلون	358	10	368
الكرك	428	30	458
العقبة	46	0	46
معان	203	6	209
الطفيلة	240	3	243
المجموع	11868	663	12531

الجدول رقم (2): يُبين عدد الاعتراضات غير الموزعة حسب المحافظة

المحافظة	مقبول	مرفوض	المجموع
عمان	0	212	212
الزرقاء	1	371	372
البلقاء	0	0	0
مادبا	0	0	0
إربد	0	104	104
المفرق	1	274	275
جرش	0	0	0
عجلون	0	0	0
الكرك	301	0	301
العقبة	0	71	71
معان	0	18	18
الطفيلة	0	0	0
المجموع	303	1050	1353

كما عمل راصد على مراقبة عملية تقديم الطعون على صحة نتائج الفائزين برئاسة وعضوية المجالس البلدية ومجالس المحافظات:

استقبلت محاكم البداية في المملكة (19) طعنًا خلال المدة القانونية بنتائج انتخابات البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة عمّان، حيث نصت المادة (42) من قانون الإدارة المحلية رقم (22) لعام 2021، أنه «يحق للناخب الطعن في صحة نتائج انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة عمّان لسنة 2022، خلال 15 يومًا من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية، والذي بدأ بتاريخ 24 آذار/ مارس 2022، لغاية 7 نيسان / أبريل 2022، أمام محكمة البداية التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها، وعلى المحكمة أن تصدر قرارها خلال 30 يومًا كحد أقصى من تاريخ ورودها إليها، ويكون قرار المحكمة قطعيًا إما برفض الطعن أو قبوله.

الجدول رقم (3): يُبيّن توزيع الطعون حسب المحكمة

الرقم	اسم المحكمة	عدد الطعون
1	محكمة بداية المفرق	3
2	محكمة بداية عمّان	3
3	محكمة بداية مادبا	1
4	محكمة بداية جرش	1
5	محكمة بداية الكرك	1
6	محكمة بداية السلط	1
7	محكمة بداية عجلون	2
8	محكمة بداية اربد	3
9	محكمة بداية معان	4

ردت المحاكم 18 طعنًا مقدمًا إليها على قرار مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب في نتائج انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة عمّان لسنة 2022، حيث أيّدت قرار مجلس المفوضين في تلك الطعون.

يذكر أنه تم قبول طعنًا واحدًا قدم إلى محكمة بداية المفرق، حيث تم إلغاء قرار الهيئة المستقلة للانتخاب لوجود خطأ مادي في المحاضر المعدّه مسبقًا من قبل لجنة الإقتراع والفرز وعليه تم إعادة احتساب النتائج وإعلان فوز المرشح المتقدم بالطعن خلافًا لما أعلنته الهيئة.

5. المحاسبة وسيادة القانون

لاحظ الفريق المراقب تطورًا في أداء الموظفين لاسيما على الصعيد التقني والإلكتروني، وتطورًا في إنجاز المهام الموكلة إليهم استنادًا للخبراء التقنيين الذين يرون بأن ما تم إنجازه تقنيًا على موقع الهيئة يظهر تطورًا في عمل الهيئة من الجانب التقني.

وبرزت مؤشرات ضعف تفعيل مبادئ المحاسبة وسيادة القانون خلال فترة الحملات الدعائية، إذ ظهرت العديد من قضايا شراء الأصوات بصورة معلنة دون تدخل من السلطة الانتخابية، بالإضافة إلى امتناع الجهات المختصة عن إزالة الدعايات المخالفة في معظم مناطق المملكة، الأمر الذي بيّنته نتائج فريق راصد المتجول والذي أوكلت إليه مهمة توثيق الدعايات الانتخابية المخالفة في كافة الدوائر الانتخابية، كما برزت ظاهرة الاعتداء على الدعايات الانتخابية دون وجود محاسبة حقيقية من قبل الهيئة.

رابعًا: فيما يتعلق بحرية العملية الانتخابية

1. الضمانات الإجرائية وحرية الإرادة الانتخابية

أظهرت الانتخابات الأخيرة ضعفًا حادًا لبعض اللجان الانتخابية في تطبيق الإجراءات الانتخابية الواردة في التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع والفرز. حيث بينت نتائج الرصد تجاوزات عديدة تتعلق بخرق حرية التصويت من خلال تجمهر أعداد من الناخبين عند المعزل المخصص للتصويت، وعدم تطبيق مراحل عملية الاقتراع بكافة حثياتها حيث كانت بعض اللجان تسقط مرحلة التدقيق في الجداول الالكترونية، ويعزى هذا الضعف إلى نوعية التدريب الذي تلقته اللجان الانتخابية والذي لم يكن بالمستوى المأمول، وهنا على الهيئة المستقلة للانتخاب تقييم المدربين الذين يتم اختيارهم والتأكد من توحيد الرسالة التي يتم توجيهها للجان الانتخابية بما يتوافق مع ما ورد في التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز.

وبالرغم من كل ما ورد في قانون الانتخاب من تغليظ للعقوبات حول أي خروقات قد تمس العملية الانتخابية إلا أن تطبيقها لم يكن واضحًا، لاسيما وأن أغلب المخالفات المذكورة تم ضبطها بالاستناد إلى تصريحات الهيئة المستقلة للانتخاب والمعلومات الواردة في التقرير التفصيلي، إلا أنه لم يتم الإعلان عن نتيجة مختلف القضايا، علمًا بأن معظم المخالفات منتهت حرية الناخبين من خلال التأثير عليهم وممارسة ضغوطات غير شرعية على الناخبين بهدف استقطابهم للتصويت لصالح مرشح معين، أيضًا تم الاعتداء على حرية الناخبين وترهيبهم والتدخل بخياراتهم، لاسيما أثناء يوم الاقتراع، وهو ما تم توثيقه في عدّة مراكز اقتراع، حيث تم توثيق حالات اعتداء على حرية الناخب وسرية الاقتراع ولم يتم الاستجابة لأية شكاوى بخصوص ذلك، ومثال ذلك ما حدث في «مدرسة المهلب بن أبي صفرة الأساسية» للبنين في الزرقاء.

يأتي ذلك على الرغم من أن قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، جرّم الأفعال التي تؤثر بشكل مباشر على العملية الانتخابية في كافة مراحلها، حيث نصت المادة (36/ ج) من القانون أنه "على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تسري الاحكام المتعلقة بجرائم الانتخابات والعقوبات المقررة عليها الواردة في قانون الانتخاب لمجلس النواب على انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتلاحق هذه الجرائم من قبل الهيئة أو النيابة العامة أو بناءً على شكوى احد الناخبين أو المرشحين"، وفيما يتعلق بحرية الترشح للانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات، فقد أظهر القانون تطورًا بعد أن سمح لمن أتم 25 عامًا من العمر للترشح

لعضوية المجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة عمان، وذلك استجابةً للعديد من مطالب مؤسسات المجتمع المدني التي تقدمت للهيئة ومنها راصد.

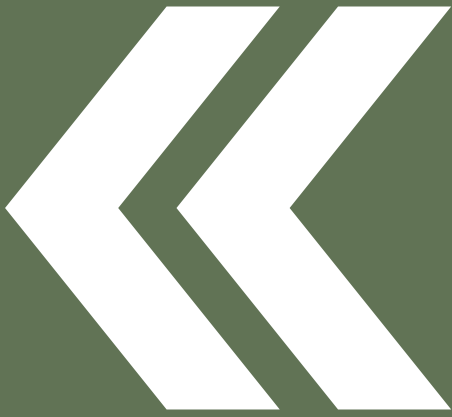
2. سرية الاقتراع

عانت العملية الانتخابية من العديد من الحوادث التي رصدها فريق راصد لحالات اقتراع خارج المعزل المخصص للتصويت خلافاً للتعليمات التنفيذية، وهذا ما لم تستطع الهيئة ضبطه أو إنفاذ التعليمات المنصوصة حوله، حيث أكد مراقبو فريق راصد الموزعين على المراكز الانتخابية شهادتهم على حالات التصويت الجماعي المخالف في بعض مراكز الاقتراع، مما عمل على الحد من سرية الاقتراع وذلك بدوره أثر سلباً على مدى توافق العملية الانتخابية والمعايير الدولية للحرية الانتخابية.

وقد لاحظ مراقبو راصد وجود مثل تلك الحالات في مركز الاقتراع في «مدرسة الأندلس الثانوية الشاملة للبنات» التابعة لبلدية إربد الكبرى في محافظة إربد حيث انعدم الهدوء لفترات مستمرة سادت فيها الفوضى والضوضاء، بالإضافة لحالات تصويت خارج المعزل دون أي تحرك لضبط وإنفاذ التعليمات من قبل كوادر الهيئة واللجنة المشرفة على الانتخابات.

كذلك رصد المراقبون عمليات تأثير على الناخبين من قبل مندوبي مرشحين في مدرسة مقبلة الثانوية للبنين في بلدية جرش الكبرى التابعة لمحافظة جرش، وذات الحالة في «مدرسة فاطمة الزهراء الأساسية المختلطة» التابعة لبلدية الزرقاء.

ويدل ذلك على عدم التزام كوادر الهيئة المستقلة بتطبيق قانون الانتخاب الذي جرّم الأعمال التي تؤدي إلى خرق سرية الاقتراع، كما عملت التعليمات التنفيذية التي أصدرتها الهيئة المستقلة للانتخاب على الحد بشكل كبير من عمليات التصويت العلني من خلال وضع صور المرشحين على أوراق الاقتراع لمنع خرق سرية الاقتراع من قبل الأشخاص الذين يدعون الأمية، إلا أن تلك التعليمات لم تضع آلية واضحة للتعامل مع حالات إشهار أوراق الاقتراع بعد تعبئتها ولم تنص على إبطال الأصوات المعلنة.



الباب الأول:
مراقبة إعداد الجداول
الأولية للناخبين والتحقق
من دقتها

1.1 مقدمة

تعتبر عملية مراقبة جداول الناخبين من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس قدرة الإدارة الانتخابية على إدارة المشهد الانتخابي لاسيما وأن عملية إعداد وعرض جداول الناخبين تعتبر من المراحل الأولى في الدورة الانتخابية، وبناءً عليه عمل فريق راصد على متابعة ومراقبة هذه المرحلة من خلال تنفيذ دراسة نوعية تهدف لقياس دقة الجداول الأولية التي تم عرضها.

تلجأ بعض الأنظمة الانتخابية إلى تسجيل الناخبين لضمان حصر التصويت في الأشخاص المؤهلين، وتوفّر عملية تسجيل الناخبين العدالة في التصويت بحيث يمكن إجراء اعتراضات على جداول الناخبين، وبالتالي منع الأشخاص غير المؤهلين من التصويت، وتهدف هذه العملية كذلك إلى حصر الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير الأهلية للمشاركة في الانتخابات قبل يوم الاقتراع، ووضع لائحة تتضمن أسماء الذين ثبتت أهليتهم للمشاركة في العملية الانتخابية، وتسمى «جداول الناخبين النهائية».

وبناءً على ذلك راقب فريق راصد مدى تطبيق الإجراءات التي وردت في التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات فكانت مرحلة إعلان الجداول الأولية للناخبين والتي بدأت في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2021 واستمرت حتى 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، حيث قدّم الفريق دراسةً تقيّم دقة جداول الناخبين الأولية، بهدف توعية المواطنين بضرورة التحقق من بياناتهم الواردة في الجداول الأولية لتصويب الأخطاء «إن وجدت».

يستند الإطار القانوني لعملية إعداد جداول الناخبين بمراحلها المختلفة على قانون الهيئة المستقلة وتعديله رقم (11) لسنة 2012 وقانون الإدارة المحلية (22) لسنة 2021، في مادته رقم (36) والتعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات والتي ألزمت بموجب المادة رقم (5) الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر الجداول الانتخابية ورقياً وإلكترونياً.

وتأتي أهمية عملية مراقبة عرض جداول الناخبين من ضرورة توفير المعايير المتعلقة بالحرية والعدالة الانتخابية حتى يضمن الناخب حقه في الاقتراع وضمان ورود اسمه ضمن تلك الجداول كما تعتبر عملية عرض الجداول وفتح باب الاعتراضات الأساس في البناء لعملية انتخابية تتواءم والممارسات الدولية الفضلى.

1.2 جداول الناخبين في انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لعام 2022

جداول الناخبين هي عبارة عن سجل يتضمن معلومات عن كل مواطن مسجّل ومؤهل للتصويت، وتتضمن تلك القائمة أيضًا التفاصيل ذات الصلة المستخدمة لتحديد أماكن انتشار الناخبين، وتوزيعهم على دوائر انتخابية محدّدة ومكاتب الاقتراع المخصّصة لهم، وتتفرّع من القائمة الرئيسية عدة قوائم معدّة للاستخدام في كل مكتب اقتراع، وهي لا تتضمن إلا أسماء الناخبين المعيّنين لهم التصويت في هذا المركز تحديداً.

ومن شأن وضع جداول الناخبين أمام العامة أن يزيد دقة ويجعلها متكاملة، إذا ما أتيح للناخبين الوقت الكافي لتصحيح أي أخطاء أو تحديث المعلومات الواردة فيها، فلا شك أنّ القدرة على معاينة وتصحيح القائمة بأكملها يعزّز الثقة العامة بالعملية الانتخابية والهيئة المشرفة على الانتخابات والإجراءات الانتخابية على نطاق أوسع، كما أنّ الاطلاع على تلك القوائم يفسح المجال أمام كافة أطراف العملية الانتخابية من التحقق من دقة هذه القوائم، أما منظمات المجتمع المدني فيمكنها التحقق من جودة قوائم الناخبين من خلال إخضاعها لتدقيق مستقل ومراجعة أخرى حيادية.

وعملت الهيئة المستقلة للانتخاب على نشر الجداول الأولية بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2021 واستمرت حتى 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، وفتحت باب الاعتراضات الشخصية والاعتراضات ضد الغير إبان نشرها للجداول، حيث تم تقديم 12531 اعتراض شخصي تم قبول ما نسبته 94.7% منها، فيما وصل عدد الاعتراضات ضد الغير إلى 1353 اعتراض تم قبول منها ما نسبته 22.4%، ونشرت الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير 2022، الجداول النهائية للناخبين بمجموع ناخبين وصل إلى 4 مليون 599 ألف و602 ناخب وناخبة شكلت الإناث ما نسبته 53% من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع.

فريق راصد عمل على جمع المعلومات الكميّة الخاصة بمن يحق لهم الاقتراع، وذلك من خلال جداول الناخبين المنشورة على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب، موزعين حسب البلديات

بالإضافة للمناطق التي يحق لهم التصويت فيها للانتخابات اللامركزية فقط، مثل منطقة معان السادسة والسابعة والثامنة ومنطقة جرش الثالثة، ويبيّن الجدول رقم (4) أعداد الناخبين حسب البلديات وحسب الجنس:

الجدول رقم (4): يُبيّن أعداد الناخبين حسب جنسهم على مستوى البلديات⁽²⁾

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
1	العاصمة	ناعور	15318	18261	33579
2	العاصمة	حسبان	3572	4836	8408
3	العاصمة	الجيزة	12124	13785	25909
4	العاصمة	لواء الموقر	10976	13868	24844
5	العاصمة	ام الرصاص	2937	4033	6970
6	العاصمة	ام البساتين	3474	3999	7473
7	العاصمة	سحاب	20547	22754	43301
8	العاصمة	العامرية	1541	1882	3423
9	إربد	اربد الكبرى	180705	196491	377196
10	إربد	غرب اربد	15385	19073	34458
11	إربد	الرمثا	29744	31894	61638
12	إربد	سهل حوران	12114	14577	26691
13	إربد	خالد بن الوليد	7172	9695	16867
14	إربد	اليرموك	5011	6074	11085
15	إربد	الكفارات	9874	12485	22359
16	إربد	الشعلة	3905	4984	8889
17	إربد	السرو	4871	5888	10759
18	إربد	الطيبة	11342	14202	25544
19	إربد	الوسطية	9673	11507	21180
20	إربد	دير ابي سعيد	14665	19631	34296
21	إربد	رابية الكورة	5088	6281	11369

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
22	إربد	برقش	11841	15984	27825
23	إربد	معاذ بن جبل	13967	17453	31420
24	إربد	طبقة فحل	9264	13289	22553
25	إربد	شرحيل بن حسنة	10209	12544	22753
26	إربد	المزار الشمالي	16766	21162	37928
27	البلقاء	السلط الكبرى	43340	50219	93559
28	البلقاء	الثونة الوسطى	17951	20426	38377
29	البلقاء	دير علا	13933	18958	32891
30	البلقاء	عين الباشا	30820	32555	63375
31	البلقاء	العارضة	3818	4622	8440
32	البلقاء	معدى الجديدة	5146	6349	11495
33	البلقاء	سويمة	1218	1605	2823
34	البلقاء	الفحيص	6192	6648	12840
35	البلقاء	ماحص	3901	4730	8631
36	الكرك	الكرك الكبرى	25712	30196	55908
37	الكرك	عي	4597	5411	10008
38	الكرك	مؤتة والمزار	12282	15931	28213
39	الكرك	شيجان	7113	8368	15481
40	الكرك	طلال	1981	2797	4778
41	الكرك	عبدالله بن رواحة	4295	5777	10072
42	الكرك	مؤاب	6962	9098	16060
43	الكرك	الأغوار الجنوبية	13661	17485	31146
44	الكرك	القطرانة	1859	2300	4159
45	الكرك	السلطاني	848	1080	1928
46	معان	الحسينية	3617	4727	8344
47	معان	ايل	2681	3438	6119
48	معان	الشراه	3555	4547	8102

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
49	معان	الأشعري	1450	2162	3612
50	معان	الثوبك	4335	5756	10091
51	معان	معان الكبرى	12485	13294	25779
52	معان	الجفر	2577	3307	5884
53	الزرقاء	الزرقاء	182904	194825	377729
54	الزرقاء	الرصيفة	92190	95291	187481
55	الزرقاء	بيرين	5199	6511	11710
56	الزرقاء	الهاشمية	20461	24054	44515
57	الزرقاء	الضليل	8705	9524	18229
58	الزرقاء	الجلابات	1930	2374	4304
59	الزرقاء	الأزرق	3130	3563	6693
60	المفرق	المفرق الكبرى	23616	28081	51697
61	المفرق	رحاب الجديدة	5609	7579	13188
62	المفرق	بلعما الجديدة	7101	9741	16842
63	المفرق	الزعتري والمنشية	2641	3331	5972
64	المفرق	حوشا الجديدة	4326	6096	10422
65	المفرق	الباسلية	1545	2200	3745
66	المفرق	السرхан	5495	7262	12757
67	المفرق	الامير حسين بن عبدالله	3811	4962	8773
68	المفرق	ام الجمال	5267	7247	12514
69	المفرق	صبعا والدفيانة	3971	4964	8935
70	المفرق	ام القطين والمكيفة	3189	4518	7707
71	المفرق	دير الكهف الجديدة	2752	3984	6736
72	المفرق	الصالحية ونايفة	3416	4612	8028
73	المفرق	الرويشد الجديدة	3849	4320	8169
74	المفرق	بني هاشم	1603	2231	3834
75	المفرق	منشية بني حسن	2941	3699	6640

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
76	المفرق	الصفواوي	906	1207	2113
77	المفرق	الخالدية	7547	9425	16972
78	الطفيلة	الطفيلة الكبرى	17318	21519	38837
79	الطفيلة	بصيرا	4127	5849	9976
80	الطفيلة	الحسا	2877	3559	6436
81	الطفيلة	القادسية	2255	3407	5662
82	مادبا	مادبا الكبرى	42119	47945	90064
83	مادبا	لب ومليح	5116	6365	11481
84	مادبا	ذيبان	5436	6681	12117
85	مادبا	جبل بني حميدة	1846	2600	4446
86	عجلون	عجلون الكبرى	16439	20158	36597
87	عجلون	كفرنجة	10016	13265	23281
88	عجلون	الجنيد	7046	9307	16353
89	عجلون	الشفاف	6101	8206	14307
90	عجلون	العيون	4947	6905	11852
91	جرش	جرش الكبرى	23885	28086	51971
92	جرش	المعارض	9972	13072	23044
93	جرش	باب عمان	3612	5019	8631
94	جرش	النسيم	6130	8422	14552
95	جرش	برما	3394	4511	7905
96	العقبة	القويرة	4603	6043	10646
97	العقبة	حوض الديسة	1282	1771	3053
98	العقبة	قريقرة وفنان	904	1175	2079
99	العقبة	وادي عربة	946	1313	2259
100	العقبة	قطر ورحمة	2062	2315	4377

ويبين الجدول رقم (5) أعداد الناخبين حسب الجنس موزعين على المحافظات:

الجدول رقم (5): يُبين أعداد الناخبين حسب جنسهم على مستوى المحافظات⁽³⁾

الرقم	المحافظة	ذكور	إناث	المجموع
1	العاصمة	880201	948517	1828718
2	إربد	377117	439242	816359
3	البلقاء	149391	169789	319180
4	الكرك	79310	98443	177753
5	معان	39752	48174	87926
6	الزرقاء	325214	347099	672313
7	المفرق	89585	115459	205044
8	الطفيلة	26577	34334	60911
9	مادبا	54517	63591	118108
10	عجلون	44549	57841	102390
11	جرش	51951	64351	116302
12	العقبة	45095	49503	94598
14	المجموع	2163259	2436343	4599602

1.3 التحقق من جداول الناخبين «Voters List Audit»

وتماشياً مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة، قام فريق راصد بعملية التحقق من دقة جداول الناخبين الأولية «Voters List Audit» لعدة مرات والتي بدأها عام 2010، حيث يتم إخضاع هذه القوائم إلى عملية تحقّق بالاعتماد على منهجية خاصة تبيّن مدى دقة هذه القوائم. يشار هنا إلى أن فريق راصد هو الجهة الرقابية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي نفذت هذه المنهجية الرقابية المتخصصة.

عملية التحقق تمّت من القوائم الأولية للناخبين باستخدام منهج بحثي كمي، قام على توجيه الأسئلة المباشرة للمستجيبين ومقارنتها مع كل ما ورد في الجداول الأولية وما أفاد المستجيبون بدقته، وارتكزت الدراسة على أسلوب التدقيق «من الناخب إلى القائمة» «Vot-er-to-List»، حيث تم اختيار عينة عشوائية مركبة «Stratified Random Sample» بواقع 2316 ناخباً وناخبة وردت أسماءهم على جداول الناخبين الأولية من مجموع الناخبين بدرجة ثقة 95% وهامش خطأ يقدر ب 3%، وتم تصميم استمارة التحقّق بالارتكاز على المعايير المرتبطة بعملية التحقّق من الجداول الأولية. تم ذلك من خلال 20 باحثاً تواصلوا مع الناخبين من خلال الهاتف.

تلا ذلك بدء التواصل مع الناخبين، إذ تم سؤال الناخبين ابتداءً إذا ما كان لديهم العلم بأن الهيئة المستقلة قد نشرت الجداول الأولية للناخبين، ثم الاستفسار عما إذا كانوا قد تحقّقوا من بياناتهم الواردة في الجداول الأولية للناخبين.

ووفقاً لدراسة أجراها راصد لقياس توجهات المواطنين الأردنيين للانتخابات المقبلة، حيث بيّنت النتائج أن نسبة الذين يعلمون بنشر الجداول الأولية للناخبين إلى 14.5% من مجموع المستجيبين فيما وصلت نسبة الذين تحقّقوا من بياناتهم الواردة في الجداول الأولية إلى 29.7% من نسبة الذين يعلمون عن نشر الجداول الأولية.

1.4 الاعتراضات على جداول الناخبين الأولية

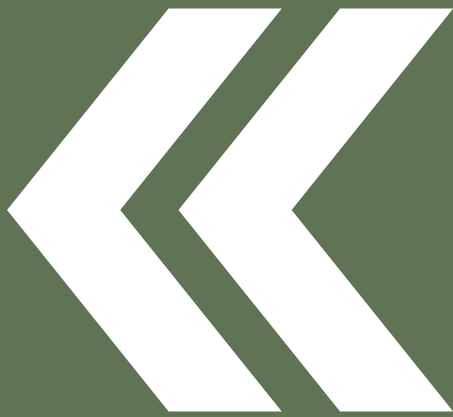
كذلك تم فتح باب الاعتراض على الجداول الأولية للناخبين في اليوم التالي لعرض تلك الجداول، حيث خصصت دوائر الأحوال المدنية والجوازات مكاتبها لتقديم الاعتراضات على البيانات الانتخابية الذاتية، بينما تم فتح باب الاعتراض على الغير في الجداول ذاتها ضمن الدائرة الانتخابية في مراكز لجان الانتخاب. وأعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب على موقعها الإلكتروني نتائج عملية الاعتراض من خلال نشر القوائم الخاصة بجميع أنواع الاعتراضات.

وبحسب التحليلات الكمية التي عمل عليها فريق راصد فقد بلغ مجموع الاعتراضات الشخصية 12531 منها 11868 تم قبولها وبنسبة 95% من مجموع الاعتراضات، فيما رفض 663 اعتراض وبنسبة 5% من مجموع الاعتراضات.

وتصدّرت محافظة العاصمة أكثر المحافظات اعتراضاً شخصياً، عددها 7003 اعتراض، تلتها محافظة البلقاء بـ 958 اعتراضاً، فيما كانت محافظتا العقبة ومعان الأقل اعتراضاً بعدد بلغ 46، 209 على التوالي.

أما على صعيد الاعتراضات على مستوى المحافظات فيما يخص الاعتراضات ضد الغير، فقد بيّنت التحليلات الكمية أن مجموعها وصل إلى 1353 اعتراضاً منها 303 اعتراضاً تم قبولها بنسبة 22.4%، فيما رفض 1050 بنسبة 77.6%، وكانت محافظة الزرقاء الأكثر اعتراضاً على مستوى محافظات المملكة بعدد بلغ 372 اعتراضاً تلتها محافظة الكرك بعدد اعتراضات بلغ 301 اعتراض.

ولم يتقدم أي اعتراض في محافظات البلقاء، مادبا، عجلون، جرش، الطفيلة.



الباب الثاني:
مراقبة مرحلة تسجيل
المترشحين

2.1 مقدمة

تعدُّ مراقبة مرحلة تسجيل المترشحين من المراحل المهمة في العملية الانتخابية، فهي المرحلة التي يقوم فيها من يرغبون بالترشح للانتخابات بالقدوم إلى مراكز التسجيل وتعبئة بياناتهم الشخصية، وفي حال تم قبول طلبهم بالموافقة فإنه يحق لهم خوض المنافسة على المقعد الذي ترشح عليه، واستمرت عملية تسجيل المرشحين خلال الفترة الواقعة ما بين 7-9 شباط/ فبراير 2022، في مراكز تسجيل المترشحين والتي وصل عددها إلى 125 مركز موزعة في جميع مناطق المملكة وعملت بها كوادر الهيئة المستقلة للانتخاب المختصة بالنظر في عملية تسجيل المرشحين والتأكد من استكمال الأوراق الثبوتية التي أوردها قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021 ضمن المادة (39)، والتي أوجبت على المترشح أن يكون أتم 25 سنة شمسية من عمره في اليوم الأول الذي حدّد لتقديم طلبات الترشح.

ولثاني مرة تجرى الانتخابات على مجلسين بآنٍ واحد في الأردن، وهي مجالس المحافظات والمجالس البلدية حيث يتقدم المترشح بطلب التسجيل للترشح إما على مقاعد اللامركزية لخوض انتخابات مجالس المحافظات، أو على مقاعد رؤساء البلديات أو أعضاء المجالس البلدية لخوض انتخابات المجالس البلدية، ويستند الإطار القانوني لعملية الترشح بمراحلها المختلفة على قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021 بالإضافة إلى التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح والصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب.

وتأتي أهمية عملية مراقبة تسجيل المترشحين من ضرورة توفير المعايير المتعلقة بالحرية والعدالة الانتخابية حتى تكون الفرص متساوية فهي الأساس في إيجاد عملية انتخابية تتواءم والممارسات الدولية الفضلى، كذلك يحرص فريق راصد على توفير المعلومات الكميّة والكيفية الخاصة بالمترشحين لعرضها للجمهور لما فيها من تكريس لمعيار الشفافية الخاص بهذه المرحلة، ووصل عدد المترشحين النهائي للانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لعام 2022 إلى 4540 مترشحًا تنافسوا على 1307 مقاعد تختلف مواقعها بين رؤيس بلدية وعضو مجلس بلدي وعضو مجلس محافظة.

الجدول (6) عدد المقاعد المخصصة للمجالس وعدد طلبات الترشح والانسحاب، والأعداد النهائية للمرشحين/ات:

الجدول رقم (6): يُبين عدد المقاعد المخصصة للمجالس وعدد طلبات الترشح والانسحاب، والأعداد النهائية للمرشحين/ات

عدد المرشحين/ات النهائي		عدد الانسحابات والطلبات المرفوضة		عدد طلبات الترشح		عدد المقاعد المخصصة للترشح		المقعد
انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	كوتا	تنافس	
0	519	0	51	0	572	0	100	رئيس مجلس بلدي
677	2328	11	54	692	2396	200	718	عضوية المجالس البلدية
17	89	0	4	17	94	6	22	عضوية مجلس امانة عمان
151	865	6	19	158	890	59	230	عضوية مجالس المحافظات

ويُبين الشكل (4) عدد المرشحين والمرشحات لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022، حسب المحافظة

الشكل رقم (4): يُبين عدد المرشحين والمرشحات لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022، حسب المحافظة

امانة عمان	رئاسة المجالس البلدية	عضوية المجالس البلدية	عضوية مجالس المحافظات	
106	47	238	134	العاصمة
39	39	259	61	البلقاء
33	33	249	95	الزرقاء
27	27	150	66	مادبا
102	102	633	154	إربد
99	99	551	122	المفرق
21	21	139	65	جرش
25	25	152	70	عجلون
60	60	286	84	الكرك
24	24	147	70	الطفيلة
26	26	152	45	معان
16	16	49	50	العقبة

2.2 الإطار المنهجي

اعتمد فريق راصد منهجية التتبع الميداني لرصد عملية الترشح، وتهدف هذه العملية إلى قياس عدالة وسلامة الإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل لجان الهيئة المستقلة للانتخاب، كما تم قياس مدى كفاءة الكوادر العاملة مع الهيئة المستقلة للانتخاب من خلال نماذج أعدت خصيصًا لهذا الهدف، كما هدفت العملية بمجملها إلى قياس مقارنة الإجراءات التنفيذية مع عدالة وحرية ونزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

عمل فريق راصد ومن خلال منسقيه وكوادره الذين وصل عددهم إلى 60 راصدًا ميدانيًا في مواقع ومراكز تسجيل المترشحين على مراقبة العملية وتسجيل الحوادث التي واجهتها على مستوى المملكة وعلى مدار 3 أيام وهي 7-9 شباط/ فبراير 2022، حيث تم تدريبهم وفقًا لمنهجية أعدت خصيصًا لعملية المراقبة، وتم توزيعهم كراصدين ثابتين على مراكز تسجيل المترشحين، وتم إعداد نماذج يتم تعبئتها من قبل الراصدين ومن ثم إرسالها عبر التطبيق الإلكتروني الذي أعده راصد لجمع بيانات المراقبين.

2.3 نماذج المراقبة

وفيما يخص النماذج التي تم توزيعها على المراقبين خلال مرحلة تسجيل المرشحين، فوُزعت على خمسة نماذج، وهي:

2.3.1 النموذج الأول: نموذج مشاهدات المراقبين خلال عملية تسجيل المرشحين

تضمن النموذج الأول مجموعة من الأسئلة يتم الإجابة عليها من قبل المراقب أثناء تواجده داخل مركز تسجيل المرشحين حسب التدريب الذي تلقاه، حيث تضمن النموذج مجموعة من الأسئلة تختص بجاهزية مراكز التسجيل وتوافر جميع الأوراق اللازمة للتسجيل، كما تضمن النموذج أسئلة خاصة بملائمة مراكز التسجيل لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وأهم الإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل كوادر الهيئة المستقلة للانتخاب ومدى جاهزيتهم وكفاءتهم لإتمام عمليات التسجيل، كما تم التركيز على رصد أي حالات منع للمواطنين من الترشح والتحقق من الأسباب الكامنة وراء عملية المنع، ورصد أي مشاجرات أو حوادث قد تحصل أثناء عملية التسجيل.

2.3.2 النموذج الثاني: نموذج مقابلات طالبي الترشح لمجالس المحافظات

تم تعبئة النموذج من قبل المراقبين عند مقابلتهم لطالبي الترشح لمجالس المحافظات بعد الانتهاء من عملية التسجيل، حيث تضمن النموذج مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول سهولة الوصول إلى مراكز التسجيل وكيفية المعرفة عن إجراءات التسجيل، كما تم الاستفسار عن إجراءات الحصول على الأوراق المطلوبة للتسجيل وهل كان هناك أي صعوبات في استخراجها.

2.3.3 النموذج الثالث: نموذج مقابلات طالبي الترشح لرئاسة البلدية وعضوية المجالس البلدية

تم تعبئة النموذج من قبل المراقبين عند مقابلتهم لطالبي الترشح لمجالس البلديات بعد الانتهاء من عملية التسجيل، حيث تضمن النموذج مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول

سهولة الوصول إلى مراكز التسجيل وكيفية المعرفة عن إجراءات التسجيل، كما تم الاستفسار عن إجراءات الحصول على الأوراق المطلوبة للتسجيل وهل كان هناك أي صعوبات في استخراجها.

2.3.4 النموذج الرابع: نموذج مقابلات الموظفين المسؤولين عن عملية تسجيل المرشحين

تم تعبئة النموذج من قبل المراقبين عند مقابلتهم للموظفين المسؤولين عن عملية تسجيل المرشحين، وتضمن النموذج الاستفسار عن تلقي الموظفين تدريباً متخصصاً على إجراءات التسجيل، وما إذا تلقى الموظف ضغوطات لإتمام عملية التسجيل، كما تضمن النموذج استفساراً عن آلية تسليم الطلبات المقدمة للهيئة، وعن مدى دراية المتقدمين بطلبات الترشح بإجراءات الترشح والأوراق المطلوبة، وقياس مدى رضا الموظف عن تعامل الهيئة معه.

2.3.5 النموذج الخامس: نموذج الحوادث والملاحظات

تتم تعبئة هذا النموذج بناءً على المشاهدات المباشرة للراصدين/ات خلال عملية تسجيل المرشحين، وتشمل أي ملاحظات تتعلق بعملية تسجيل المرشحين/ات من ناحية استكمال الأوراق المطلوبة وعملية تسجيل الترشح، أو أي ملاحظات أو حوادث تتعلق بلجان الانتخاب أو المراقبين أو الصحفيين والإعلاميين المتواجدين في مركز تسجيل المرشحين.

2.4 نتائج مراقبة تسجيل المترشحين

تضمنت فترة تسجيل المترشحين لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لعام 2022 مجموعة من البيانات والتقارير التي أصدرها فريق راصد، حيث عمل الفريق على مراقبة مرحلة تسجيل المترشحين منذ صباح اليوم الأول لعملية تسجيل المرشحين من خلال نشر 60 مراقباً ميدانياً توزعوا بين 30 مراقباً ثابتاً في مراكز التسجيل الخاصة للمرشحين، و30 مراقباً متحركاً مهمتهم مراقبة الأجواء التي ترافق عملية التسجيل من خارج المراكز، وعمل راصد على إنشاء غرفة عمليات مكونة من 10 باحثاً متخصصاً لمتابعة الراصد الثابتين والمتحركين وتلقي الشكاوى من المرشحين والمواطنين حول عملية تسجيل المرشحين.

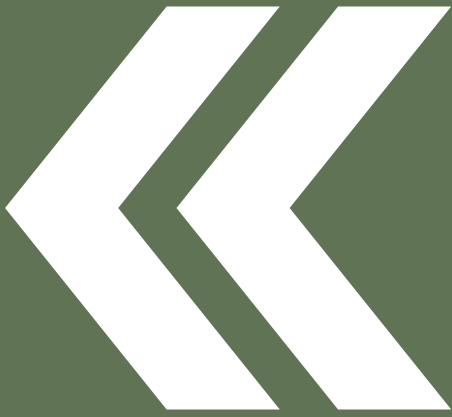
2.4.1 بيان اليوم الأول: مراقبة مجريات اليوم الأول لعملية تسجيل المترشحين

تمحور تقرير اليوم الأول حول أعداد المترشحين لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات في جميع محافظات المملكة حيث تبين تقدم ما مجموعه (1404) مترشحًا ومترشحة لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لغاية الساعة 12:00 لليوم الأول للترشح، حيث تقدم بطلب ترشح لمقاعد أعضاء مجالس المحافظات ومقاعد عضوية المجالس البلدية ما مجموعه (1144) في جميع محافظات المملكة، فيما تقدم بطلب ترشح لملئ منصب رئيس البلدية ما مجموعه (260) في جميع بلديات المملكة.

2.4.2 بيان اليوم الثالث: مراقبة مجريات اليوم الثالث لعملية تسجيل المترشحين

أصدر اصدإبان مرحلة تسجيل المترشحين مجموعة من التقارير الدورية بهدف توفير المعلومات للقواعد الانتخابية، حيث أصدر بعد انتهاء اليوم الثالث تقريرًا يبيّن أعداد المترشحين لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لعام 2022، حيث ترشح في الأيام الثلاث المخصصة للترشح ما مجموعه 4819 مترشحًا ومترشحة لانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في جميع مناطق المملكة، حيث ترشح لمنصب رئيس البلدية ما مجموعه 572 مرشحًا جميعهم رجال، فيما ترشح على المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات ما مجموعه 1048 منهم 158 سيدة. أما المقاعد المخصصة لعضوية المجالس البلدية فترشح ما مجموعه 3088 منهم 692 سيدة، فيما بلغ عدد المترشحين لعضوية مجلس امانة عمان 111 منهم 17 سيدة خلال اليوم الثالث لعملية تسجيل المرشحين.

كما تضمن التقرير آنذاك تحليلات خاصة بأعداد المترشحين تبين فيها أن محافظة اربد كانت الأعلى عددًا بالمترشحين خلال أول يومين لعملية الترشح حيث تقدم بطلبات ترشح ما مجموعه 934 مترشح ومترشحة لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات، فيما كانت محافظة العقبة الأقل عددًا بالمترشحين حيث وصل عدد المترشحين بها 118 مترشحًا ومترشحة خلال الأيام الثلاثة المخصصة للترشح.



الباب الثالث:
مراقبة مرحلة الحملات
الانتخابية للمترشحين

3.1 مقدمة

تعتبر عملية مراقبة الحملات الانتخابية من الدلالات التي يمكن الارتكاز عليها لمعرفة مدى دقة تطبيق الإدارة الانتخابية وأعمالها لما ورد في القوانين الناظمة للعملية الانتخابية والتعليمات الانتخابية التي أصدرتها الهيئة المستقلة للانتخاب، لاسيما فيما يتعلق بالسقوف المالية والإنفاق المالي الذي حدّته التعليمات الخاصة بالدعاية الانتخابية، كما تتضمن مراقبة مرحلة الحملات الانتخابية تقييم المشهد الانتخابي وتتبع الأدوات التي يستخدمها المترشحون إبان حملتهم الانتخابية وتتبع الحوادث والإنتهاكات الممكن حدوثها أثناء تلك المرحلة، ومن الجدير بالذكر بأن الحوادث والإنتهاكات يمكن أن تكون من قبل المترشحين من جهة أو الناخبين من جهة أخرى، كما تتضمن هذه المرحلة مراقبة أداء الإدارة الانتخابية ومستوى علاقاتهم مع المترشحين ومدى التزامها بتطبيق المعايير الدولية ضمن هذه العلاقة كالعادلة الانتخابية والشفافية الانتخابية.

يمنح النظام الانتخابي والإطار القانوني للانتخاب في جميع الممارسات الديمقراطية فترة زمنية تختلف من دولة لأخرى يستطيع فيها المرشح أو الحزب ممارسة نشاطهم الانتخابي لاستقطاب الجماهير، وتعدّ هذه الفترة من الفترات التي تشهد تجاوزات كثيرة، ويمكن من خلال الإطار القانوني الناظم لفترة الحملات الانتخابية احتواء أي مخالفات وتجاوزات يمكن أن تحدث أثناء الفترة.

فريق راصد عمل في هذه المرحلة على متابعة ورصد فترة الحملات الانتخابية، ومدى تطبيق التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية للانتخابات البلدية استنادًا لأحكام الفقرة (و) من المادة (12) من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012 وتعديلاته، والفقرة (ب) من المادة (36) من قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، وبحسب التعليمات المذكورة فقد حُدّدت الفترة الزمنية الخاصة بالدعاية الانتخابية للمترشحين من تاريخ بدء الترشيح وتنتهي قبل 24 ساعة من يوم الاقتراع.

تهدف عملية مراقبة الحملات الانتخابية للمرشحين إلى تقييم مدى توافر فرص متساوية للمرشحين للتعبير عن دعاياتهم الانتخابية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تم اعتمادها من قبل تحالف راصد لمراقبة الانتخابات مثل قياس الوصول الإعلامي للمرشحين بدرجة متساوية وتتبع الموارد المالية للمرشحين وآلية استعمالها خلال فترة الدعاية الانتخابية وتتبع أسلوب الإنفاق المالي للمرشحين وكيفية متابعة الهيئة المستقلة للانتخاب لأسس الإنفاق التي تم اعتمادها في التعليمات التنفيذية الخاصة بالدعاية الانتخابية، ومدى مطابقة هذه الحملات لأحكام القانون والتعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة.

وتأتي أهمية مراقبة الحملات الانتخابية لما في جوهر تلك العملية من تأثير على الناخبين، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، على أن يكون ذلك التأثير وفقاً للقانون، وضمن المعايير الفضلى المستخدمة وعدم تجاوزها بمخالفاتها.

3.2 الإطار المنهجي

عمل فريق راصد على مراقبة مرحلة الحملات الانتخابية من خلال مجموعة من الراصدين الميدانيين الذين تم توزيعهم على المناطق الانتخابية بالإضافة الى راصدين الحملات الانتخابية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم إعداد نماذج خاصة لمراقبة هذه المرحلة، كما تم استخدام التطبيق الإلكتروني الذي يستطيع من خلاله الراصد أن يرسل المعلومات التي تم جمعها من خلال مراقبته الميدانية بشكل مباشر، وفيما يخص النماذج التي تم توزيعها على المراقبين خلال مرحلة الحملات الانتخابية فوُزعت على ثلاثة نماذج لتكون مصادر لمعلومات المراقبة خلال هذه الفترة وقياس مدى تطبيق المواد القانونية التي تنظمها، وهي:

3.2.1 النموذج الأول: نموذج مشاهدات الراصد خلال الحملات الانتخابية

تم تخصيص هذا النموذج لجمع المعلومات حول المشاهدات المباشرة للمراقب الميداني من خلال زيارة الفعاليات الانتخابية للمترشحين على اختلاف أنواعها، وذلك لقياس مدى توافق تلك الفعاليات والظروف المحيطة بها مع كل من الإطار القانوني الناظم للحملات الانتخابية والمعايير الدولية الخاصة بعدالة وحرية العملية الانتخابية في مرحلة استقطاب جمهور الناخبين، ويمكن من خلال هذا النموذج تحديد مدى الإقبال النسائي والشبابي للفعالية التي تم رصدها، ويمكن معرفة ما إذا تم توزيع البيان الانتخابي الخاص بالمرشح، وإذا كانت هناك أي إساءة لمرشح آخر أو حزب آخر، وإذا كان هناك أي شعارات عنصرية أو إقليمية خلال خطاب المرشح، ويمكن رصد الحضور من الجهات الرسمية الحكومية أو الإعلامية خلال الفعالية، ويمكن من خلال هذا النموذج توثيق أي مشادات كلامية أو مشاجرات، وقياس مدى تواجد الأجهزة الأمنية أو الشخصيات ذات التأثير والنفوذ مقارنة بباقي فعاليات المرشحين، ومن خلال هذه النماذج يمكن رصد أي استخدام لأي من الموارد الحكومية أثناء أي من فعاليات المرشحين.

3.2.2 النموذج الثاني: نموذج تقرير حادثة انتخابية خلال فترة حملات الترشح

تم تخصيص هذا النموذج لجمع المعلومات حول أبرز الانتهاكات والحوادث التي وقعت خلال فترة الحملات الانتخابية، مثل حوادث شراء الأصوات وأحداث العنف الانتخابي بين جمهور المرشحين.

3.2.3 النموذج الثالث: نموذج مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي

تم تخصيص هذا النموذج لجمع المعلومات حول الصفحات الرسمية للمرشحين لرئاسة المجالس البلدية، ومدى تفاعلهم مع الناخبين والآليات والطرق المستخدمة في استقطاب الناخبين/ات، بالإضافة إلى رصد خطابات الكراهية والتنمر الإلكتروني على صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية الواقعة على المرشحين/ات.

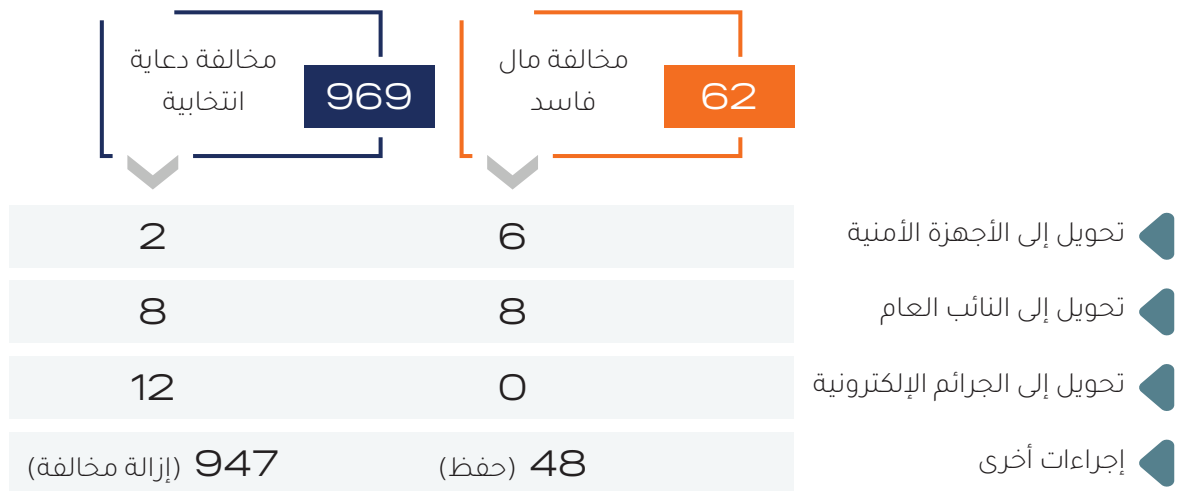
3.3 نتائج مراقبة فترة الحملات الانتخابية

خلال مراقبة راصد لهذه المرحلة تم رصد الكثير من الأحداث والتجاوزات، وأظهرت هذه المرحلة قصور قانون الانتخاب فيما يتعلق بتنظيم حملات المرشحين والقوائم، وكما ظهر غياب الإرادة الحقيقية لمكافحة التجاوزات من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب، لاسيما ظاهرة شراء الأصوات، كما تبين عدم وجود أدوات كافية تمتلكها السلطة الانتخابية لتفعيل الإطار القانوني الناظم لعملية مراقبة الدعاية الانتخابية، حيث سجل فريق راصد مجموعة من الحوادث التي رافقت مرحلة الحملات الانتخابية إلا أن هذه الحوادث لم تكن ذات تأثير في مجمل العملية الانتخابية كما أنها لم تكن ممنهجة.

3.3.1 ظاهرة شراء الأصوات

يعتبر شراء الأصوات مخالفاً لما ورد في قانون الادارة المحلية لعام 2021، وشهدت هذه الانتخابات تراجعاً ملحوظاً لعملية شراء الأصوات (المال الأسود) بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، حيث أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب عن 62 مخالفة مال اسود تم تحويل 8 منها للنائب العام، ومن الجدير ذكره أن بعض المواطنين تحدثوا عن وجود لشراء أصوات إبان فترة الدعاية الانتخابية إلا أن ذلك لم يتم إثباته بدليل ملموس.

الشكل رقم(5): يُبين عدد المخالفات الانتخابية المقدمة والإجراءات المتخذة بحقها



3.3.2 سقف الحملات الانتخابية للمرشحين والإفصاح المالي حول موارد تمويل الحملة الانتخابية وأوجه إنفاق هذه الموارد

أوردت الهيئة المستقلة للانتخاب في التعليمات التنفيذية رقم (7) الخاصة بقواعد الحملات الانتخابية الخاص بالبلدية ضمن المادة رقم (-12 ج) سقفًا ماليًا يتوجب على المترشحين للانتخابات البلدية التقيّد به وقد تضمن النص، أنه يحق للمترشح لمنصب رئيس البلدية للفئة الأولى أن ينفق ما مقداره 20 ألف دينار أردني فقط، بينما يحق للمترشح لعضوية المجالس البلدية ضمن هذه الفئة أن ينفق 10 آلاف دينار أردني فقط، كما تضمنت المادة (-12 ج) سقفًا ماليًا للمترشحين لبلديات الفئة الثانية بما مقداره 15 ألف دينار للمترشح لمنصب رئيس البلدية و8 آلاف للمترشح لعضوية المجالس البلدية ضمن الفئة الثانية. فيما وصل السقف المالي للمترشحين لبلديات الفئة الثالثة على منصب رئيس البلدية إلى 8 آلاف دينار والمترشح لعضوية 5 آلاف دينار، وعلى الرغم من وجود نصوص قانونية تلزم المترشحين أن يتقيّدوا بها، إلا أننا لم نجد أي آلية تم نشرها من قبل الهيئة المستقلة تستطيع من خلالها تتبع الإنفاق المالي للمترشحين مما يعني أن الهيئة لم تطبق النص القانوني التي وضعت. فريق راصد لاحظ أيضًا أن فترة الحملات الانتخابية شهدت تجاوزات عديدة من قبل المترشحين للسقوف المالية المحددة، خلال حملاتهم الانتخابية، وما تضمنته من أنشطة دعائية وحجم الإنفاق على المقررات الانتخابية، لاسيما المترشحين لمنصب رئيس البلدية.

وفي ذات السياق أوردت الهيئة ضمن التعليمات التنفيذية رقم (9) والمتعلقة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية لانتخابات مجالس المحافظات في المادة رقم (12- ج) يحدّد السقف الإجمالي للإنفاق على الحملة الانتخابية للمترشحين لعضوية مجالس المحافظات في محافظات العاصمة والزرقاء وإربد بمبلغ 30 ألف دينار، كما تم تحديد مبلغ 20 ألف دينار للمترشحين لعضوية مجالس المحافظات لباقي المحافظات، وكما تم ذكره آنفًا لم يتم وضع أي أدوات وآليات يمكن أن تتيح للهيئة تتبع الإنفاق المالي لمترشي مجالس المحافظات.

وعلى الرغم من التفاوت الكبير في إنفاق المرشحين في الدوائر (عمان، إربد والزرقاء) مقارنة بباقي الدوائر الانتخابية في المملكة، حيث كان حجم إنفاق بعض المترشحين كبيرًا في مقابل

البعض ذوي الإنفاق البسيط، ويعود ذلك إلى القدرة المالية للمرشح مما أثر على مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين، وهذا ما نوه إليه راصد في جميع توصياته المتعلقة في هذا السياق، حيث طالب راصد بالعدالة في توزيع سقف الإنفاق المالي لتحقيق العدالة بين المترشحين ومحاربة ظاهرة شراء الأصوات.

3.3.3 التقيد بالفترة القانونية للحملات الانتخابية من قبل المرشحين والمرشحات

بدأ بعض المرشحين/ات لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لعام 2022، ببث دعايتهم الانتخابية على بعض المحطات الفضائية الخاصة وعدد كبير من المواقع الإلكترونية وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي قبل الموعد القانوني للحملة الانتخابية، وهذا مرتبط أيضًا بعدم الإفصاح وتحديد سقف نفقات الحملة الانتخابية الأمر الذي جعل المرشحين المقتدرين ماديًا يبدأون حملاتهم عبر هذه القنوات قبل الموعد القانوني، كما أن معظم المترشحين لم يلتزموا بالصمت الانتخابي والذي يسبق يوم الاقتراع بـ 24 ساعة واستمروا بنشر دعايتهم الانتخابية، لاسيما على مواقع التواصل الاجتماعي.

3.3.4 تعليق لافتات وصور ودعايات المرشحين بشكل مخالف للقانون

بدأت فترة الدعاية الانتخابية بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2022، مع بدء تسجيل المرشحين كما أجازت التعليمات التنفيذية الخاصة بالحملات الانتخابية ومنذ بدء فترة الحملات انتشرت الياфطات والدعايات وصور المرشحين في أرجاء وشوارع مختلف الدوائر الانتخابية، حيث كان بعض من هذه الدعايات والصور واللافتات مخالفًا لما نصت عليها التعليمات التنفيذية الخاصة بحملات الدعاية الانتخابية للبلديات ومجالس المحافظات والتي نصت على عدم وضع أي يافطة أو صورة بشكل يؤدي إلى حجب الرؤية عن أي لافتة لأي مرشح آخر، وكانت الدعايات الانتخابية تنتشر على العواكس والشواخص المرورية بشكل ملفت للنظر وأعلنت الهيئة عن إزالتها للعديد من الدعايات المخالفة إلا أنها وفي ذات الوقت لم تتخذ أي إجراءات قانونية من شأنها من أن تحدّ من تكرار مثل هذه المخالفات.

3.3.5 الإعتداء على صور ويافطات المرشحين

تعرض عدد كبير من يافطات المرشحين إلى الاعتداء والتمزيق، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات تذكر بحق المعتدين على هذه اليافطات، حيث تم رصد حالات اعتداء متكررة بالتخريب وتمزيق يافطات عدد من المرشحين في بعض مناطق المملكة، وتكررت الشكاوى حول تكسير وتحطيم يافطات انتخابية مختلفة.

3.3.6 آليات التواصل مع المترشحين

اتخذ معظم المترشحين من المقرات الانتخابية ومواقع التواصل الاجتماعي وسائلًا يتم من خلالها استقطاب الناخبين، حيث رصد فريق المراقبين أن نسبة كبيرة من المترشحين قد استعانوا بحساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» كأداة لاستقطاب الناخبين، لاسيما المترشحين لمنصب رئيس البلدية.

وبشكل عام تأخر العديد من المرشحين في افتتاح مقراتهم الانتخابية، فمثلاً لوحظ ضعف في حراك المترشحين على مستوى المملكة.

3.3.7 بيان راصد حول مراقبة الحملات الانتخابية

بعد انقضاء ما يقارب الأسبوعين على بدء فترة الحملة الانتخابية، تم رصد مجموعة من التجاوزات التي قام بها بعض أنصار المترشحين للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات كما تم تسجيل مجموعة من الملاحظات منذ بدء فترة الحملات الانتخابية وهي:

1. شهد النشاط الانتخابي ارتفاعاً في وتيرته بشكل تصاعدي خلال أول أسبوعين بعد تسجيل المترشحين.
2. تم رصد افتتاح مجموعة من المقرات الانتخابية للمترشحين، كما لوحظ أن أغلب المقرات التي تم افتتاحها هي مقرات خاصة لمترشي رئاسة البلدية.
3. لوحظ أن بعض الدعايات الانتخابية، لاسيما في عمان واريد والزرقاء، وضعت في أماكن أثارت شكوى المواطنين وسائقي السيارات، لاسيما ما تم وضعه منها على الإشارات الضوئية أو أعمدة الكهرباء على ارتفاع منخفض أو تلك التي وضعت على التقاطعات المرورية. مع العلم أن الهيئة أزالّت مجموعة من اللوحات المخالفة، هنا لاحظ فريق راصد الميداني غياب

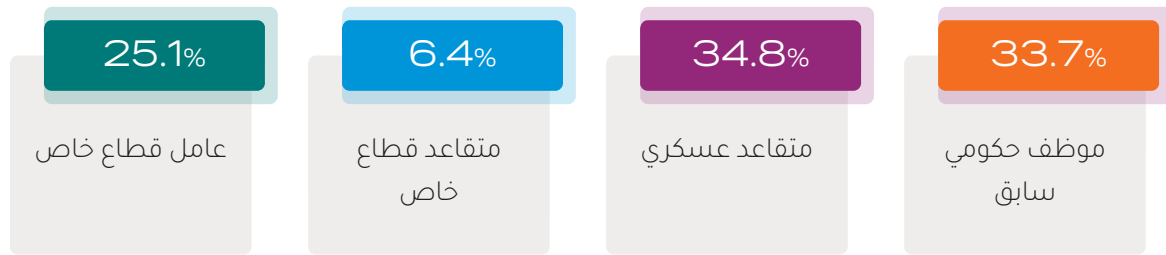
- الموضوعية من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب في التعامل مع كافة المخالفات المرتبطة بالدعاية الانتخابية والتي تنعكس بالضرورة على مفهوم العدالة الانتخابية.
4. تم ملاحظة تنفيذ العديد من الاجتماعات العشوائية والمناطقية بهدف انسحاب بعض المرشحين لغايات فرز مرشح واحد لتمثيل التجمع العشائري أو المنطقة، كما شهدت بعض المناطق انسحابات غير رسمية أي بمعنى تم الاتفاق على الانسحاب بين المترشحين دون تقديم طلبات انسحاب رسمية للهيئة المستقلة للانتخاب.
5. شهد الحراك الانتخابي الخاص بموقع رئاسة البلدية تنافسية عالية أكبر من التنافسية التي تشهدها عضوية المجالس البلدية وعضوية مجالس المحافظات.
6. شهد الحراك الانتخابي على وسائل التواصل الاجتماعي ارتفاعاً ملحوظاً يومًا بعد يوم، حيث أن معظم المترشحين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للترويج عن أنفسهم وعن برامجهم في حال وجودها.
7. البرامج الانتخابية بدت ضئيلة جدًا مقارنة بالانتخابات النيابية لعام 2020 إذ لم يعمل معظم المترشحين على توزيع برامجهم على القواعد الانتخابية بما فيهم المترشحين الذين افتحوا مقارهم الانتخابية.
8. معظم المترشحين كانوا يقومون بنشر حملتهم الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وظهر ذلك جلياً للمترشحين في محافظة العاصمة واربد والزرقاء.
9. تم رصد العديد من حالات الاعتداء على يافطات ومنشورات مترشحين من قبل أنصار مترشحين آخرين، واستقبل راصد مجموعة من الشكاوى من قبل المترشحين حول الحوادث التي تؤثر على دعايتهم الانتخابية.

3.3.8 تقرير راصد حول الخلفيات العلمية والمهنية والقواعد التي يركز عليها مترشحوا رئاسة البلديات

نقذ فريق راصد لمراقبة الانتخابات دراسة خاصة بالمترشحين والمترشحات لموقع رئاسة البلدية حيث تم مقابلة جميع المترشحين من خلال منهجية كميّة ارتكزت على توجيه أسئلة إلى المترشحين لموقع رئاسة البلدية سواءً بالمقابلة الشخصية من خلال مراقبي راصد الميدانيين أو من خلال الاتصال الهاتفي المباشر مع المترشح.

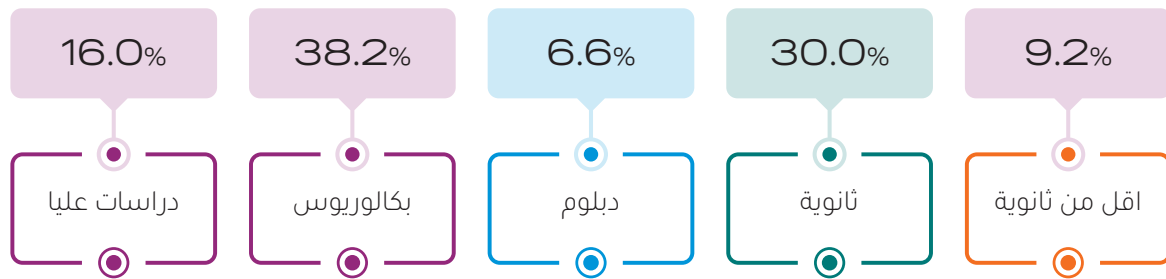
وبيّنت نتائج المقابلات فيما يخص الخلفية الوظيفية (المهنة) التي يمارسها المترشح سواءً أثناء الترشح أو قبل ذلك، حيث شكّل المتقاعدون العسكريون 34.8% من إجمالي المترشحين، بينما مثّل ما نسبته 33.7% من المترشحين موظفين حكوميين سابقين، فيما وصلت نسبة العاملين في القطاع الخاص إلى 25.1% و6.4% متقاعدين من القطاع الخاص.

الشكل رقم (6): يُبيّن الخلفية الوظيفية (المهنة) لمترشحو رئاسة البلديات



وأشارت نتائج المقابلات أن نسبة المترشحين لرئاسة البلدية والذين حصلوا على درجة تعليمية أقل من الثانوية وصلت إلى 9.2% من مجموع المترشحين، وتبين أن 16% من المترشحين حصلوا على شهادة الدراسات العليا، و38.2% حصلوا على درجة البكالوريوس، و6.6% حصلوا على شهادة الدبلوم، و30% حصلوا على درجة الثانوية العامة.

الشكل رقم (7): يُبيّن الخلفية العلمية لمترشحو رئاسة البلديات



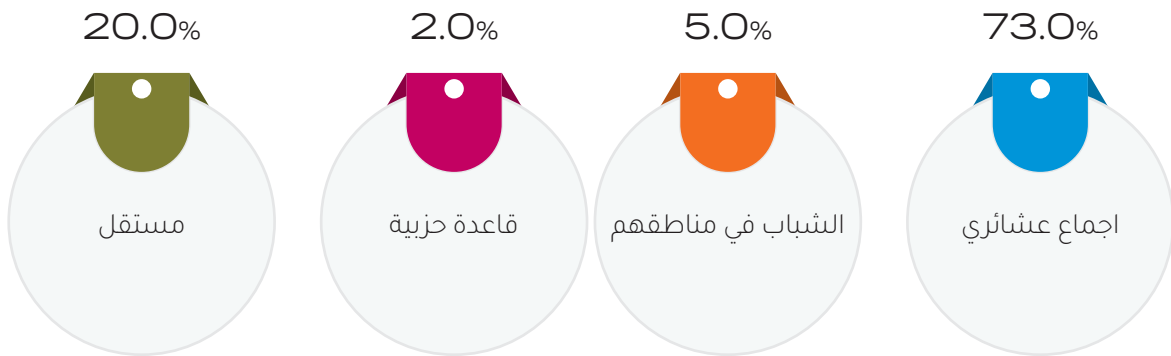
وفيما يخص الانتماء الحزبي فقد تبين أن نسبة المترشحين لموقع رئاسة البلدية من أعضاء الأحزاب الأردنية شكلوا 3.5% فقط من إجمالي المترشحين، بينما وصلت نسبة المستقلين حسب ما أورد المترشحين إلى 96.5% من إجمالي المترشحين.

الشكل رقم(8): يُبين الخلفية الحزبية لمترشحو رئاسة البلديات



وارتكز 73.0% من المترشحين على إجماعاتهم العشائرية عند ترشحهم لموقع رئاسة البلدية، واجاب ما نسبته 20.0% ان ترشحهم مستقل، فيما وصلت نسبة الذين يرتكزون على قاعدتهم الحزبية إلى 2.0% وأما الذين يرتكزون على الشباب في مناطقهم فقد بلغت 5.0% فقط.

الشكل رقم(9): يُبين القواعد التي يرتكز عليها مترشحو رئاسة البلديات

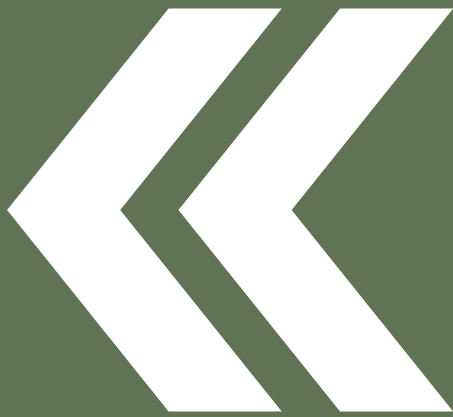


وأفادت نتائج المقابلات فيما يتعلق بوجود برنامج انتخابي، أن 44.0% من المترشحين يمتلكون برنامجاً انتخابياً وقد قاموا بنشره للقواعد الانتخابية، بينما قال 56.0% من إجمالي المترشحين أنهم لا يملكون برنامجاً انتخابياً لحملتهم الانتخابية وربما سيقومون ببناء برنامج خاص بهم وسينشرونه لقواعدهم الانتخابية في وقت لاحق.

الشكل رقم(10): يُبين توفر برنامج انتخابي لمرشحو رئاسة البلديات



وبحسب المعلومات المنشورة على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب فقد انسحب من خوض غمار انتخابات رئاسة البلديات، 51 مترشحاً، توزّعوا كالاتي (الكرّك: مترشحان)، (الزرقاء: 6 مترشحين)، (المفرق: 4 مترشحين)، (إربد: 18 مترشح)، (مادبا: مترشح واحد)، (العاصمة: مترشحان)، (عجلون: 6 مترشحين)، (جرش: 7 مترشحين)، (معان: 4 مترشحين) (البلقاء: مترشح واحد).



الباب الرابع:
مراقبة مجريات يوم الاقتراع
والفرز

4.1 مقدمة

حدّدت الهيئة المستقلة للانتخاب يوم الثلاثاء الموافق 22 آذار/ مارس 2022، موعدًا للانتخاب رؤساء المجالس البلدية وأعضاء المجالس البلدية وأعضاء مجالس المحافظات، وتحدّد الهيئة المستقلة للانتخابات موعد إجراء انتخابات المجالس البلدية استنادًا لأحكام المادة (35) من قانون الادارة المحلية رقم 22 لعام 2021، التي تنص على أن مجلس الوزراء يصدر قرارًا بإجراء انتخابات مجالس المحافظات و المجالس البلدية وتحدّد الهيئة تاريخ الاقتراع وينشر القرار في الجريدة الرسمية.

وقامت الهيئة بعرض جداول الناخبين وتحديد مراكز الاقتراع بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2021، وإدراج أسماء وعناوين مراكز الاقتراع والفرز، والبالغ عددها 1850 للاقتراع موزعة في جميع المناطق الانتخابية حول المملكة، حيث تضمنت مراكز الاقتراع والفرز على 6937 غرفة اقتراع وفرز.

وعمل فريق راصد الموزّع على مراكز الاقتراع على مراقبة يوم الاقتراع والفرز، من خلال نموذج مكوّن من عدة أجزاء أعدت من قبل فريق مختص حيث يرسل النموذج لغرفة العمليات بشكل دوري للبقاء على إطلاع بأي مخالفات قد تحدث أو تجاوز للتعليمات التنفيذية الخاصة خلال عملية الاقتراع، كما عمل فريق الرصد الميداني على تتبع عملية الفرز الأولية والتي تتم بعد إغلاق الصناديق، بحيث يسجل الراصد/ات كافة النتائج بشكل ورقي وإرسالها إلكترونيًا عبر التطبيق الإلكتروني إلى غرفة العمليات وبحسب الصندوق لتدقيقها مع النتائج الصادرة عن الهيئة.

وأصدر راصد من خلال المعلومات الواردة من راصديه تقريرين توزعا على الفترات الزمنية، الأول في الفترة الصباحية والثانية في فترة الظهيرة، بالإضافة لمؤتمرين صحفيين، حول مجريات الأحداث المرافقة للعملية الانتخابية منذ بدء الاقتراع حتى إغلاق الصناديق وبدء عملية الفرز الأولي، وأصدر راصد تقريراً ثالثاً يختص بعملية الفرز حيث يعتبر هذا التقرير الأولي الشامل لعملية مراقبة يوم الاقتراع والفرز في اليوم الذي يلي يوم الاقتراع وذلك من خلال مؤتمر صحفي تم عقده في غرفة عمليات راصد.

ويصل مؤشر أهمية مراقبة المراحل الانتخابية إلى أوجه يوم الاقتراع، ويحرص راصد على تطبيق معايير الحرية والعدالة والشفافية والنزاهة من خلال الكوادر المدربة والمجهزة للإبلاغ عن أي حادثة قد تؤثر على العملية الانتخابية بشكل سلبي، مما يؤثر على النتائج بسبب عدم تطبيق التعليمات التنفيذية الخاصة بيوم الاقتراع والفرز كما هو منصوص عليه، وتبرز أهمية مراقبة يوم الاقتراع بمدى تعاون الهيئات الرقابية مع الإدارة الانتخابية لمحاولة تجنب الحوادث التي من شأنها أن تؤثر على جوهر العملية الانتخابية.

ومن الجدير ذكره، أن هناك علاقة تعاونية ربطت الهيئة الإدارية المنتخبة ممثلة برئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب ومدير مديرية الإعلام وضابط الارتباط مع مؤسسات المجتمع المدني في الهيئة، إلا أن هذا التعاون كان متبايناً بالمقارنة مع بعض اللجان الانتخابية في المحافظات حيث أبدت بعض اللجان عدم تعاون مع الراصدين الميدانيين وتبين ذلك من خلال منع الراصدين من الدخول إلى غرف الاقتراع.

4.2 غرفة عمليات راصد وخطة الاتصال في يوم الاقتراع

أنشأ راصد غرفة عمليات متخصصة في «فندق الموفينيك- عمان» في الفترة الواقعة ما بين 22 - 23 آذار/ مارس 2022، بمشاركة فريق عمل يتكون من 45 باحثًا لتنظيم عملية الاتصال بين المراقبين الميدانيين ليوم الاقتراع وفريق غرفة العمليات، حيث عمل هؤلاء المراقبين على تزويد غرفة العمليات بنتائج رصدتهم أولاً بأول من خلال تعبئة أجزاء النموذج إلكترونياً عبر تطبيق على الهواتف الذكية الخاصة بالمراقبين الميدانيين، ليتم بعد ذلك تحليل إجابات المراقبين الميدانيين من خلال المنصة الإلكترونية التي أعدت خصيصاً لهذه الغاية من قبل فريق التحالف التقني، حيث يعمل البرنامج على تحويل إجابات الأسئلة إلى نتائج إحصائية يستند عليها فريق غرفة العمليات في إعداد تقاريره التي أصدرها راصد في مؤتمراته الصحفية خلال يوم الاقتراع وفي إعداد هذا التقرير أيضاً.

وإضافةً إلى استقبال إجابات نماذج المراقبة، اتبعت غرفة عمليات تحالف راصد وسائل عدة لمراقبة المخالفات والاختراقات القانونية للعملية الانتخابية، تمثلت باستقبال غرفة العمليات لمكالمات المراقبين المحليين للتبليغ عن هذه المخالفات من خلال خط ساخن مجاني مكون من 20 خط قفز آلي، كما استقبل فريق راصد مجموعة من الشكاوى والبلاغات من قبل المواطنين ليكونوا شركاء في عملية المراقبة على الانتخابات، وتم التحقق من الشكاوى التي كانت ترد من المواطنين عن طريق الفرق الميدانية التابعة لتحالف راصد وتم تضمينها وفق نتائج التقرير ومنها ما تم تبليغ الهيئة مباشرة بها، وذلك لإجراء ما يلزم من قبل الإدارة الانتخابية، ومن الجدير ذكره أن راصد خصص فريقاً كاملاً لمراقبة الحوادث والانتهاكات على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي حيث قام الفريق بجمع العديد من الحوادث والانتهاكات التي نشرت على صفحات التواصل الاجتماعي ليتم التأكد من دقتها وصحتها عبر المراقبين الميدانيين، وتكوّن فريق غرفة عمليات يوم الاقتراع من 45 شخصاً موزعين على الفرق التالية.

1. فريق الاتصال مع المراقبين الثابتين:

عمل هذا الفريق على دعم المراقبين الثابتين في الميدان من خلال الإتصال بهم والتأكد من تواجدهم في مراكز الاقتراع المحددة لهم، بالإضافة لمساعدتهم في تعبئة النماذج الإلكترونية في حال احتاجوا مساعدة.

2. فريق الاتصال مع الفرق المتحركة:

مسؤولية هذا الفريق هي دعم المراقبين المتحركين في الميدان من خلال الاتصال بهم والتأكد من تواجدهم في مراكز الاقتراع المحددة لهم، بالإضافة لمساعدتهم في تعبئة النماذج الإلكترونية في حال احتاجوا مساعدة.

3. فريق تدقيق الحوادث:

هذا الفريق مكون من خبراء في مجال الانتخابات والمعايير الدولية الخاصة بها، ويعمل هذا الفريق على استقبال الحوادث من التطبيق الإلكتروني وفرق الاتصال ويعمل على تدقيقها والتحقق من صحتها من خلال إعادة الاتصال مع المبلغ عن الحادثة وأخذ المعلومات اللازمة وإرسال فريق متحرك لعين المكان إذا لزم الأمر.

4. الفريق الإعلامي:

يضم هذا الفريق مجموعة من الإعلاميين يعملون على صياغة البيانات الصحفية والتواصل مع وسائل الإعلام المحلية والدولية وتزويدهم ببيانات وتقارير راصد، وتنظيم المؤتمرات الصحفية.

5. فريق مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي:

يقوم هذا الفريق على مراقبة صفحات التواصل الاجتماعي من خلال جمع المعلومات حول الحوادث والانتهاكات التي تم نشرها على صفحات التواصل الاجتماعي، ثم يقوم بتمرير هذه المعلومات لفريق تدقيق الحوادث ليتم التأكد من صحتها ودقتها من خلال فريق راصد الميداني.

6. فريق الدعم التقني:

يقوم هذا الفريق بإدارة المنصة الإلكترونية والتطبيق الإلكتروني الخاص بنماذج المراقبة، حيث يقوم بتجميع البيانات الواردة من الراصدين الميدانيين (الثابتين والمتحركين) ليتم تحليلها لاحقاً من قبل الفريق المختص.

7. فريق الإعلام المجتمعي (Social Media):

يقوم هذا الفريق بالتواصل مع مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وإعداد ملخصات ومقاطع فيديو حول عملية الرقابة ونشر التقارير والبيانات الخاصة بالتحالف على صفحات الرسمية المعتمدة لتحالف راصد.

8. فريق التصميم الجرافيكي:

فريق من المصممين الجرافيكين يعملون في غرفة عمليات يوم الاقتراع لتصميم الرسومات التوضيحية لنتائج عملية المراقبة وذلك بهدف إيصال النتائج بطريقة سلسة للمواطن.

9. فريق إعداد التقارير:

يعمل هذا الفريق على تحويل الصيغ الرقمية المأخوذة من التطبيق الإلكتروني إلى تقارير مبنية على الأسس المهنية ليتم نشرها خلال المؤتمرات الصحفية عبر وسائل الإعلام.

هذا وقد شهدت غرفة عمليات راصد حضوراً إعلامياً متميزاً من جميع وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، وتم تنظيم ثلاثة مؤتمرات صحفية في غرفة عمليات راصد لإعلان نتائج عمل المراقبين المحليين الأولية في الأوقات التالية: الساعة 09:30 صباحاً و 02:00 ظهراً، بينما تم عقد المؤتمر الثالث في اليوم التالي ليوم الاقتراع في الساعة 11:30 صباحاً.

4.3 الفريق الميداني

بدأ فريق الرصد الميداني تتبع مجريات ومراقبة مدى تطبيق التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز وجمع الأصوات لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات والتي صدرت استنادًا لأحكام المادة (36) من قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، والتعليمات الصادرة استنادًا لأحكام المادة (6) من قانون أمانة عمان رقم (18) لعام 2021.

حيث عمل فريق راصد من خلال (885) مراقبًا ثابتًا في مراكز وغرف الاقتراع، و (115) مراقبًا متحركًا، بالإضافة لفريق غرفة العمليات المركزية، والمكوّن من (45) باحثًا وباحثة مدربين على جمع المعلومات والبيانات من المراقبين في الميدان وتحليلها وتصنيفها وفقًا لمنهجية ونماذج معدة مسبقًا.

4.4 المنصة الإلكترونية

ضمن إطار تعزيز إدماج التكنولوجيا كجزء أساسي في عملية المراقبة عمل راصد على بناء منصة إلكترونية تهدف إلى تعزيز ثقافة المواطن بالعملية الانتخابية من جهة وبمراقبة العملية الانتخابية من جهة أخرى، حيث عمل راصد على إطلاق مجموعة من مقاطع الفيديو التوعوية والتثقيفية وتم نشرها على موقع اليوتيوب لتكون متاحة لكافة المواطنين وفي ذات السياق تضمنت مقاطع الفيديو مجموعة من الاختبارات الخاصة بالمواطنين الذين أبدوا رغبتهم بالانضمام لفريق راصد خلال يوم الاقتراع، حيث تم اشتراط اجتياز الاختبار لكل من يرغب بالمشاركة ضمن فريق راصد، حيث كان من الممكن الإجابة على الاختبارات الموجودة من خلال محتوى مقاطع الفيديو.

4.5 نماذج المراقبة

أعدّ فريق راصد نموذجًا يحتوي على 14 جزءًا تتمحور حول مراقبة إجراءات يوم الاقتراع والفرز منذ بدء عملية الاقتراع وانتهاءً بفرز وعدّ الأوراق.

4.5.1 الجزء الأول

تمحور الجزء الأول حول موعد الوصول إلى مركز الاقتراع بالنسبة للراصدين ووضوح مكان مركز الاقتراع والاستفسار عن تواجد دعاية انتخابية قريبة من مركز الاقتراع وحول نشر الجداول الانتخابية على باب مركز الاقتراع وتواجد رجال الأمن والناخبين أمام مراكز الاقتراع قبل افتتاح غرفة الاقتراع، ويتم تعبئة هذا الجزء قبل الساعة 6:45 صباحًا.

الجزء الأول: الوصول إلى مركز الاقتراع في تمام الساعة 06:30 صباحاً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء قبل الساعة 06:45 صباحاً

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

AA	هل وصلت إلى مركز الاقتراع؟	لا	نعم
AB	هل كان مركز الاقتراع محددًا بشكل واضح) توجد لافتة تدل على أنه مركز اقتراع)؟	لا	نعم
AC	هل توجد دعاية انتخابية بالقرب (أقل من 50 متراً) من مركز الاقتراع؟	لا	نعم
AD	هل توجد دعاية انتخابية داخل سور مركز الاقتراع؟	لا	نعم
AE	هل مركز الاقتراع سهل الوصول إليه بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؟	لا	نعم
AF	هل مركز الاقتراع سهل الوصول إليه بالنسبة للنساء؟ مثال: يوجد عدد كبير من الذكور أمام مراكز اقتراع الإناث، وجود أعمال شغب، وجود مضايقات للنساء	لا	نعم
AG	هل يوجد صف (طابور) من الناخبين أو الناخبات ينتظرون الدخول لأجل التصويت قبل افتتاح غرفة الاقتراع؟	لا	نعم
AH	هل طابور الناخبين أو الناخبات ملتزم بقواعد التباعد الجسدي (وجود مسافة متر على الأقل بين كل)؟	لا	نعم
AI	هل هناك تواجد لمرتببات الأمن حول مركز الاقتراع؟	لا	نعم
AJ	هل هناك تواجد للشرطة النسائية حول مركز الاقتراع؟	لا	نعم
AK	هل هناك تواجد لمرتببات الأمن داخل مركز الاقتراع؟	لا	نعم
AL	هل تم نشر جداول أسماء الناخبين والناخبات على مدخل مركز الاقتراع	لا	نعم
AM	هل هناك التزام من الناخبين والناخبات بلبس الكمامة؟	لا	نعم

4.5.2 الجزء الثاني

تبدأ تعبئة هذا الجزء عند دخول المراقب إلى غرفة الاقتراع وقيام اللجنة بإجراءات افتتاح غرفة الاقتراع ويتضمن هذا الجزء أسئلة حول إجراءات الافتتاح وقيام رئيس لجنة الاقتراع بإظهار الصناديق أمام الحاضرين وضمان وجود معزل انتخابي يضمن سرية الاقتراع، كما تضمن الجزء أسئلة حول تواجد جميع الأدوات اللازمة لبدء الاقتراع مع اللجنة، وهل تم السماح لأي شخص لا يرتدي «باجه» بالدخول إلى غرفة الاقتراع وعدد أوراق الاقتراع، ويتم تعبئة هذه الجزء في تمام الساعة 7:00 صباحاً ويرسل على التطبيق الإلكتروني قبل الساعة 07:45 صباحاً.

الجزء الثاني: افتتاح غرفة الاقتراع في تمام الساعة ٠٧:٠٠ صباحاً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء قبل الساعة 07:45 صباحاً

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:		
BA	هل أظهر رئيس(ة) لجنة الاقتراع للحضور أن الصناديق لا تحتوي على أي أوراق؟	لا	نعم
BB	هل يوجد في غرفة الاقتراع معزل يضمن سرية التصويت؟ المقصود بضمين سرية التصويت أن المعزل موضوع في مكان لا يتيح لأحد رؤية ما يكتبه الناخب(ة)	لا	نعم
BC	هل تواجدت مع لجنة الاقتراع جميع المواد اللازمة؟ المواد اللازمة هي: <input type="checkbox"/> صناديق الاقتراع <input type="checkbox"/> المعزل <input type="checkbox"/> حبر انتخابي <input type="checkbox"/> أوراق التصويت <input type="checkbox"/> المحاضر <input type="checkbox"/> ختم لجنة الاقتراع <input type="checkbox"/> أقفال صندوق الاقتراع <input type="checkbox"/> جداول أسماء الناخبين والناخبات	لا	نعم
BD	هل كان هناك تواجد لمرتبات الأمن داخل غرفة الاقتراع؟	لا	نعم
BE	هل كان هناك تواجد للشرطة النسائية داخل غرفة الاقتراع؟	لا	نعم
BF	هل غرفة الاقتراع سهل الوصول إليها بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؟	لا	نعم
BG	هل غرفة الاقتراع سهل الوصول إليها بالنسبة للنساء؟ مثال: يوجد عدد كبير من الذكور أمام مراكز اقتراع الإناث، وجود أعمال شغب، وجود مضايقات للنساء	لا	نعم
BH	هل تم السماح لأي شخص غير مصرح له بالدخول لغرفة الاقتراع؟	لا	نعم
BI	هل تم إعداد محضر خاص بافتتاح غرفة الاقتراع من قبل رئيس(ة) اللجنة؟	لا	نعم
BJ 1	ما هو عدد أوراق التصويت المسلمة لرئيس(ة) غرفة الاقتراع؟ (لمترشي رئاسة البلدية)		

BJ 2	هو عدد أوراق التصويت المسلمة لرئيس (ة) غرفة الاقتراع؟ (لمترشيحي عضوية المجالس البلدية)
BJ 3	هو عدد أوراق التصويت المسلمة لرئيس (ة) غرفة الاقتراع؟ (لمترشيحي عضوية مجالس المحافظة)
BJ 4	هو عدد أوراق التصويت المسلمة لرئيس (ة) غرفة الاقتراع؟ (لمترشيحي عضوية مجلس أمانة عمان)
BK	في أي ساعة كانت غرفة الاقتراع جاهزة لبدء عملية الاقتراع لاستقبال الناخبين أو الناخبات؟
	ما بين الساعة 07:00 إلى الساعة 07:30 صباحاً قبل الساعة 07:00 صباحاً بعد الساعة 07:30 صباحاً لم يفتح أبداً
BL	هل يتم تسليم كل ناخب (ة) قلم وقفازات قبل دخول غرفة الاقتراع؟
	لا نعم

4.5.3 الجزء الثالث

يتمحور هذا الجزء حول تركيبة لجنة الاقتراع وهل يتواجد في عضوية اللجنة أي سيدات وهل يتواجد في غرفة الاقتراع أي مراقبين من غير مراقبي راصد، كما يتضمن تساؤلات عن تواجد لمدوبي المرشحين، ويعبئ ويرسل هذا الجزء قبل الساعة 8:30 صباحاً.

الجزء الثالث : تركيبة غرفة الاقتراع من الساعة 07:00 صباحاً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء قبل الساعة 08:30 صباحاً

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

CA	في حال تواجد رئيس (ة) لجنة غرفة الاقتراع، ما هو جنسه (ل)؟	ذكر	أنثى	غير موجود
CB	في حال تواجد العضو (ة) الأول (ى) للجنة غرفة الاقتراع، ما هو جنسه (ل)؟	ذكر	أنثى	غير موجود
CC	في حال تواجد مدخل (ة) البيانات للجنة غرفة الاقتراع، ما هو جنسه (ل)؟	ذكر	أنثى	غير موجود
CD	في حال تواجد العضو (ة) الثاني (ة) للجنة غرفة الاقتراع، ما هو جنسه (ل)؟	ذكر	أنثى	غير موجود
CE	هل أعضاء وعضوات اللجنة ملتزمين بارتداء الكمامات والتباعد الجسدي؟	لا	نعم	لا
CF	هل يتواجد مراقبين/ ومراقبات من غير راصد في غرفة الاقتراع؟	لا	نعم	لا
CG	هل توجد مرافق صحية ملائمة للجنسين لاستخدام أعضاء اللجنة؟	لا	نعم	لا
CH	هل توجد مرافق صحية ملائمة للجنسين لاستخدام المراقبين والمراقبات ومدوبي ومدوبيات؟	لا	نعم	لا
CI	ما هو مجموع عدد مندوبي ومدوبيات المترشحين والمترشحات في غرفة الاقتراع؟			

4.5.4 الجزء الرابع

يتمحور هذا الجزء حول أعداد المقترعين لغاية الساعة 10:00 صباحاً ويعبئ ويرسل قبل الساعة 10:15 صباحاً.

الجزء الرابع: عدد المقترعين والمقترعات في الفترة الصباحية

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء قبل الساعة 10:15 صباحاً

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

DA	ما هو إجمالي عدد المقترعين والمقترعات منذ افتتاح الغرفة وحتى تمام الساعة 10:00 صباحاً؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال سؤال رئيس (ة) لجنة الاقتراع عن عدد المقترعين والمقترعات عند تمام الساعة 10:00 صباحاً.
----	---

4.5.5 الجزء الخامس

يتمحور هذا الجزء حول مراقبة مجريات عملية التصويت الصباحية ولغاية الساعة 1:00 ظهراً. حيث يتضمن النموذج أسئلة حول الإجراءات التي تقوم بها لجنة الاقتراع والفرز لضمان مواعيد الإجراءات للمعايير الدولية النازمة للعملية الانتخابية، ومن الأسئلة التي يتضمنها النموذج، ما إذا كانت اللجنة تعتمد بطاقة الأحوال المدنية للتأكد من هوية الناخب، كما يتضمن الجزء تأكد اللجنة من وجود اسم الناخب ضمن الجداول الانتخابية الورقية والإلكترونية وهل يتواجد أي أشخاص داخل غرفة الاقتراع غير معروفين أو ليس لديهم صفة رسمية، كذلك يتضمن الجزء التأكد من التصويت داخل المعزل الانتخابي وهل يتم وضع الحبر الانتخابي على إصبع الناخب، ويتم الإستفسار عن نظام الربط الإلكتروني، وعن حدوث أي حالات اقتراع جماعي، وعن مدى مساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقة أثناء الإدلاء بأصواتهم، وحول وجود حالات تصويت علني، ويتم إرسال هذا الجزء في تمام الساعة 1:15 ظهراً.

الجزء الخامس: مجريات مراقبة عملية الاقتراع قبل الساعة 01:00 ظهراً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء قبل الساعة 01:15 ظهراً

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

EA	هل تتحقق لجنة الاقتراع من بطاقة الأحوال المدنية للناخبين والناخبات؟	نعم	لا
EB	هل يتم التأكد من وجود اسم الناخب(ة) في سجل الناخبين والناخبات؟	نعم	لا
EC	هل يتم في كل مرة ختم وتوقيع ورقة الاقتراع من قبل رئيس(ة) اللجنة قبل تسليمها للناخب(ة)؟	نعم	لا
ED	هل يوجد أشخاص غير معروفين أو ليس لهم صفة رسمية داخل غرفة الاقتراع؟	نعم	لا
EE	هل يتم التصويت من قبل جميع الناخبين والناخبات داخل المعزل؟	نعم	لا
EF	هل يتم تنقيط/رش الحبر الانتخابي على إصبع الناخب(ة) بعد الانتهاء من عملية الإقتراع؟	نعم	لا
EG	هل توقف نظام الربط الإلكتروني؟	نعم	لا
	إذا كانت الإجابة نعم، كم مرة توقفت؟		
	إذا كانت الإجابة نعم، كم استغرقت مدة التوقف في جميع المرات بالدقائق؟		
EH	هل هناك حالات من الاقتراع الجماعي (وجود أكثر من ناخب(ة) يقترع داخل المعزل)؟	نعم	لا
EI	هل هناك التزام بإرتداء الكمامات والتباعد الجسدي من قبل جميع المتواجدين في غرفة الاقتراع (الناخبين والناخبات وأعضاء وعضوات لجنة الاقتراع ومدوبي ومدوبات المرشحين والمرشحات)؟ إذا كانت الإجابة (لا) يرجى كتابة ملاحظتك في دفتر الملاحظات.	نعم	لا
EJ	هل تم منع أي من الناخبين أو الناخبات من التصويت؟	نعم	لا
EK	هل هنالك من يقوم بتوجيه الناخبين أو الناخبات لصالح مرشح(ة) معين(ة)؟	نعم	لا
EL	هل يتم مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة في عملية الاقتراع من قبل شخص من اختيارهم؟	نعم	لا
EM	هل توقفت عملية التصويت لأي سبب كان (الصلاة، الغذاء، استراحة، ... إلخ)؟ في حال كانت الإجابة نعم، يرجى كتابة ملاحظتك في دفتر الملاحظات.	نعم	لا
EN	هل تم السماح للناخبات بالاقتراع برفقة أطفالهن القُصَّر (أقل من 18 عام)؟	نعم	لا
EO	هل يوجد مكان مناسب لتترك الأطفال لحين أن تقوم الناخبة أو الناخب بإتمام عملية الاقتراع؟	نعم	لا
HR	مربع ايضاحات		

4.5.6 الجزء السادس

يتمحور هذا الجزء حول أعداد المقترعين لغاية الساعة 01:30 ظهراً ويعبئ ويرسل قبل الساعة 01:45 ظهراً.

الجزء السادس: عدد المقترعين والمقترعات في فترة الظهيرة

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء قبل الساعة 01:45 مساءً

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

FA	ما هو إجمالي عدد المقترعين والمقترعات منذ افتتاح الغرفة حتى تمام الساعة 01:30 ظهراً؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال سؤال رئيس (ة) لجنة الاقتراع عن عدد المقترعين والمقترعات عند تمام الساعة 01:30 ظهراً.
----	--

4.5.7 الجزء السابع

يتمحور هذا الجزء حول أعداد المقترعين لغاية الساعة 05:45 مساءً ويعبئ ويرسل قبل الساعة 05:45 مساءً.

الجزء السابع: عدد المقترعين والمقترعات في الفترة المسائية

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء قبل الساعة 05:45 مساءً

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

GA	ما هو إجمالي عدد المقترعين والمقترعات منذ افتتاح الغرفة حتى تمام الساعة 05:30 مساءً؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال سؤال رئيس (ة) لجنة الاقتراع عن عدد المقترعين والمقترعات عند تمام الساعة 05:30 مساءً.
----	--

4.5.8 الجزء الثامن

يتمحور هذا الجزء حول مجريات عملية الاقتراع المسائية لغاية الساعة 6:30 مساءً حيث يتضمن هذا الجزء أسئلة مشابهة للجزء الخامس والتي تتمحور حول مراقبة مجريات عملية الاقتراع المسائية.

الجزء الثامن: مجريات عملية التصويت المسائية قبل الساعة 06:30 مساءً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء قبل الساعة 06:45 مساءً

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

لا	نعم	هل تتحقق لجنة الاقتراع من بطاقة الأحوال المدنية للناخبين والناخبات؟	HA
لا	نعم	هل يتم التأكد من وجود اسم الناخب(ة) في سجل الناخبين والناخبات؟	HB
لا	نعم	هل يتم في كل مرة ختم وتوقيع ورقة الاقتراع من قبل رئيس(ة) اللجنة قبل تسليمها للناخب(ة)؟	HC
لا	نعم	هل يوجد شخص غير معروف أو ليس له صفة رسمية (لا حمل باج) داخل غرفة الاقتراع؟	HD
لا	نعم	هل يتم التصويت من قبل جميع الناخبين والناخبات داخل المعزل؟	HE
لا	نعم	هل يتم تحبير إصبع الناخب(ة) بالحبر الإنتخابي بعد الانتهاء من عملية الإقتراع؟	HF
لا	نعم	هل توقف نظام الربط الإلكتروني؟	HG
		إذا كانت الإجابة نعم، كم مرة توقفت؟ (ما السبب)؟	
		إذا كانت الإجابة نعم، كم استغرقت مدة التوقف في جميع المرات بالدقائق؟	HI
لا	نعم	هل هناك حالات من الاقتراع الجماعي (وجود أكثر من ناخب(ة) يقترع داخل المعزل)؟	
لا	نعم	هل هناك التزام بإرتداء الكمامات والتباعد الجسدي من قبل جميع المتواجدين في غرفة الاقتراع (الناخبين والناخبات وأعضاء وعضوات لجنة الاقتراع ومندوبي ومندوبات المترشحين والمترشحات)؟ إذا كانت الإجابة (لا) يرجى كتابة ملاحظتك في دفتر الملاحظات.	HJ
لا	نعم	هل تم منع أي من الناخبين أو الناخبات من التصويت؟	HK
لا	نعم	هل هنالك من يقوم بتوجيه الناخبين أو الناخبات لصالح مرشح(ة) معين(ة)؟	HL
لا	نعم	هل يتم مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة في عملية الاقتراع من قبل شخص من اختيارهم؟	HM
لا	نعم	هل توقفت عملية التصويت لأي سبب كان (الصلاة، الغذاء، استراحة، ... إلخ)؟ في حال كانت الإجابة نعم، يرجى كتابة ملاحظتك في دفتر الملاحظات.	HN

لا	نعم	هل تم السماح للناخبات بالاقتراع برفقة أطفالهنّ القُصَّر (أقل من 18 عام)؟	HO
لا	نعم	هل يوجد مكان مناسب لترك الأطفال لحين أن تقوم الناخبة أو الناخب بإتمام عملية الاقتراع؟	HP
لا	نعم	هل تم استبدال أي من أعضاء أو عضوات لجنة غرفة الاقتراع؟ في حال كانت الإجابة نعم يرجى كتابة ملاحظاتك في دفتر الملاحظات وإرسالها مباشرة من خلال التطبيق الإلكتروني في نموذج الحوادث	HQ
مربع ايضاحات			HR

4.5.9 الجزء التاسع

يتمحور هذا الجزء حول مراقبة عملية إغلاق غرفة الاقتراع ويتضمن الاستفسار عن تمديد مدة الاقتراع وموعد الإغلاق وهل تواجد ناخبون لم يقترعوا داخل حرم مركز الاقتراع وعدد المقترعين حتى إغلاق الصناديق، ويتم إرسال النموذج بعد إغلاق الصناديق بنصف ساعة كحد أقصى.

الجزء التاسع: إغلاق غرفة الاقتراع

يرجى إرسال نتائج هذا الصندوق بعد انتهاء عملية الإقتراع بنصف ساعة

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

IA	متى تم إغلاق غرفة الاقتراع لبدء عملية العد والفرز؟	قبل الساعة 07:00 مساءً	في تمام الساعة 07:00 مساءً	بعد الساعة 07:00 مساءً
IB	هل تواجد ناخبين أو ناخبات داخل سور مركز الاقتراع عند إغلاق الصناديق؟	لا	نعم	لا
IC	هل سمح للناخبين أو الناخبات الذين حضروا بعد الساعة 07:00 بالإدلاء بأصواتهم؟	لا	نعم	لا
ID	هل هناك التزام بإرتداء الكمامة والتباعد الجسدي من قبل أعضاء وعضوات لجنة الاقتراع والمراقبين والمرابطات ومندوبي ومندوبات المترشحين والمترشحات أثناء عملية الفرز؟ إذا كانت الإجابة (لا) يرجى كتابة ملاحظاتك في دفتر الملاحظات.	لا	نعم	لا

4.5.10 الجزء العاشر

يرتكز هذا الجزء على مراقبة عملية العدّ والفرز والتأكد من الإجراءات التي قام بها أعضاء لجنة الاقتراع والفرز من حيث إغلاق الصندوق وإفراغه على الطاولة وهل يتم كشف أوراق الاقتراع أمام الجميع، وهل الشاشة الخاصة بعملية الفرز تعمل على أكمل وجه، ويتم إرسال هذا النموذج بعد انتهاء عملية العدّ والفرز مباشرة.

الجزء العاشر: عملية العد والفرز

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عند الإنتهاء من عملية العد والفرز

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

JA	هل تم إفراغ صناديق الاقتراع على الطاولة وإخراج محتوياتها؟	لا	نعم
JB	هل تم كشف أوراق التصويت أمام جميع الموجودين في الغرفة وقراءتها بصوت مسموع؟	لا	نعم
JC	هل تم إحصاء الأوراق الملغاة والأوراق المتنازع عليها بشكل منفصل؟	لا	نعم
JD	هل تم إحصاء الأوراق غير القانونية (الباطلة) بشكل منفصل؟	لا	نعم
JE	هل تم تعليق نسخة من المحضر النهائي على باب غرفة الاقتراع؟	لا	نعم
JF	هل تم إدراج جميع الملاحظات المتعلقة بالأوراق غير القانونية (الباطلة) والمتنازع عليها في المحضر؟	لا	نعم
JG	ما هي المدة التي استغرقتها عملية العد والفرز؟	أقل ساعة أو أكثر من ساعة	أكثر من ساعة وأقل من ساعتين

توقيع الراصد(ة)	ملاحظة: الرجاء كتابة كافة إجابات النموذج بوضوح والرجاء الاحتفاظ بالنموذج الأصلي وذلك لتسليمه للفريق المركزي بأسرع وقت ممكن مع الشكر الجزيل.
-----------------	---

4.5.11 الجزء الحادي عشر

يتمحور هذا النموذج حول نتيجة العدّ والفرز حيث يطلب من المراقب أن يعبئ عدد المصوتين في غرفة الاقتراع وعدد الأوراق الصحيحة والباطلة والتي تم إلغاؤها وأعداد المصوتين لكل من رئيس البلدية وأعضاء مجلس المحافظة وأعضاء المجالس المحلية.

الجزء الحادي عشر: نتائج عملية مراقبة العد والفرز

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عند الانتهاء من عملية العد والفرز

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

أ- 1	ما هو عدد الأوراق التي تسلمتها لجنة الاقتراع والفرز؟ (رئاسة المجالس البلدية)
أ- 2	ما هو عدد الأوراق التي تسلمتها لجنة الاقتراع والفرز؟ (عضوية المجالس البلدية)
أ- 3	ما هو عدد الأوراق التي تسلمتها لجنة الاقتراع والفرز؟ (عضوية مجلس المحافظة)
أ- 4	هو عدد الأوراق التي تسلمتها لجنة الاقتراع والفرز؟ (عضوية مجلس امانة عمان)
ب	ما هو عدد أوراق الاقتراع غير المستخدمة (الفارغة)؟
ج	ما هو عدد الأوراق التالفة أو الملغية (تكون موجودة خارج الصندوق)؟
د	ما هو عدد الناخبين الذين مارسوا حق الاقتراع وفق السجل الورقي الخاص بالمقترعين؟
هـ- 1	ما هو عدد الأوراق التي تسلمتها لجنة الاقتراع والفرز؟ (رئاسة المجالس البلدية)
هـ- 2	ما هو عدد الأوراق التي تسلمتها لجنة الاقتراع والفرز؟ (عضوية المجالس البلدية)
هـ- 3	ما هو عدد الأوراق التي تسلمتها لجنة الاقتراع والفرز؟ (عضوية مجلس المحافظة)
هـ- 4	هو عدد الأوراق التي تسلمتها لجنة الاقتراع والفرز؟ (عضوية مجلس امانة عمان)

				9	ما هو عدد أوراق الاقتراع البيضاء والباطلة؟ (الورقة البيضاء هي الغير مختومة اوغير موقعة، والتي تحتوي على عبارات معينة او اضافات تدل على اسم المقترح، اذا لم يمكن تحديد اسم المترشح الذي تم التأشير عليه، اذا تم التأشير على ورقة الاقتراع الخاصة بعضوية المجالس البلدية ومجلس امانة عمان وعضوية مجلس المحافظة بما يزيد على عدد المقاعد المخصصة للبلدية / الدائرة الانتخابية.
				و-1	ما هو عدد الأصوات التي حصلت عليها جميع المترشحين والمترشحات لمنصب رئيس المجلس البلدي (الصحيحة)؟
				و-2	ما هو عدد الأصوات التي حصلت عليها جميع المترشحين والمترشحات لمنصب عضو المجلس البلدي (الصحيحة)؟
				و-3	ما هو عدد الأصوات التي حصلت عليها جميع المترشحين والمترشحات لمنصب عضو مجلس المحافظات (الصحيحة)؟
				و-4	ما هو عدد الأصوات التي حصلت عليها جميع المترشحين والمترشحات لمنصب عضو امانة عمان (الصحيحة)؟

4.5.12 الجزء الثاني عشر

يتمحور هذا الجزء حول نتائج المترشحين لمنصب رئاسة البلدية في غرفة الإقتراع التي يتواجد بها المراقب حيث يطلب من المراقب إرسال نتائج جميع المترشحين لمنصب رئاسة البلدية في غرفة الاقتراع.

الجزء الثاني عشر: نتائج الأصوات التي حصل عليها المترشحين لرئاسة البلدية

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عند الانتهاء من عملية العد والفرز

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

1	مترشح رقم (1)
2	مترشح رقم (2)
3	مترشح رقم (3)
4	مترشح رقم (4)
5	مترشح رقم (5)
6	مترشح رقم (6)

				7	مترشح رقم (7)
				8	مترشح رقم (8)
				9	مترشح رقم (9)
				10	مترشح رقم (10)
				11	مترشح رقم (11)
				12	مترشح رقم (12)
				13	مترشح رقم (13)
				14	مترشح رقم (14)
				15	مترشح رقم (15)
				16	مترشح رقم (16)
				17	مترشح رقم (17)
				18	مترشح رقم (18)
				19	مترشح رقم (19)
				20	مترشح رقم (20)

4.5.13 الجزء الثالث عشر

يطلب من المراقب تصوير محضر الإقتراع وإرساله عبر التطبيق الإلكتروني عند انتهاء الفرز.

الجزء الثالث عشر: نتائج الأصوات التي حصل عليها المترشحين
يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عند الانتهاء من عملية العد والفرز

اسم مركز الاقتراع:	رقم غرفة الاقتراع:
--------------------	--------------------

يطلب من الراصد(ة) تصوير محضر الفرز النهائي وإرساله عبر التطبيق الإلكتروني

توقيع الراصد(ة)	ملاحظة: الرجاء كتابة كافة إجابات النموذج بوضوح.
-----------------	---

4.5.14 الجزء الرابع عشر

يختص هذا الجزء بالحوادث والانتهاكات الانتخابية التي تحدث خلال يوم الاقتراع حيث يستطيع المراقب أن يرسل الحادثة الانتخابية طوال وقت يوم الإقتراع.

الجزء الرابع عشر: الحوادث والانتهاكات الانتخابية

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء في أي وقت

عدم تنقيط/رش الحبر الانتخابي	KI	عدم فتح مركز الاقتراع على الإطلاق / أو التأخر في فتح المركز لأكثر من 10 دقائق	KA
أعمال عنف وشغب	KJ	طرد مر اقبى أو مراقبات الانتخابات / مندوبي أو مندوبات المرشحين والمرشحات	KB
التصويت بصوت مرتفع	KK	التأثير على الناخبين أو الناخبات أو منعهم من الاقتراع	KC
توقف عملية الاقتراع بسبب أعمال شغب، أو توقف نظام الربط الإلكتروني، أو الصلاة، أو تناول الطعام.	KL	شراء الأصوات	KD
إضافة أسماء إلى قائمة الناخبين والناخبات	KM	مصادرة هوية أحوال مدنية بشكل غير قانوني	KE
التلاعب أثناء فرز الأصوات	KN	التصويت لأكثر من مرة من قبل نفس الشخص	KF
ازدحام داخل غرفة الاقتراع	KO	تعطل أجهزة الحاسوب أو النظام الإلكتروني أو شبكة الربط الإلكتروني	KG
عدم الإلتزام بارتداء الكمامة والتباعد الجسدي	KP	تواجد أكثر من شخص عند المعزل	KH

	وقت الحادثة	LB	رقم الحادثة	LA
وصلت بعد انتهاء الحادثة	نقلت لي أخبارها	شاهدتها بنفسي	نوع الحادثة	LC
			التفاصيل	LD

4.6 نتائج عملية مراقبة يوم الاقتراع والفرز

4.6.1 مراقبة عملية الاقتراع

ارتكازًا على مجموعة المعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجالي الإصلاح الانتخابي ورقابة مؤسسات المجتمع المدني. تم توزيع المراقبين الثابتين على مراكز الاقتراع في الدوائر الانتخابية الرئيسية لبلديات الفئة الأولى، بواقع مراقب ثابت واحد في كل مركز اقتراع وفرز، حيث وصلت نسبة مراكز الاقتراع التي تمّت مراقبتها 47.8% من مجموع مراكز الاقتراع حول المملكة.

وقد تم تحليل بيانات ما قبل بدء الاقتراع مما نسبته 84% من مجموع المراقبين الميدانيين، بينما تم تحليل بيانات الفترة الصباحية بما نسبته 94.2% من المراقبين الميدانيين. حيث تعتبر نسب تحصيل البيانات الرقابية من الميدان، ودرجة دقتها ما بعد الفحوص التقنية من أعلى النسب التمثيلية على صعيد المنطقة في مجال مراقبة الانتخابات.

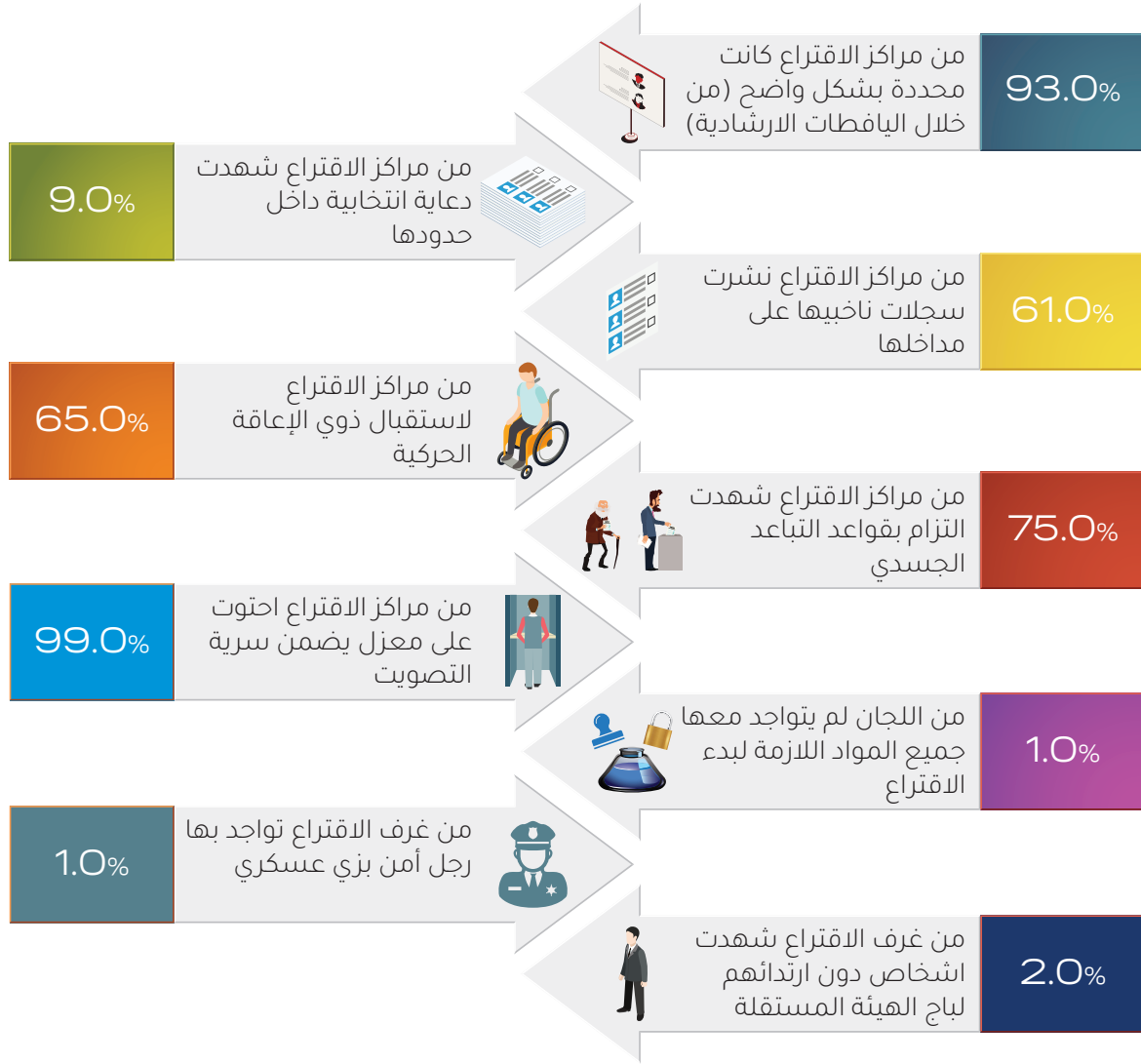
وبلغ عدد الحوادث التي وثّقها فريق راصد 490 حادثة متوزعة على جميع البلديات المستهدفة في عملية المراقبة، حيث لم يتم توثيق أي حادثة أو خرق انتخابي ممنهج من قبل الإدارية الانتخابية إلا أنه يسجل على الإدارة الانتخابية أن معظم الحوادث التي تم توثيقها كانت بسبب قلة وعي أعضاء اللجان الانتخابية بماهية إجراءات الاقتراع والفرز وهو ما تم الحديث عنه سواءً في الانتخابات النيابية لعام 2020 أو الانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017.

وتنوّعت الحوادث والخروقات التي تم توثيقها بشكلٍ رئيس على 7 أنواع خروقات أثرت على سير العملية الانتخابية أو ساهمت في التأثير على نتائج الانتخابات مخالفةً بذلك التعليمات التنفيذية الخاصة بيوم الاقتراع، وفيما يلي مجموعة من الحوادث والانتهاكات، ومجموعة من الأمثلة على كل منها:

1. تجهيزات مراكز الاقتراع

حسب البيانات الواردة من الراصدين الميدانيين عبر التطبيق الإلكتروني والمتواجدين في مراكز غرف الاقتراع قبيل بدء عملية الاقتراع فتشير التحليلات إلى عدة مشاهدات كما يبين الشكل رقم (11).

الشكل رقم(11): يُبين تجهيزات مراكز الاقتراع والفرز



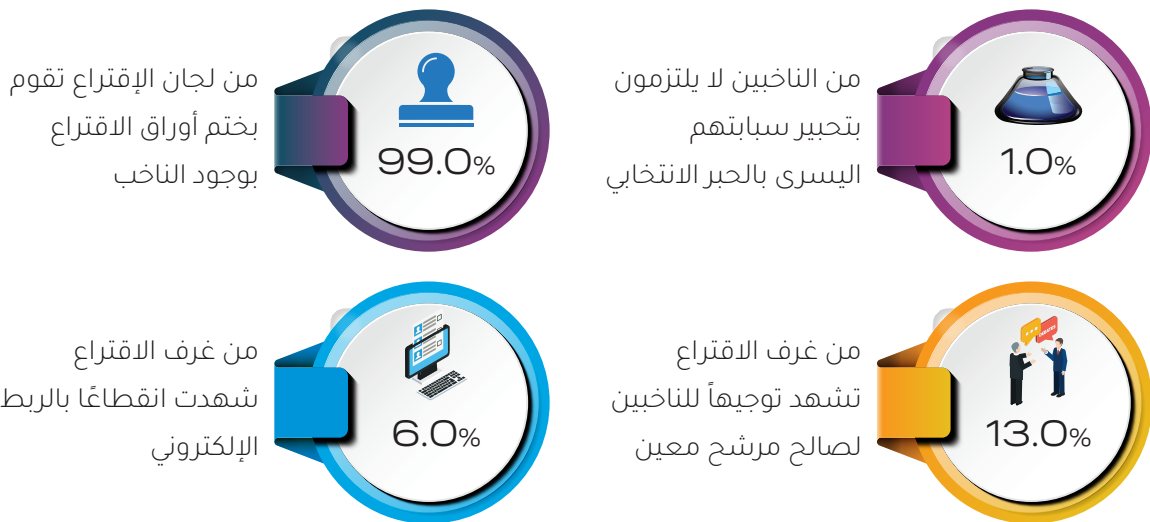
وتظهر تحليلات البيانات الواردة من قبل المراقبين الميدانيين عبر التطبيق الإلكتروني للفريق التقني إن الهيئة المستقلة للانتخابات جهزت مراكز الاقتراع بحيث تكون محددة بشكل واضح للناخب، حيث كانت نسبة مراكز الإقتراع المحددة بشكل واضح 93%، وبالرغم من وجود التعليمات التي تمنع وجود الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع في مراكز الاقتراع إلا أن 9% من مراكز الاقتراع شهدت دعاية انتخابية داخلها، ومن التحليلات التي تعد مهمة لتقييم أداء الإدارة الانتخابية يوم الاقتراع هي نسبة التزام مراكز الاقتراع بنشر جداول الناخبين فيها على أبواب المراكز بما يسهل الاقتراع ويضمن نزاهته وهو ما لم تلتزم به نسبة كبيرة من مراكز الاقتراع حيث بلغت نسبة المراكز التي لم تنشر جداول الناخبين على أبوابها 3% .



2. مجريات الاقتراع

تُبيّن تحليلات البيانات الواردة من خلال الراصدين الميدانيين المنتشرين في مراكز الاقتراع مجموعةً من المخرجات حول سير عملية الاقتراع وتالياً بيانها مقسّمة على عدة محاور كما يبيّن الشكل رقم (12).

الشكل رقم(12): يُبيّن مجموعةً من المخرجات حول سير عملية الاقتراع مقسّمة على عدة محاور



وفيما يخص نزاهة العملية الانتخابية فقد شابت عملية الاقتراع بعض السلوكيات من قبل أعضاء لجان الاقتراع والفرز التي تشكل خرقاً لمعياري النزاهة والشفافية والتي تؤثر على سير عملية الاقتراع، حيث وحسب تحليل بيانات الراصدين فإن ما نسبته 13% من غرف الاقتراع شهدت تأثيراً على الناخبين لصالح مرشح معين كما حصل على سبيل المثال لا الحصر في كل من «مدرسة الخنساء الأساسية المختلطة» بلواء الرمثا في محافظة إربد، ومدرسة «راكين الثانوية الشاملة للبنين» في محافظة الكرك. وفي محور آخر فإن التعليمات التنفيذية الخاصة بإجراءات الاقتراع توجب على لجنة الاقتراع والفرز ختم ورقة الاقتراع أمام الناخب المتواجد في غرفة الاقتراع، حيث أظهرت اللجان التزاماً عالياً بهذه التعليمات إذا ما قورنت بالنسب بالانتخابات النيابية (2020) والانتخابات البلدية واللامركزية (2017).

3. حرية الناخبين في الاقتراع

وفيما يتعلق بحرية الناخبين بممارسة حقهم بالاقتراع بكامل سرية وضمن الظروف التي تضمن لهم معيار سرية الاقتراع فقد أظهرت تحليلات البيانات عدداً من الملاحظات التي تشكّل ولو بنسب متفاوتة خرقاً لواحد من أهم مبادئ ومعايير الاقتراع، ويبين الشكل رقم (13) التجاوزات التي شكلت خرقاً لحرية الاقتراع.

الشكل رقم(13): يُبيّن التجاوزات التي شكلت خرقاً لحرية الاقتراع



أظهرت نتائج تحليل البيانات أن ما نسبته 3% من غرف الاقتراع لم تلتزم بالتصويت داخل معزل انتخابي يوفر معيار سرية الاقتراع للناخب مثلما حصل في مراكز «مدرسة مادبا الثانوية الشاملة للبنين» بمحافظة مادبا و«مدرسة معاذ بن جبل الأساسية للبنين» بأذرح في محافظة معان. كما أن العديد من مراكز الاقتراع شهدت حالات تصويت جماعي، من خلال تواجد أكثر من ناخب عند ذات المعزل، حيث كانت نسبة غرف الاقتراع التي شهدت حالات اقتراع جماعي 6% من

مجموع غرف الاقتراع وحصل ذلك في مختلف مناطق المملكة مثل مدرسة «الدبه الأساسية للبنين» في العاصمة عمّان و «مدرسة الكرامة الأساسية المختلطة» في محافظة عجلون، ومن الأمثلة على ذلك:

الجدول رقم (7): يُبيّن أمثلة على خروقات لمبادئ ومعايير الاقتراع⁽⁴⁾

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
1	وجود أكثر من شخص عند المعزل الانتخابي.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة سوف الثانوية الشاملة المختلطة
2	وجود معزليين اثنين ولكن بمسافة لا تضمن الخصوصية.	معان	بلدية معان الكبرى	مدرسة نسبية المازنية الثانوية المختلطة
3	دخلت مع مندوب مرشح سيده كبيرة بالعمر على المعزل و كتبت مندوب المرشح للناخبة.	العاصمة	أمانة عمان الكبرى	الجودة الأساسية المختلطة
4	جلوس مندوبات المرشحين بالقرب من المعزل الانتخابي.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة سوف الثانوية الشاملة المختلطة
5	التأثير على ناخبة من قبل مندوبة مرشح داخل المعزل.	البلقاء	عين الباشا الجديد	مدرسة أسماء بنت أبي بكر الأساسية المختلطة
6	تواجد أربعة أشخاص داخل غرفة الاقتراع مع وجود إزعاج وفوضى.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة مقبلة الثانوية للبنين
7	ازدحام شديد داخل غرفة الاقتراع وسوء في التنظيم، وعدم وجود متطوعين منظمين للدخول والخروج.	اربد	بلدية اربد الكبي	مدرسة المغير الأساسية للبنين
8	تأخير العملية الانتخابية بسبب تدخل المناديب بأمر ليس من صلاحيتهم، وقيامهم بالتدخل في عمل اللجنة.	معان	بلدية معان الكبرى	مدرسة نسبية المازنية الثانوية المختلطة

(4) المصدر: راصد

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
9	جاء رجل عجوز ولم يقدّم بتعبير إصبعه بحجة وجود إعاقة بيده اليسرى وأصر على ذلك، ورغم تهجم عدد من الأعضاء عليه لإجباره على التعبير، إلا أنه خرج دون القيام بذلك.	إربد	بلدية اربد الكبرى	مدرسة أم حبيبه الأساسية للبنات
10	قامت ناخبة بالامتناع من تعبیر إصبعها السبابة اليسرى، وتم الطلب منها تصوير إصبعها.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة سوف الثانوية الشاملة المختلطة
11	قامت عضو اللجنة بتنقيط الحبر على السبابة اليمنى بدلاً من اليسرى لأول مقترعتين لعدم معرفتها بأن اليسرى هي الأصح وقامت رئيسة اللجنة بتنبهها لكن مع ذلك تركت المقترعتين يغادرن دون تنقيط اليد اليسرى.	عجلون	بلدية عجلون الكبرى	مدرسة الكرامة الأساسية المختلطة
12	وضع الحبر على سبابة اليد اليمنى بدل اليسرى ووضع الحبر على يد المرافق اليسرى بدل اليمنى.	معان	بلدية معان الكبرى	مدرسة الشفاء بنت عوف الأساسية المختلطة
13	تنقيط إصبع السبابة اليمنى للناخبين بدل اليسرى حتى تم تنبيه العضو.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة جرش الثانوية للبنات
14	عدم التعبير على أيدي الناخبين بعد الانتهاء من عملية التصويت.	العاصمة	أمانة عمان الكبرى	مدرسة القويسمة الثانوية للبنات
15	عدم استخدام التعبير الانتخابي بشكل صحيح ووضع نقطه خفيفه على باطن الإصبع بشكل غير واضح ومعلن للجميع وليس على إصبع السبابة الأيسر بشكل كامل.	المفرق	بلدية المفرق الكبرى	مدرسة فوزي الملقي الثانوية للبنين
16	رفض أحد المقترعين وضع الحبر الانتخابي وتم احتجاز هويته.	معان	بلدية معان الكبرى	مدرسة خديجة بنت خويلد الأساسية المختلطة
17	كان هناك شخص مرافق بالقاعة ولم يتم تنقيط حبر على يده اليسرى.	البلقاء	بلدية السلط الكبرى	مدرسة حسني فريز الثانوية للبنين

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
18	لم يوافق احد الناخبين على رش الحبر، وتم إحضار الشرطة التي قامت بإجباره على ذلك.	العاصمة	أمانة عمان الكبرى	مدرسة الحسن البصري الأساسية للبنين
19	التأثير على الناخبين الأيمن ودخول المرافقين وعدم وضع الحبر على الجهة اليسرى.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة سوف الثانوية للبنات
20	تم التأثير على ناخب من قبل مندوبة مرشح للتصويت لصالح مرشحها داخل غرفة الفرز والاقتراع.	الطفيلة	بلدية الطفيلة الكبرى	مدرسة عابل الأساسية المختلطة
21	تواجد المناديب بالقرب من غرف الاقتراع والتدخل والتأثير على الناخبين.	الكرك	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة الغوير الثانوية للبنين
22	يوجد تجمعات كبيرة عند بوابة مركز الاقتراع، ويتم توزيع بطاقات مرشحين، وجذبهم من خلال الضيافة، والتأثير عليهم.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة البرج الثانوية للبنين
23	التأثير على الناخبين من أحد المرشحين.	الطفيلة	بلدية الطفيلة الكبرى	مدرسة عمر بن الخطاب الأساسية للبنين
24	وجود أحد المترشحات داخل غرفة الاقتراع والتأثير على الناخبين أثناء التصويت.	اربد	اربد الكبرى	مدرسة القادسية الأساسية المختلطة
25	دخول عدد من المرشحين الذين لهم مندوبين دخل الغرفة إلى غرفة الاقتراع والتحدث إلى الناخب بغاية التأثير عليه.	البلقاء	بلدية السلط الكبرى	مدرسة اليزيدية الأساسية المختلطة
26	تم التأثير من قبل عضو من ضمن لجنة الانتخاب على ناخبة بان تقوم بالتصويت علناً لمرشح ما والاشارة على الاوراق لآخر	معان	بلدية معان الكبرى	مدرسة الشفاء بنت عوف الأساسية المختلطة
27	يوجد مندوبين وأشخاص تابعين لمرشحين يقومون بارشاد الناخبين واعطائهم بطاقات مرشحينهم والتأثير عليهم.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة مقبله الثانوية للبنين
28	التأثير على الناخبين من قبل المناديب داخل مركز الاقتراع.	الكرك	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة الأميرة رحمة الأساسية المختلطة

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
29	وجود مندوبين ومرشحين داخل مركز الاقتراع والتأثير على الناخبين.	بلدية	بلدية الرصيفه	مدرسة رابعة العدوية الاساسية الاولى للبنات
30	وجود أحد المرشحين أمام غرف الاقتراع والتأثير على الناخبين.	الكرک	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة راكين الثانوية الشاملة المختلطة
31	محاولة التأثير على الناخبين للتصويت لمرشح معين.	الرصيفة	بلدية الزرقاء	مدرسة سكينة بنت الحسين الثانوية الشاملة للبنات
32	تدخل أحد أعضاء اللجان المستقلة على ناخب واستخدام الإشارات التأثير على توجهه الانتخابي..للتصويت بمرشح معين	الكرک	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة هزاع الاساسيه للبنين
33	دخول احد المؤازرين لأحد المرشحين مع الناخب على غرفة الاقتراع والتأثير عليه.	الكرک	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة راكين الثانوية الشاملة المختلطة
34	التأثير على الناخبين داخل ساحة المدرسة	الكرک	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة الكرك الثانوية للبنين

4. تأخر فتح غرف الاقتراع

أورد الراصدون مجموعة من الحالات التي تتمحور حول عدم جاهزية غرف الاقتراع لاستقبال الناخبين في الوقت المحدد وهو الساعة 7:00 صباحاً، وهو الموعد المنصوص عليه وفق التعليمات التنفيذية الخاصة بيوم الاقتراع، وقد بلغت نسبة هذه الحوادث 3.9% من مجموع الحوادث التي عاينها الراصدون خلال يوم الاقتراع.

وبلغت نسبته غرف الاقتراع التي افتتحت في الموعد المحدد 47%، فيما وصلت نسبة غرف الاقتراع التي لم يتم افتتاحها في الموعد المحدد 53% من غرف الاقتراع، كما يبين الشكل رقم (14).

الشكل رقم(14): يُبيّن نسبة غرف الاقتراع التي لم يتم افتتاحها عند الموعد المحدد والتي تم افتتاحها في الموعد المحدد



ومن الحالات التي وردت لغرفة عمليات راصد فتح غرفة الاقتراع للناخبين وبدء عملية الاقتراع الساعة 7:45 دقيقة صباحاً وذلك في صالة الأمير حمزة الرياضية التابعة لمنطقة العبدلي في العاصمة، كذلك في «مدرسة الأميرة إيمان بنت الحسين المهنية الثانوية للبنات» التابعة لبلدية المفرق الكبرى/ حيث تم افتتاح مركز الاقتراع في تمام الساعة 7:28، ويبين الجدول رقم (8) مجموعة من الحالات التي تم رصدها.

الجدول رقم (8): يُبيّن حالات تأخر فتح غرفة الاقتراع للناخبين⁽⁵⁾

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز	نوع الحادثة
1	تأخر فتح الصناديق 8 دقائق عن الساعة صباحاً.	إربد	الرمثا	مدرسة ميمونه بنت الحارث الأساسية	تأخر فتح المراكز
2	تأخير افتتاح الصندوق الى 7:20.	الزرقاء	بلدية الزرقاء	مدرسة حي الحاووز الثانوية للبنات	تأخر فتح المراكز
3	التأخر في إجراءات فتح الغرفة لأكثر من 10 دقائق.	الكرك	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة مرود الثانوية المختلطة	تأخر فتح المراكز
4	التأخر في تجهيز غرفة الاقتراع من قبل اللجنة ووصل اللجنة بشكل متأخر.	إربد	بلدية إربد الكبرى	مدرسة الملك الحسين بن طلال الثانوية الشاملة للبنين	تأخر فتح المراكز
5	تأخر 20 دقيقة في فتح الصناديق.	إربد	بلدية إربد الكبرى	مدرسة زينب بنت الرسول الأساسية للبنات	تأخر فتح المراكز

(5) المصدر: راصد

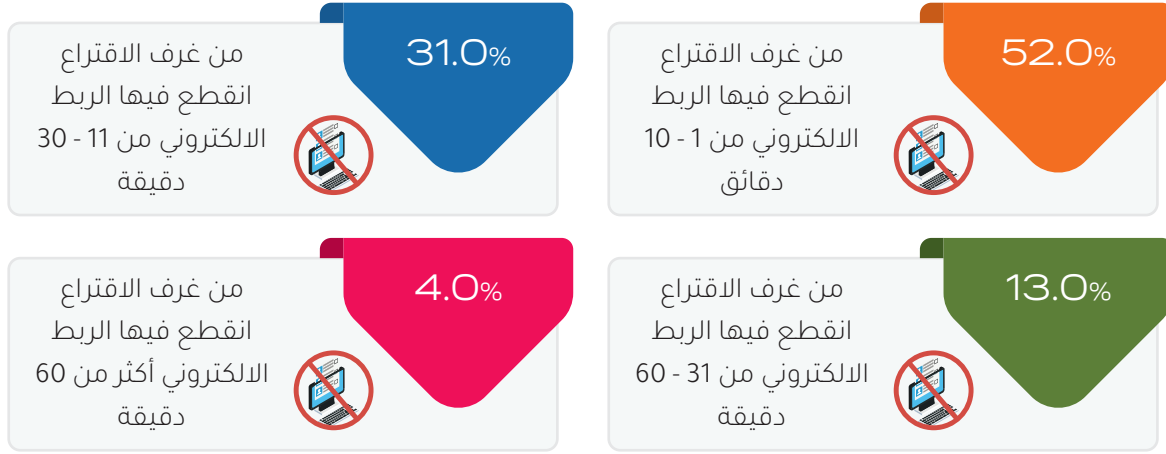
الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز	نوع الحادثة
6	التأخر بافتتاح الصندوق الى الساعة 7:20 AM	الزرقاء	منطقة طارق	مدرسة دار السلام الثانوية الشاملة	تأخر فتح المراكز
7	تأخير وقت فتح باب التصويت إلى الساعة 7:10	إربد	اربد الكبرى	جامعة اليرموك/ صالة 1	تأخر فتح المراكز
8	التأخر بتجهيز المحضر وبدء الاقتراع.	الزرقاء	الرصيفة	القادسية الأساسية المختلطة	تأخر فتح المراكز
9	تأخير في المحضر لغاية الساعة 7:20، تأخير في بدء عملية الانتخاب 15 دقيقة.	الزرقاء	الزرقاء الكبرى	مدرسة مكة الاساسية المختلطة	تأخر فتح المراكز
10	التأخر في فتح الصندوق حتى الساعة 7.20 صباحًا.	الكرك	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة نور الحسين الثانوية المختلطة	تأخر فتح المراكز
11	التأخر بفتح الصندوق لمدة 18 دقيقة.	الطفيلة	بلدية الطفيلة الكبرى	مدرسة صنفحة الأساسية للبنين	تأخر فتح المراكز
12	فتح صناديق الإقتراع في تمام الساعة 7:26 صباحًا.	مادبا	مادبا الكبرى	مدرسة عائشة أم المؤمنين الأساسية المختلطة غرناطة الأساسية للبنين	تأخر فتح المراكز
13	التأخر في فتح الصندوق لمدة 14 دقيقة.	إربد	بلدية اربد الكبرى	مدرسة المغير الأساسية للبنين	تأخر فتح المراكز
14	التأخر في فتح المركز 5 دقائق.	إربد	بلدية اربد الكبرى	مدرسة نهاوند الثانوية الشاملة المختلطة	تأخر فتح المراكز
15	المركز لم يفتح إلا الساعة 07:16 صباحًا.	البلقاء	بلدية السلط الكبرى	مدرسة بطنا الأساسية المختلطة	تأخر فتح المراكز
16	التأخر في عد الأوراق 20 دقيقة.	العاصمة	امانة عمان	مدرسة الرقيم الثانويه المختلطة	تأخر فتح المراكز
17	بدء عملية الاقتراع الساعة 07:21 صباحًا.	العاصمة	امانة عمان	مدرسة اسكان الماليه والزراعة الثانويه المختلطة	تأخر فتح المراكز

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز	نوع الحادثة
18	تأخير في عملية افتتاح الصندوق إلى الساعة 7:10 صباحًا.	إربد	الرمثا	مدرسة الفاروق الأساسية للبنين	تأخر فتح المراكز
19	تأخر في افتتاح الصندوق إلى الساعة 07:28 صباحًا.	الزرقاء	بلدية الزرقاء	مدرسة سعيد بن المسيب الأساسية للبنين	تأخر فتح المراكز
20	فتح المركز الساعة 07:36.	الكرك	بلدية الكرك الكبرى	مدرسة موميا الأساسية المختلطة	تأخر فتح المراكز
21	فتح الصندوق بعد 42 دقيقة من الموعد المحدد.	إربد	بلدية اربد الكبرى	مدرسة حفصه بنت عمر الأساسية المختلطة	تأخر فتح المراكز

5. خلل في النظام الإلكتروني

تنوعت أسباب توقف عملية الاقتراع في غرف الاقتراع حيث أفاد المراقبون الميدانيون بأن توقف الاقتراع بسبب خلل في النظام الإلكتروني المعتمد لعملية الاقتراع الذي استخدمته الهيئة المستقلة للانتخاب داخل غرف الاقتراع، أو تعطل أجهزة الحاسوب أثناء عملية الاقتراع حيث وصلت نسبته إلى 3.1% من الحوادث التي وصلت لغرفة العمليات على مستوى المملكة، ووصل مجموع تكرار التوقف إلى (77) حالة ضمن فترات متقطعة، حيث وصلت نسبة انقطاع الربط الإلكتروني من دقيقة إلى 10 دقائق إلى ما نسبته 52% من مجموع حالات الانقطاع في الربط الإلكتروني، بينما كانت نسبة الانقطاع التي امتدت من 10 دقائق ولغاية 30 دقيقة إلى ما نسبته 31% من مجموع حالات الانقطاع في الربط الإلكتروني، و13% من مجموع حالات الإنقطاع امتدت من 30 دقيقة لغاية 60 دقيقة، بينما وصلت نسبة الانقطاع التي امتدت أكثر من 60 دقيقة إلى 4% من مجموع حالات الانقطاع في الربط الإلكتروني، كما يبين الشكل رقم (15) والجدول رقم (9).

الشكل رقم (15): يُبيّن المدد الزمنية التي استغرقتها الانقطاعات بالربط الإلكتروني



الجدول رقم (9): يُبيّن أمثلة على حالات الانقطاع في الربط الإلكتروني⁽⁶⁾

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
1	تم الآن انقطاع الكهرباء عن جميع الأجهزة الموجودة في غرفة الاقتراع واستمر لمدة دقيقتين.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة البرج الثانوية للبنين
2	تم انقطاع التيار الكهربائي في المدرسة ارويم الأساسية للبنين لمدة 5 دقائق في نفس جهاز الحاسوب المدرسي.	الطفيلة	الطفيلة الكبرى	مدرسة ارويم الأساسية للبنين
3	انقطاع الإنترنت عن الأجهزة.	الطفيلة	الطفيلة الكبرى	مدرسة ارويم الأساسية للبنين
4	تم توقف الربط الإلكتروني ، وتم الاستعاضة عنه فقط باكشوفات الورقية ولا يزال الربط متوقف الى وقت تقديم ذلك.	إربد	بلدية إربد الكبرى	مدرسة جميلة بوعزة الثانوية الشاملة للبنات
5	تعطل نظام الحاسوب ووجود عدد من المنتخبين المنتظرين حتى إصلاحه.	العاصمة	أمانة عمّان	مدرسة القادسية الأساسية الاولى للبنات

(6) المصدر: راصد

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
6	تعطل النظام الإلكتروني لمدة 10 دقائق.	العاصمة	أمانة عمّان	مدرسة تلح العلي الثانوية الشاملة للبنات
7	فصل نظام الربط الإلكتروني عند الساعة 02:42 وتم عودته عند الساعة 02:53.	مادبا	بلدية مادبا الكبرى	مدرسة الخطابية الأساسية للبنين
8	انقطاع التيار الكهربائي لمدة 5 دقائق فقط.	الزرقاء	بلدية الزرقاء	مدرسة الاميرة رحمة الثانوية للبنات
9	حدث خلل في إدخال البيانات للجدول النهائية لصندوق رقم 99 وذلك أثناء عملية تجهيز المحاضر وتم التواصل مع الهيئة لحل المشكلة خلال أقصر فترة.	إربد	بلدية الرمثا	مدرسة ميمونة بنت الحارث الأساسية

ومن الجدير ذكره، أن حوادث توقف عملية الاقتراع بسبب الربط الإلكتروني قد تسبب بحرمان بعض المواطنين من الإدلاء بأصواتهم لاسيما وأن بعض حالات التوقف قد وصلت إلى أكثر من 60 دقيقة حيث غادر المواطنون مراكز الاقتراع بعد امتعاضهم من التعطيل الذي حدث.

6. شراء الأصوات واستخدام المال السياسي (الأسود)

أورد المراقبون الميدانيون بلاغات وشكاوى توصلوا إليها خلال مراقبتهم الميدانية، بلغت 9 حالات، منها محاولات شراء أصوات، إذ لم يتسنّ للراصدين جلب أدلة توثق هذه الحالات، إلا أنه ومن خلال الإطلاع على مجريات العملية الانتخابية خلال يوم الإقتراع يتبين أن الحديث عن شراء الأصوات انتشر بين القواعد الانتخابية لاسيما بين المترشحين لمنصب رئيس البلدية.

الجدول رقم (10): يُبيّن حالات شراء الأصوات واستخدام المال السياسي (الأسود)⁽⁷⁾

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
1	تصوير ورقة الاقتراع المتكرّر من الناخبين لإثبات التصويت للمرشح الذي قام بعملية شراء الصوت.	جرش	بلدية جرش الكبرى	مدرسة سوف الثانوية الشاملة المختلطة
2	شراء أصوات في منطقة اليرموك لسالحي عدد من المرشحين، من خلال جمع الهويات المدنية ودفن مبلغ يتراوح بين 10 - 20 دينار، بعد قيام الناخب بالقسم على المصحف لضمان التصويت للمرشح التصويت للمرشح المتفق عليه.	العاصمة	أمانة عمان	مدرسة الفتح الثانوية الشاملة للبنين
3	قامت إحدى المقترعات بتصوير ورقة الاقتراع، ما دفع رئيس اللجنة للطلب من زميلته تناول هاتف المقترعة وحذف الصورة.	إربد	إربد الكبرى	مدرسة الاندلس الثانوية الشاملة للبنات
4	قام مرشح من مرشحي اللامركزية بشراء أصوات الناخبين بقيمة 30 دينار.	الطفيلة	الطفيلة الكبرى	مدرسة عابل الأساسية المختلطة
5	تفاوض مع الناخبة من أجل التصويت العلني (أمي) من أجل شراء صوتها.	العاصمة	أمانة عمان	مدرسة وادي السير الثانوية الشاملة للبنات
6	عمليات شراء أصوات خارج مركز الاقتراع.	الزرقاء	الرصيفة	مدرسة رابعة العدوية الأساسية الأولى للبنات

7. انتهاكات وجرائم انتخاب رافقت عملية الاقتراع والفرز

بناءً على تقارير المراقبين يمكن القول بأن يوم الاقتراع قد شهد الكثير من التجاوزات في معظم مناطق المملكة حيث دوّن المراقبين 489 حالة خرق للعملية الانتخابية في المراكز التي تواجدوا فيها، ويبرز راصد أمثلة تغطي مئات الحالات من هذه الخروقات، والتي تندرج تحت حالات توقف عملية الاقتراع بسبب مشاكل في الربط الإلكتروني أو أسباب أخرى، والتصويت بصوت عالٍ، والتأثير على إرادة الناخبين من قبل المرشحين أو مندوبيهم أو موظفي الهيئة المستقلة للانتخاب، وأعمال عنف وشغب، وحالات لشراء الأصوات، والتصويت لأكثر من مرة من نفس الناخب، واستبدال اللجنة أو جزء منها، وطرد أحد المراقبين أو مندوبي المرشحين، وعدم تحقق لجنة الاقتراع والفرز من شخصية الناخب والاستعاضة عن البطاقة الشخصية بإثبات آخر، وخرق سرية التصويت كوجود أكثر من ناخب داخل المعزل، وانحياز اللجنة لأحد المرشحين، وعدم الالتزام بالحبر الانتخابي سواءً وضع الناخب لإصبع سبابته أو وضع مرافق لذوي الإعاقة لإصبع يده في الحبر الانتخابي.

ومن الأمثلة على بعض الانتهاكات، أن بعض المؤسسات المشاركة في العملية الرقابية تفاجئت في يوم الاقتراع من طرد مراقبيها من غرف الاقتراع والفرز في اللحظات الأولى لبدء يوم الاقتراع على الرغم من أن الهيئة المستقلة للانتخاب أصدرت تعليمات تنفيذية خاصة بالمراقبين المحليين تمنحهم حق مراقبة إجراءات العملية الانتخابية، مع إصدار بطاقة اعتماد من قبلها وهو تصريح رسمي صادر عن الهيئة إلا أن بعض رؤساء لجان منعوا المراقبين من الدخول إلى غرف الاقتراع أو قاموا بطردهم بعد دخولهم إليها، كما يبين الشكل (11)، على الرغم من أن الهيئة يجب أن تقوم بواجبها تجاه المراقبين من خلال توعية رؤساء الانتخاب بآلية التعامل مع المراقبين.

الجدول رقم (11): يُبيّن حالات طرد لمراقبين ومندوبين ميدانيين⁽⁸⁾

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
1	تم طردي خارج المدرسة.	إربد	إربد الكبرى	مدرسة الأمير حسن الثانوية الشاملة للبنين
2	رفض مدير المركز إعطاء أي معلومات لراصد أو أي شخص آخر وعدم تزويدنا بعدد أوراق الاقتراع.	إربد	إربد الكبرى	مدرسة سمرا الأساسية المختلطة
3	تم إخراج مندوبة مرشح بسبب تواجد قائمة أسماء بحوزتها، حيث تقوم بوضع علامة عند كل مرشحة أدلت بصوتها مع المرشح المعني.	العاصمة	أمانة عمّان	مدرسة إسكان المالية والزراعة الثانوية الأولى للبنين
4	لم يسمح لي بحضور الفرز لخروجي قبل الانتهاء بدقائق قليلة من غرفة الاقتراع لقضاء حاجة.	الزرقاء	بلدية الزرقاء	مدرسة الكرامة الأساسية المختلطة
5	حرمان مراقبة من العودة لغرفة الاقتراع بعد خروجها من المدرسة، ثم تم السماح لها بعد إصرارها الشديد، وتم إصدار تنبيه للمراقبين لعدم تكرار الخروج من المدرسة.	العاصمة	أمانة عمّان	مدرسة الكمالية الأساسية المختلطة

4.6.2 مجريات عملية الفرز وعدّ الأصوات

أعدّ فريق تحالف راصد لمراقبة الانتخابات نموذجًا خاصًا بمراقبة مجريات الفرز وعدّ الأصوات، وتضمن النموذج مجموعة من الأسئلة المستوحاة من أفضل الممارسات الدولية التي تعنى بمراقبة مجريات الفرز وعدّ الأصوات وتواجد الراصدين الميدانيين (الثابتين والمتحركين) في ما يقارب 54% من مجموع مراكز الاقتراع التي تم إجراء الفرز فيها.

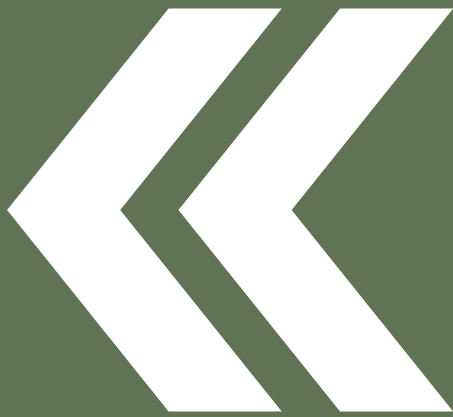
وبناءً على التعليمات التنفيذية الخاصة بإجراءات الإقتراع والفرز وجمع الأصوات في المواد (17)- (24) من التعليمات التنفيذية الخاصة بانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات، فقد بيّنت المادة المذكورة أن خطوات الفرز ستكون في غرفة الاقتراع أولاً، ومن ثم إجراء تجميع نتائج فرز صناديق الاقتراع في المركز إلكترونياً على مستوى مركز الاقتراع ومن ثم تجميع نتائج الفرز النهائي الذي يجرى في لجنة الانتخاب الخاصة بالدائرة الانتخابية، إلا أن المراقبين الميدانيين أوردوا مجموعة من الملاحظات التي رافقت عملية الفرز يمكن تلخيصها كما يلي:

1. 0.3% من غرف الفرز لم يتم عرض أوراق الاقتراع فيها على الشاشة الخاصة بالفرز والمتفق عليها في التعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب والخاصة بإجراءات الفرز بسبب عدم عمل الشاشة الخاصة بعملية الفرز أو انقطاع للتيار الكهربائي أثناء عملية الفرز.
2. قال الراصدون الميدانيون أن 2% من غرف الفرز لم تقم لجنة الاقتراع والفرز فيها بإدراج جميع الملاحظات المتعلقة بالأوراق غير القانونية (الباطلة والمتنازع عليها) في محاضر الفرز.
3. بيّنت نتائج مراقبة عملية الفرز أن 5% من غرف الفرز والاقتراع لم تشهد تعليق لمحضر الفرز على باب غرفة الاقتراع، وهذا يعدّ خرقاً واضحاً لما ورد في المادة (17) من التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية العدّ وفرز الأصوات.
4. وثق راصد المدد الزمنية التي استغرقتها عملية عدّ وفرز نتائج غرف الاقتراع، حيث بلغت نسبة الغرف التي استغرقت مدة تتجاوز الساعتين 39.4%، بينما تراوحت نسبة الغرف التي استغرقت مدة من ساعة إلى ساعتين 40.3% لإنهاء عملية العدّ والفرز، فيما بلغت نسبة الغرف التي استغرقت أقل من ساعة 20.3%، كما بيّنت الشكل رقم (16).

الشكل رقم(16): يُبيّن المدد الزمنية التي استغرقتها عملية عد وفرز نتائج غرف الاقتراع



5. بيّنت نتائج الرصد الميداني تواجد أشخاص بلباس مدني وبدون باجات معتمدة من قبل الهيئة داخل غرف الاقتراع والفرز أثناء عملية الفرز، حيث وصلت نسبة غرف الاقتراع التي تواجد فيها أشخاص غير معروفين إلى 3.4% من مجموع غرف الاقتراع والفرز في جميع أنحاء المملكة.
6. أظهرت عملية فرز وعدّ الأصوات ضعفً في كفاءة التدريبات التي تلقتها اللجان الانتخابية وتبيّن ذلك من خلال تفاوت الإجراءات المتخذة بين اللجان الانتخابية، ومن الجدير ذكره أن «راصد» قد طالب الهيئة المستقلة في وقت سابق أن تكون التدريبات ذو ذات كفاءة عالية وأن يتم توحيد المواد التدريبية وإجراء التدريبات من قبل مختصين لضمان وصول المعلومة بشكل واضح وكامل.
7. أظهرت نتائج المراقبة الخاصة بعملية الفرز وجمع الأصوات أن بعض المراكز شهدت تجميعاً لنتائج الصناديق على مستواها قبل نقلها للجان الانتخابية، بينما امتنعت بعض لجان الانتخاب من إجراء تجميع على مستوى المركز، ويعدّ هذا الفعل منافياً لما ورد في التعليمات التنفيذية.



الباب الخامس:
مراقبة مرحلة الطعون
الانتخابية

نشرت أسماء المترشحين الفائزين بعضوية ورئاسة المجالس البلدية وأعضاء مجالس المحافظات في الجريدة الرسمية عدد (5778) للعام 2022 بعنوان «النتائج النهائية لانتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية ومجلس امانة عمان الكبرى لسنة 2022» وذلك التزامًا بأحكام الفقرة (أ/19) من المادة (36) من قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021.

وبالاستناد للإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية فقد أتاح حق الطعون الانتخابية والاعتراض على النتائج والفرز التزامًا بالمادة (42) من قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، في بندها (أ) لكل ناخب خلال 15 يومًا من تاريخ نشر نتائج انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية في الجريدة الرسمية، أن يقدم إلى محكمة البداية التي تقع دائرته الانتخابية ضمن اختصاصها دعوى بما يلي:

الطعن في صحة انتخاب عضو مجلس المحافظة أو رئيس البلدية أو أي عضو من أعضاء المجلس البلدي وتثبيت انتخاب غيره لتلك الرئاسة أو العضوية حسب مقتضى الحال وللمحكمة في هذه الحالة إعادة فرز الأصوات من قبل لجنة تشكلها للتحقق من صحة الانتخاب.

5.1 الإطار المنهجي للمراقبة

ضمن مراقبة راصد لمراحل العملية الانتخابية كافة، تابع مجموعة من المراقبين القانونيين من راصد عملية تقديم الطعون، إيماناً بدورنا كمؤسسات مراقبة للعملية الانتخابية وحرية التصويت وشفافية الاقتراع وأنه من الواجب وجود مراقبة فعلية ومتواصلة للعملية الانتخابية منذ انطلاقها وحتى مرحلة فرز الأصوات والإعلان عن النتائج وما يليها من طعونات، إذ منح القانون الحق بالفصل في القرارات للجهات القضائية كونها تتمتع بالحياد المطلوب في مثل هذه المسائل وهذا يعد ترسيخاً وإضفاءً للمزيد من الشرعية على نتائج الانتخابات وإعطائها مزيداً من المصداقية.

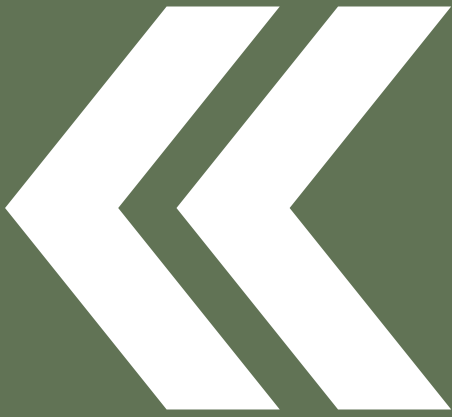
وعلى إثر ذلك و بعد انتهاء مرحلة يوم الاقتراع ونتائج الفرز الأولي، عمد راصد على نشر مراقبيه من الفريق القانوني في محاكم البداية المنتشرة في المملكة والمعنية في قضايا الفصل ومراقبة مرحلة الطعون الانتخابية والتي قام بتسجيل معظمها مترشحون لم يحالفهم الحظ بالفوز في انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022، وعمل فريق راصد على متابعة الإجراءات التي تبعت حالات الطعن، بعد انقضاء الفترة المسموحة قانونياً وهي 15 يوماً ومراقبة جميع الطعون المقدمة، وسير الإجراءات بخصوصها حيث لاحظ أن جميع القضايا تم البت بها في المدة المسموح بها قانونياً.

5.2 نتائج عملية مراقبة الطعون في صحة نتائج الفائزين برئاسة وعضوية المجالس البلدية ومجالس المحافظات

استقبلت محاكم البداية في المملكة (19) طعنًا خلال المدة القانونية بنتائج الانتخابات البلدية. وتم رد 18 طعنًا من مجموع الطعون المقدمة على نتائج انتخابات رؤساء وأعضاء المجالس البلدية ومجالس المحافظات، فيما تم قبول طعنًا واحدًا، حيث ترتب عليه فقدان مرشح لمقعده في المجلس وفوز المترشح الطاعن، كما يبين الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): يُبين توزيع الطعون حسب المحكمة

الرقم	اسم المحكمة	عدد الطعون
1	محكمة بداية المفرق	3
2	محكمة بداية عمان	3
3	محكمة بداية مادبا	1
4	محكمة بداية جرش	1
5	محكمة بداية الكرك	1
6	محكمة بداية السلط	1
7	محكمة بداية عجلون	2
8	محكمة بداية اربد	3
9	محكمة بداية معان	4

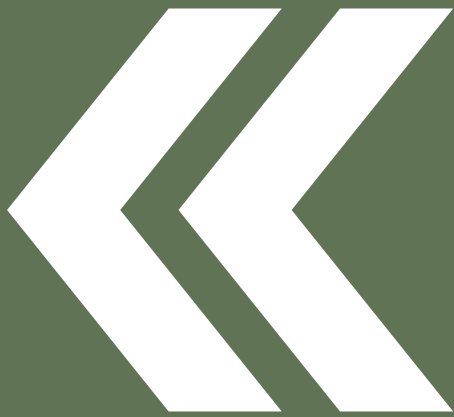


الباب السادس:
مراقبة عملية اعلان النتائج
النهائية وصدورها في
الجريدة الرسمية

من ضمن مهام ومسؤوليات الهيئة المستقلة للانتخاب بعد الانتهاء من مرحلة الاقتراع والفرز إعلان النتائج النهائية على موقع الهيئة المستقلة على الإنترنت وعلى الجريدة الرسمية استناداً للمادة 36 من قانون الإدارة المحلية رقم 22 سنة 2021.

وبناءً عليه وإيماناً من فريق راصد بضرورة اطلاع الجمهور على كافة المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية وتكريساً لمبدأ الشفافية في العملية الانتخابية، تتبع راصد النتائج التي نشرتها الهيئة المستقلة للانتخاب على موقعها الإلكتروني والنتائج التي تم نشرها على الجريدة/ الرسمية في عددها الصادر رقم (5778)، حيث نشرت الهيئة المستقلة النتائج النهائية يوم الخميس الموافق 24 آذار/ مارس 2022.

ويهدف الفريق من خلال عملية البحث والتدقيق إلى التأكد من عدم وجود أي اختلاف في النتائج الرسمية، بالإضافة إلى التأكد من صحة ترتيب الفائزين حسب عدد الأصوات، والتأكد من صحة الفائزات على نظام الكوتا من خلال أعداد الأصوات التي حصلوا عليها، وتعد هذه العملية من أهم المراحل التي تعنى بالعدالة والشفافية، والتأكد من أن الإدارة الانتخابية تقوم بنشر النتائج كما هو منصوص في التعليمات التنفيذية وبالمدد الزمنية المسموحة، وهذا يزيد من ثقة الناخب والمترشح بالعملية الانتخابية ونتائجها.



الباب السابع:
مشاركة الأحزاب
في الانتخابات

عمل فريق راصد على تتبع النشاط الانتخابي للأحزاب السياسية خلال مراحل انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022، وبناء عليه تبيّن أن عدد الأحزاب التي شاركت في انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 25 حزبًا بواقع 128 مرشحًا ومرشحة منهم 34 مرشحة، حيث انقسم ترشحهم، كما يبيّن الشكل (17).

الشكل رقم(17): يُبيّن عدد المرشحين والمرشحات الحزبيين لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022

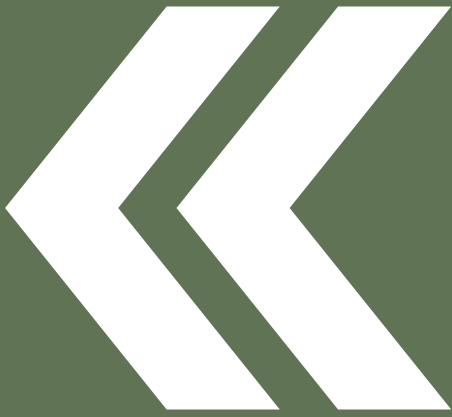
مجموع المرشحين	عدد المرشحات الاناث	عدد المرشحين الذكور	عدد الأحزاب	المقعد
36	0	36	5	رئاسة المجالس البلدية
42	17	25	12	عضوية المجالس البلدية
42	17	25	17	عضوية مجالس المحافظات
8	0	8	2	عضوية مجلس امانة عمان

فريق راصد قام أيضًا بتتبع النتائج التي حصل عليها مرشحي ومرشحات الأحزاب، حيث بيّنت النتائج حصول 15 مرشحًا جزئيًا على مقعد رئيس بلدية. حيث حصل حزب الائتلاف الوطني (الوسط الإسلامي وزمزم سابقًا) على 10 مقاعد رئاسة بلدية وهي بلدية إربد الكبرى، بلدية كفرنجة الجديدة، بلدية رابية الكورة، بلدية الصالحية ونايفة، بلدية دير علا الجديدة، بلدية الشوب، بلدية مادبا الكبرى، بلدية الشراه في محافظة معان، بلدية عين الباشا في البلقاء وبلدية ام الجمال في المفرق. بينما حصل حزب الميثاق الوطني (حزب مستجد) على 4 مقاعد رئاسة بلدية وهي بلدية الطيبة، بلدية الجيزة الجديدة، بلدية الظليل. وبلدية شرحيل بن حسنة. فيما حصل حزب الشباب الأردني على مقعد رئيس بلدية الرمثا. بالإضافة الى ذلك حصلت بقية الأحزاب على 14 مقعدًا لعضوية المجالس البلدية توزعت على الائتلاف الوطني (13 مقعدًا: 7 رجال و6 نساء) وحزب الطبيعة الديمقراطي (مقعد واحد- سيدة).

وعلى صعيد عضوية مجالس المحافظات حصلت الأحزاب على 11 مقعداً، حيث حصل حزب الائتلاف الوطني على (6 مقاعد: رجلين و4 نساء)، وحزب الحرية والمساواة (مقعد واحد- رجل)، وحزب الشورى (مقعدين- سيدتين) وحزب الاتحاد الوطني (مقعد واحد- رجل)، البعث العربي الإشتراكي (مقعد واحد- رجل). ومن الجدير ذكره أن الأحزاب تمكنت من الوصول لمجلس أمانة عمان في هذه الانتخابات/ حيث حصلت على 4 مقاعد حازها جميعها حزب الوسط الإسلامي وبنسبة 19% من المقاعد المخصصة للتنافس في مجلس الأمانة وجميعهم ذكور. كما يبين الشكل (18).

الشكل رقم(18): يُبين المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب موزعة حسب الجنس

المقعد	عدد الأحزاب	عدد مقاعد الذكور	عدد مقاعد الاناث	مجموع المقاعد
رئاسة المجالس البلدية	3	15	0	15
عضوية المجالس البلدية	14	7	7	14
عضوية مجالس المحافظات	5	5	6	11
عضوية مجلس امانة عمان	1	4	0	4



الباب الثامن:
توصيات عامة بعد مراقبة
انتخابات المجالس البلدية
ومجالس المحافظات

8.1 مقدمة

عمل فريق راصد من خلال منسقيه وكوادره والعاملين في غرفة العمليات المركزية والباحثين والمراقبين القانونيين خلال مدة تزيد عن 5 أشهر على مراقبة مراحل العملية الانتخابية بأدق تفاصيلها وبالإمكانات الممكنة للإبقاء الجمهور على اطلاع كامل بكافة الإجراءات المتعلقة بانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لعام 2022 بكل شفافية، ومدى التزام الإدارة الانتخابية بتنفيذ قانون البلديات وقانون الانتخابات والتعليمات التنفيذية الصادرة بناءً عليهما.

وعمل فريق راصد خلال المراحل الانتخابية على رصد معظم الخروقات التي تمّت والتي مست نزاهة وحرية الناخب بالاختيار وشفافية العملية الانتخابية، حيث أعد مجموعة من التوصيات المتعلقة بمراقبة الفريق للعملية الانتخابية منذ مرحلتها الأولى وحتى إعلان النتائج النهائية في الجريدة الرسمية.

ويأمل راصد من الجهات المشرّعة والمسؤولة والإدارة الانتخابية بأخذ تلك التوصيات بكل جدية بعد حدوث خروقات متكرّرة مسّت العملية الانتخابية ونزاهتها.

8.2 التوصيات

8.2.1 فيما يتعلق بالتوصيات المرتبطة بتعزيز نزاهة العملية الانتخابية

الجدول رقم (13): يُبيّن التوصيات المرتبطة بتعزيز نزاهة العملية الانتخابية⁽⁹⁾

موقع التعديل المقترح	سبب التوصية	التوصية	
تعديل قانون الإدارة المحلية.	لم يرد في قانون الإدارة المحلية رقم 22 لسنة 2021 أي مادة قانونية تلزم الهيئة المستقلة للانتخاب على استخدام الحبر الانتخابي أو الربط الإلكتروني.	يجب أن يتضمن الإطار القانوني إلزاماً للهيئة المستقلة باستعمال الحبر الانتخابي والربط الإلكتروني.	1.
تعديل التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية إعداد جداول الناخبين، لضمان زيادة الإطار الزمني الخاص بتعديل مراكز الاقتراع.	من أكثر الأخطاء التي نشهدها في جداول الناخبين هو موقع مركز الاقتراع الخاص بالناخب، حيث أن بعد مسافة مركز الاقتراع عن مكان إقامة الناخب يحدّ من المشاركة في الانتخابات، ولضمان النزاهة في إعداد جداول الناخبين يجب أن يتم إتاحة وقت زمني أطول خاص بتعديل مراكز الاقتراع لفترة زمنية أطول.	يجب على الهيئة أن تتيح مساحة زمنية أوسع لتصحيح التشوهات الواقعة على تخصيص مراكز الاقتراع للناخبين داخل جداول الناخبين الأولية.	2.
تضمين مادة في التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لفتح باب الاعتراض إلكترونياً.	على الهيئة المستقلة أن تضمن للناخبين تحديد مراكز الاقتراع الأنسب لهم وذلك من خلال إتاحة أدوات ووسائل تمكنهم من تعديل المراكز، ويتم هذا من خلال إدخال الناخب لرقمه الوطني وتاريخ ميلاده ورقم هاتفه ورقم بطاقة الأحوال المدنية إلكترونياً، ليتم بعد ذلك إرسال رقم التحقق من الشخصية برسالة نصية للناخب، وعند إدخال هذا الرقم إلى منصة التعديل الإلكتروني، يختار الناخب أيّاً من المدارس الواقعة ضمن مكان إقامته المثبت في دائرة الأحوال المدنية، لتكون هذه البيانات ورقم التحقق معايير لضمان تفادي النقل الكيدي للغير والنقل الجماعي للناخبين من قبل مرشحيهم أو القائمين على حملاتهم الانتخابية، مع تحديد سقف أعلى إلكترونياً لعدد الناخبين في كل مركز اقتراع.	يجب على الهيئة فتح باب الاعتراض الإلكتروني على مراكز الاقتراع المخصصة داخل المنطقة الانتخابية المثبتة حتى لعرض الجداول النهائية للناخبين.	3.

موقع التعديل المقترح	سبب التوصية	التوصية	
زيادة كفاءة تدريب أعضاء اللجان الانتخابية، ووضع آلية خاصة باختيار المدربين والعمل على تقييم المتدربين واختيار الأكفأ منهم ليكونوا ضمن لجان الاقتراع والفرز.	العديد من المؤشرات بيّنت ضعف تدريب الكوادر الانتخابية الخاصة بانتخاب المجالس البلدية ومجالس المحافظات، مثل التباين في تطبيق التعليمات التنفيذية، وتجهيز محاضر انتهاء الفرز بصورة مخالفة، لذا فعلى السلطة الانتخابية أن تعمل على بلورة منظومة تدريبية أكثر جودة، تعمل على تأهيل الكوادر الانتخابية بصورة أكثر فعالية، لتلافي وقوع المخالفات، ولتكريس مبادئ النزاهة والشفافية الانتخابية.	تطوير المنظومة التدريبية الخاصة بتأهيل لجان الاقتراع والفرز، وتعزيز آليات ضبط الجودة فيما يتعلق بإكساب تلك اللجان المهارات اللازمة لإتمام عملية الاقتراع وعد وفرز الأصوات ضمن الإطار القانوني وبصورة موحدة في كافة مراكز الاقتراع.	4.
فحص نظام الربط الإلكتروني قبل 7 أيام من يوم الاقتراع على الأقل، وتطوير خادم إلكتروني خاص بيوم الاقتراع لتلافي الفصل بسبب الضغط.	تعدّدت عملية فصل الربط الإلكتروني مما شكل إرباكاً خلال عملية الاقتراع والفرز ومس من نزاهة العملية الانتخابية من خلال تجاوز بعض اللجان عن التأكد من وجود اسم الناخب في السجل الإلكتروني.	تطوير نظام الربط الإلكتروني الخاص بيوم الاقتراع، بحيث يتم تجهيزه وفحصه بشكل مسبق.	5.
تعديل المادة 8 من التعليمات التنفيذية بحيث يكون وضع إصبع السبابة اليسرى قبل استلام ورقة الإقتراع وبعد الانتهاء من التأكد بوجود اسم الناخب في الجداول الانتخابية.	أظهرت الانتخابات الأخيرة تجاوزات متعددة من قبل الناخبين تتعلق بعدم موافقة الناخب على وضع سبابه اليسرى في الحبر الانتخابي.	تحقيق الإلزامية فيما يتعلق بوضع إصبع السبابة الأيسر للناخبين في الحبر الانتخابي، وتطوير التعليمات التنفيذية الخاصة بمجريات الاقتراع بحيث تلزم الناخب بوضع إصبعه في الحبر قبل وضع ورقة الاقتراع في الصندوق الخاص بها.	6.

موقع التعديل المقترح	سبب التوصية	التوصية	
وضع مادة في قانون الإدارة المحلية وقانون الانتخاب يلزم الهيئة المستقلة بالإعلان عن الشكاوى والإجراءات، ضمن مدة زمنية تضمن تكريس العدالة الانتخابية.	ورد للهيئة المستقلة العديد من الشكاوى عن طريق المواطنين، ولتكريس نزاهة العملية الانتخابية، كان من الأجدر بالهيئة أن تقوم بنشر الشكاوى وكيفية التعامل معها وما هي الإجراءات التي تريت عليها.	يجب أن تقوم الهيئة بإصدار تقارير دورية حول الشكاوى التي تردّها على الخطوط الساخنة وغيرها من سبل التواصل، وآلية التعامل مع هذه الشكاوى وتتبع مجرياتها والبت بها.	7.

8.2.2 فيما يتعلق بتكريس شفافية العملية الانتخابية

الجدول رقم (14): يُبين التوصيات المتعلقة بتكريس شفافية العملية الانتخابية⁽¹⁰⁾

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
8.	يتوجب على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تنشر جداول الناخبين (سواءً الأولية أو النهائية) بصيغ إلكترونية مفتوحة (CSV) وقابلة للبحث والتحليل.	لم يتم نشر الجداول الانتخابية بصيغ قابلة للتحليل في الانتخابات الأخيرة علماً بأنه من المهم لتحقيق الشفافية الانتخابية أن يتمكن العامة من القيام بتحليل مستقل للبيانات الأولية والتحقق على أساسه من المعطيات الواردة من أي هيئة إدارية للانتخابات.	تضمن الإطار القانوني الناظم لأي انتخابات نصاً يلزم الهيئة بنشر الجداول الانتخابية بصيغ قابلة للتحليل.
9.	على الهيئة أن تفتح آليات حقيقية لتتبع الإنفاق المالي للمرشحين.	أظهرت الانتخابات الأخيرة تفاوتاً واضحاً في عملية الإنفاق على الحملات الانتخابية ولم يتسن للمواطن معرفة مجموع النفقات التي قدمها كل مرشح وذلك من شأنه أن يبني انطباعاتاً معيارياً عند القواعد الانتخابية حول القدرة المالية للمرشحين.	تضمن الإطار القانوني الناظم لأي انتخابات آليات يمكن من خلالها تتبع الإنفاق ووجوب نشره بشكل واضح على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب.
10.	على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تعلن عن آليات التعيين الخاصة بموظفيها والحيثيات التي اتبعتها لضمان تكافؤ الفرص.	يجب أن يتم نشر نتائج المقابلات التي تجريها الهيئة المستقلة للانتخاب للموظفين الذين يتم تعيينهم خارج إطار ديوان الخدمة المدنية وما هي الإجراءات التي اتبعت معهم.	تضمن قانون الهيئة المستقلة للانتخاب نصاً يلزم الهيئة بالإفصاح عن جميع المعلومات التي تتعلق بتعيين موظفين خارج إطار ديوان الخدمة المدنية.
11.	على الهيئة أن تعلن عن تفاصيل موازنتها وسبل إنفاقها ومصادر التمويل الخاصة بأنشطتها بشكل واضح للجماهير.	لم تقم الهيئة المستقلة للانتخاب بالإعلان عن سبل إنفاق موازنة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات بشكل تفصيلي.	تضمن قانون الهيئة المستقلة للانتخاب نصاً يلزم الهيئة بنشر الإنفاق المالي الخاص فيها بشكل تفصيلي.

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
12.	على الهيئة أن تفصح عن إجراءات إحالة العطاءات الخاصة بالعملية الانتخابية بشكل تفصيلي.	أعلنت الهيئة عن طرح العطاءات من خلال موقعها الإلكتروني وصفحتها على «فيسبوك» إلا أنها لم تعلن عن الآلية التي اتبعتها في اختيار من يقع عليهم العطاءات ولا عن قيمة العطاءات، ولم تفصح عن جودة الخدمة المقدمة من تلك العطاءات.	تضمن قانون الهيئة المستقلة للانتخاب نصاً يلزم الهيئة المستقلة بالإفصاح عن جميع مراحل عملية طرح العطاءات وآلية الاختيار وتقييم الجودة المقدمة من مزود الخدمة.

8.2.3 فيما يتعلق بتكريس العدالة الانتخابية

الجدول رقم (15): يُبين التوصيات المتعلقة بتكريس العدالة الانتخابية⁽¹¹⁾

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
13.	يجب أن تمنح صلاحية تأجيل الانتخابات لأي مجلس محافظة أو مجلس بلدي للهيئة المستقلة للانتخاب بناءً على توصية من مجلس الوزراء.	تنص المادة (3-و) من قانون الإدارة المحلية. «لوزير أن يؤجل الانتخاب لأي مجلس محافظة أو أكثر لمدة لا تزيد على ستة أشهر إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو سلامة الانتخاب». وتنص المادة (34-ج) من قانون الإدارة المحلية. «لوزير أن يؤجل الانتخاب في أي مجلس بلدي أو أكثر لمدة لا تزيد على ستة أشهر إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو سلامة الانتخاب». وهنا لا بد أن يُنظر ذلك بالهيئة المستقلة للانتخاب بصفتها هي صاحبة الإدارة في الانتخابات على أن يتم التنسيق مع الجهات المعنية في ذلك.	تعديل المادة (3-و) والمادة (34-ج) من قانون الإدارة المحلية.
14.	إلغاء حل المجالس البلدية بتنسيب من الوزير حسب المادة (34 - ب) وإناطة هذه الصلاحية بالسلطة القضائية.	إن الممارسة الديمقراطية تقتضي بأن يتم حل أي مجلس على مستوى الإدارة المحلية من خلال السلطة القضائية دون تنسيب من الوزير المعني.	تعديل المادة (34 - ب) من قانون الإدارة المحلية.
15.	يجب أن يتضمن الإطار القانوني المعايير الخاصة بالأعضاء المعيّنين في المجالس البلدية وألا تكون الصلاحية فقط لوزير البلديات وذلك في الحالات التي لا يتم فيها ملء المقاعد المخصصة من خلال الانتخاب سواءً للمجلس البلدي، أو في حالات التعيين التي نص عليها القانون.	لم ينص القانون على أسس ومعايير التعيين في المجالس البلدية ومجالس المحافظات وذلك حسب المادة 13 والمادة 40/ب والمادة 51 من قانون الإدارة المحلية رقم 22 لسنة 2021. مما أدى إلى عدم ثقة المواطن بالقرارات الحكومية، وهنا لا بد من التأكيد على أن تعيين أشخاص بعد تعبئة المقاعد المخصصة غير مقبول في أي ممارسة ديمقراطية بالعالم.	توضيح المعايير الخاصة بعملية التعيين بغرض تعبئة المقاعد الشاغرة.

(11) المصدر: راصد

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
16.	يجب أن يتضمن الإطار القانوني الناظم لعملية الانتخابات البلدية أسس الإنفاق والصرف على الحملات الانتخابية ضمن معايير واضحة.	إن أهم تطوّر في العملية الانتخابية ينبغي أن يرتبط بتحقيق العدالة الانتخابية المرتبطة بتتبع الإنفاق المالي للمترشحين، إلا أنه في الانتخابات التي جرت لم يتم الإعلان عن أي تتبع لإنفاق المترشحين.	تضمن الإطار القانوني أسس للإنفاق على الحملات الانتخابية للمترشحين.
17.	إلغاء المادة 51 من قانون الإدارة المحلية.	حذف المادة 51 من قانون الإدارة المحلية والتي تنص على أن «لوزير بموافقة مجلس الوزراء أن يعيّن عضوين إضافيين في كل مجلس محافظة أو مجلس بلدي وتكون لهذين العضوين حقوق الأعضاء الآخرين». حيث لا يمكن لأي ممارسة ديمقراطية أن تتيح صلاحية التعيين في المجالس المنتخبة لشخص معين، لما في ذلك من إضعاف لجوهر العملية الديمقراطية.	إلغاء المادة 51 من قانون الإدارة المحلية.
18.	إلغاء التعيين في مجالس المحافظات.	لما في ذلك من موائمة مع الممارسات الدولية الفضلى المتعلقة بتعزيز نهج الإدارة المحلية، كما أن إشراك المواطن في عملية صنع القرار على المستوى المحلي واختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي يجب أن يكون من صلاحيات المواطن نفسه دون أن يكون هناك أي تغوّل من شأنه أن يحد من الممارسة الديمقراطية.	تعديل المادة (3) من قانون الإدارة المحلية.
19.	ضرورة وجود معايير لتقسيم الدوائر الانتخابية الخاصة بمجالس المحافظات في قانون الإدارة المحلية.	يجب أن يتضمن الإطار القانوني معايير واضحة يتم من خلالها تقسيم الدوائر الانتخابية الخاصة بمجالس المحافظات، على أن يتم إشراك المؤسسات الرقابية والجهات المعنية باختيار هذه المعايير.	إضافة المعايير الخاصة بتقسيم الدوائر لقانون اللامركزية.
20.	ضرورة وجود معايير واضحة لاعتماد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية في مجالس المحافظات.	يجب مراعاة هذه المعايير كمؤشر للتنمية في الدائرة والموارد الطبيعية وعدد السكان والمساحة الجغرافية ومستوى دخل المواطن في هذه الموارد.	إضافة المعايير لقانون اللامركزية.

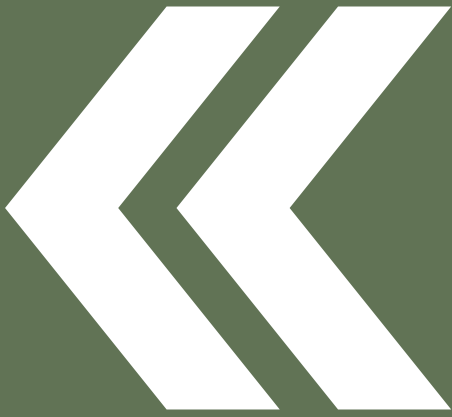
الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
21.	تعديل النظام الانتخابي الخاص بمجالس المحافظات بحيث يعطى كل ناخب عدد أصوات مساوٍ لعدد المقاعد في دائرته.	إن منح صوتين كحد أعلى للناخب الذي لديه 6 مقاعد في دائرته الانتخابية على سبيل المثال يحدّ من تكريس العدالة الانتخابية ومساواته مع الناخبين الذين يمتلكون صوتاً واحداً ومقعداً واحداً.	تعديل المادة (37) - ج) من قانون الادارة المحلية.
22	على الهيئة أن تفعل المواد القانونية الخاصة بمظاهر وفعاليات الحملات الدعائية.	لضمان عدم الإضرار بالممتلكات العامة واستغلال المصادر الرسمية للترويج الانتخابي، إذ أن ظاهرة الانتهاكات الدعائية وانتشار اليافطات المخالفة لنصوص قانون البلديات واللامركزية أثناء انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات، قد شكلت ضرراً على الصالح العام، كما أضعفت من مواكبة العملية الانتخابية لمبادئ المحاسبة.	إيجاد آليات يمكن ذكرها داخل التعليمات التنفيذية الخاصة بالحملات الانتخابية.
23	على الهيئة أن تفعل المواد القانونية الخاصة بالإطار الزمني الناظم للدعاية الانتخابية.	مارس العديد من المترشحين خلال الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات أنشطة لحملاتهم الانتخابية قبل بدء فترة الحملات الانتخابية مما أدى إلى إضعاف توافق العملية الانتخابية مع مبادئ سيادة القانون والإخلال بمعايير العدالة الانتخابية، لاسيما بعد اتخاذ بعض المرشحين/ات وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة رئيسية للدعاية الانتخابية.	تضمين التعليمات التنفيذية مواد تساهم في زيادة التنسيق واقتراح أدوات تساعد الهيئة المستقلة.
24	على الهيئة أن تحدّد ضوابط الإنفاق وسقف الحملات الانتخابية وطرق تتبعها.	لم يلحظ راصد أي تتبع من قبل الهيئة المستقلة لأوجه صرف وإنفاق المترشحين والمترشحات، ولم يتم الإفصاح عن أي مترشح تجاوز السقف المالي، كما أن الهيئة لم تقترح أي آليات تتبع للإنفاق المالي مما أثر على قدرتها في تتبع إنفاق المترشحين وأثر على معيار العدالة الانتخابية حيث أتيح المجال أمام المترشحين أصحاب الأموال أن يقوموا بإنفاق مبالغ طائلة على حملاتهم الانتخابية، لاسيما المترشحين لمنصب رئاسة البلدية.	تضمين التعليمات التنفيذية الخاصة بالحملات الانتخابية طرق تتبع الإنفاق المالي وتطبيقه بصورة حقيقية.

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
25	على الهيئة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تطبيق فترة الصمت الانتخابي.	لم يلحظ راصد التزام المترشحين لجميع المجالس بتطبيق فترة الصمت الانتخابي، ولم تبدي الهيئة أي إجراء تجاه هذا التجاوز القانوني.	تطبيق سيادة القانون على جميع المترشحين.
26	على الهيئة المستقلة أن تتخذ إجراءات تساهم في تعزيز سرعة الحكم على القضايا المتعلقة لديها.	يجب أن يتم البت بالقضايا المتعلقة بالجرائم الانتخابية بسرعة أكبر مما هي عليه الآن حتى تكون هذه الأحكام رادعاً لكل من ينوي أن يقوم بجرم انتخابي.	التنسيق مع الجهات المعنية في السلطة القضائية.
27	على الهيئة أن تطور من سبل المحاسبة الخاصة بأعضاء اللجان المسؤولين عن وقوع الانتهاكات والمخالفات الانتخابية.	لم تعلن الهيئة المستقلة عن أي إجراءات تم اتخاذها بحق أي عضو من الأعضاء المتورطين في الانتهاكات التي رافقت العملية الانتخابية مع العلم بأنه تم استبدال بعض أعضاء اللجان الانتخابية لورود شكاوى تفيد بتحيزهم لمترشحين على حساب آخرين.	تعزيز سيادة القانون في التعليمات التنفيذية وتطبيقها بشكل مباشر.
28	على الهيئة إيجاد آلية واضحة ونظام متكامل لتلقي الشكاوى ومتابعتها وإصدار القرارات فيه.	ضماناً لحق المواطنين وجميع أطراف العملية الانتخابية في الطعن بمختلف مراحل العملية الانتخابية، على أن يكون هذا النظام محوسب وتنشر جميع بياناته لتعزيز مبدأ الشفافية في العملية الانتخابية، وأن يمكن هذا النظام المواطنين من التفاعل مع هذه الشكاوى وتقديم المقترحات والآراء.	تضمين التعليمات التنفيذية نصوصاً تفيد بإنشاء وحدة خاصة لمتابعة الشكاوى ونظام خاص لها.
29	على الهيئة أن تحدّد إطار زمني واضح لعملية الاقتراع والفرز.	حيث شهدت 39.4% من تلك الغرف مدة زمنية زادت عن ساعتين، 40.3% تراوحت مدة العد والفرز ما بين ساعة الى ساعتين، فيما كانت المدة في 20.3% من غرف الفرز ساعة أو أقل استغرقتها عملية العد والفرز لنتائج الانتخابات.	تضمين التعليمات التنفيذية إطاراً زمنياً واحداً لتكريس العدالة في إصدار النتائج.

8.2.4 فيما يتعلق بتعزيز حرية العملية الانتخابية

الجدول رقم (16): يُبين التوصيات المتعلقة بتعزيز حرية العملية الانتخابية⁽¹²⁾

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
30	على الهيئة أن تضمن سرية الاقتراع.	لوحظ خلال انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات انتهاكاً واضحاً وصريحاً يتعلق بتواجد مجموعة من الناخبين في آن واحد عند المعزل الانتخابي مما مسّ بمعيار حرية الانتخاب لاسيما وأن مثل هذه الحوادث تؤثر على إرادة الناخب.	تطبيق الإطار القانوني الوارد في التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع والفرز.
31	على الهيئة المستقلة أن تمنع مظاهر الدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع.	ضعف محاربة الدعاية الانتخابية المخالفة داخل وحول مراكز الاقتراع قد عملت على إضعاف الحرية الانتخابية وإتاحة مساحة أوسع للتأثير على إرادة الناخب، حيث شهدت أكثر من 9% من مراكز الاقتراع تواجداً للدعاية الانتخابية داخل أسوارها.	تطبيق الإطار القانوني الوارد في التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع والفرز.
32	على الهيئة المستقلة ممارسة الدور المناط بها لإزالة المواد الدعائية المخالفة وذلك باتخاذ التدابير اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإزالة المواد الدعائية.	تم رصد أكثر من 252 مخالفة تتعلق بتعليق الدعايات الانتخابية في أماكن لا يسمح استخدامها لتعليق الدعايات الانتخابية.	تعزيز التنسيق مع الجهات المختصة وتفعيل المواد القانونية لذلك.



الباب التاسع:
تحليلات كمية ونوعية لنتائج
انتخابات المجالس البلدية
ومجالس المحافظات

9.1 تحليلات كمية خاصة بأعداد المقترعين

9.1.1 توزيع المقترعين على المحافظات حسب الجنس

أجرى فريق راصد مجموعة من التحليلات الكمية الخاصة بأعداد المقترعين على مستوى المملكة موزعة حسب الجنس والفئات العمرية على المحافظات والبلديات.

الجدول رقم (17): يُبين أعداد المقترعين ونسبهم ممن يحق لهم الانتخاب وتوزيعهم حسب الجنس على المحافظات⁽¹³⁾

المحافظة	عدد المقترعين	نسبة الذكور من المقترعين	عدد المقترعات	نسبة الاناث من المقترعين	المجموع	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
العاصمة	156418	58%	113382	42%	269800	1828718	15%
إربد	169637	51%	161907	49%	331544	816359	41%
البلقاء	62234	53%	56284	47%	118518	319180	37%
الكرك	48722	49%	51484	51%	100206	177753	56%
معان	25975	50%	26209	50%	52184	87926	59%
الزرقاء	67536	59%	46465	41%	114001	672313	17%
المفرق	58956	47%	66294	53%	125250	205044	61%
الطفيلة	16549	50%	16546	50%	33095	60911	54%
مادبا	28996	53%	25241	47%	54237	118108	46%
عجلون	30075	47%	33990	53%	64065	102390	63%
جرش	33121	48%	36025	52%	69146	116302	59%
العقبة	17454	56%	13965	44%	31419	94598	33%
المجموع	715673	52%	647792	48%	1363465	4599602	30%

9.1.2 نسب المقترعين على البلديات حسب الجنس

الجدول رقم (17): يُبيّن نسب المقترعين حسب الجنس ونسب اقتراعهم ممن يحق لهم الانتخاب على مستوى البلدية⁽¹⁴⁾

المحافظة	البلدية	نسبة المقترعين	نسبة المقترعات	مجموع المقترعين	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
العاصمة	أمانة عمّان	7%	4%	189727	1674811	11%
العاصمة	ناعور	23%	22%	15026	33579	45%
العاصمة	حسبان	33%	38%	5949	8408	71%
العاصمة	الجيزة	29%	23%	13605	25909	53%
العاصمة	لواء الموقر	31%	32%	15628	24844	63%
العاصمة	أم الرصاص	30%	33%	4430	6970	64%
العاصمة	أم البساتين	34%	33%	5002	7473	67%
العاصمة	سحاب	22%	19%	17849	43301	41%
العاصمة	العامرية	38%	38%	2584	3423	75%
إربد	إربد الكبرى	15%	11%	97699	377196	26%
إربد	غرب اربد	29%	30%	20172	34458	59%
إربد	الرمثا	23%	17%	24611	61638	40%
إربد	سهل حوران	31%	32%	16943	26691	63%
إربد	خالد بن الوليد	24%	27%	8545	16867	51%
إربد	اليرموك	30%	30%	6648	11085	60%
إربد	الكفارات	28%	34%	13072	22359	61%
إربد	الشعلة	27%	30%	5059	8889	57%
إربد	السرو	29%	32%	6519	10759	61%
إربد	الطيبة	29%	29%	14646	25544	57%
إربد	الوسطية	29%	32%	12955	21180	61%
إربد	دير ابي سعيد	29%	34%	21828	34296	64%
إربد	رايبة الكورة	32%	36%	7648	11369	67%
إربد	برقش	27%	32%	16325	27825	59%
إربد	معاذ بن جبل	23%	24%	14984	31420	48%

(14) المصدر: راصد

المحافظة	البلدية	نسبة المقترعين	نسبة المقترعات	مجموع المقترعين	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
إربد	طبقة فحل	25%	33%	13049	22553	58%
إربد	شرحيل بن حسنة	23%	23%	10427	22753	46%
إربد	المزار الشمالي	27%	26%	20095	37928	53%
البلقاء	السلط الكبرى	21%	18%	36994	93559	40%
البلقاء	الثونة الوسطى	22%	17%	15037	38377	39%
البلقاء	دير علا	24%	30%	17923	32891	54%
البلقاء	عين الباشا	16%	12%	17808	63375	28%
البلقاء	العارضة	35%	39%	6265	8440	74%
البلقاء	معدى الجديدة	31%	33%	7326	11495	64%
البلقاء	سويمة	38%	46%	2369	2823	84%
البلقاء	الفحيص	22%	21%	5523	12840	43%
البلقاء	ماحص	24%	22%	4021	8631	47%
الكرك	الكرك الكبرى	26%	23%	27081	55908	48%
الكرك	عين الباشا	27%	26%	5303	10008	53%
الكرك	مؤته والمزار	27%	29%	15731	28213	56%
الكرك	شبحان	25%	22%	7229	15481	47%
الكرك	طلال	29%	36%	3117	4778	65%
الكرك	عبدالله بن رواحة	31%	8%	6873	10072	38%
الكرك	مؤاب	32%	36%	10992	16060	68%
الكرك	الأغوار الجنوبية	29%	37%	20408	31146	66%
الكرك	القطرانة	24%	17%	1721	4159	41%
الكرك	السلطاني	40%	51%	1751	1928	91%
معان	الحسينية	31%	34%	5453	8344	65%
معان	ايل	32%	34%	4042	6119	66%
معان	الشراه	30%	27%	4573	8102	56%
معان	الأشعري	32%	41%	2651	3612	73%
معان	الثوبك	25%	26%	5137	10091	51%
معان	معان الكبرى	34%	30%	16705	25779	65%

خلاصة التقرير النهائي لمخرجات مراقبة انتخابات
المجالس البلدية ومجالس المحافظات 2022

المحافظة	البلدية	نسبة المقترعين	نسبة المقترعات	مجموع المقترعين	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
معان	الجفر	30%	36%	3918	5884	67%
الزرقاء	الزرقاء	7%	4%	44590	37729	12%
الزرقاء	الرصيفة	9%	5%	26664	187481	14%
الزرقاء	بيرين	34%	38%	8524	11710	73%
الزرقاء	الهاشمية	19%	17%	15903	44515	36%
الزرقاء	الضليل	12%	13%	4467	18229	25%
الزرقاء	الخلابات	33%	32%	2786	4304	65%
الزرقاء	الأزرق	80%	65%	9719	6693	145%
المفرق	المفرق الكبرى	23%	20%	21910	51697	42%
المفرق	رحاب الجديدة	32%	38%	9151	13188	69%
المفرق	بلعما الجديدة	32%	39%	12033	16842	71%
المفرق	الزعتري والمنشية	32%	38%	4161	5972	70%
المفرق	حوشا الجديدة	30%	36%	6872	10422	66%
المفرق	الباسلية	32%	42%	2768	3745	74%
المفرق	السرطان	32%	37%	8829	12757	69%
المفرق	الأميرحسين بن عبدالله	33%	40%	6360	8773	72%
المفرق	أم الجمال	31%	39%	8815	12514	70%
المفرق	صباحا والدفيانية	28%	30%	5190	8935	58%
المفرق	أم القطين والمكيفة	32%	42%	5733	7707	74%
المفرق	دير الكهف الجديدة	32%	44%	5079	6736	75%
المفرق	الصالحية ونايفة	31%	39%	5605	8028	70%
المفرق	الرويشد الجديدة	24%	20%	3551	8169	43%
المفرق	بني هاشم	35%	48%	3185	3834	83%
المفرق	منشية بني حسن	35%	42%	5122	6640	77%
المفرق	الصفاوي	33%	42%	1591	2113	75%
المفرق	الخالدية	28%	27%	9295	16972	55%
الطفيلة	الطفيلة الكبرى	26%	24%	19439	38837	50%
الطفيلة	بصيرا	28%	34%	6191	9976	62%

المحافظة	البلدية	نسبة المقترعين	نسبة المقترعات	مجموع المقترعين	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
الطفيلة	الحسا	29%	27%	3621	6436	56%
الطفيلة	القادسية	28%	39%	3844	5662	68%
مادبا	مادبا الكبرى	22%	18%	36302	90064	40%
مادبا	لب ومليح	31%	31%	7074	11481	62%
مادبا	ذيبان	31%	32%	7648	12117	63%
مادبا	جبل بني حميدة	33%	39%	3213	4446	72%
عجلون	عجلون الكبرى	29%	31%	21913	36597	60%
عجلون	كفرنجة	31%	37%	15855	23281	68%
عجلون	الجنيد	28%	29%	9303	16353	57%
عجلون	الشفاء	28%	36%	9119	14307	64%
عجلون	العيون	30%	36%	7875	11852	66%
جرش	جرش الكبرى	26%	25%	26345	51971	51%
جرش	المعارض	33%	36%	15894	23044	69%
جرش	باب عمان	35%	47%	7073	8631	82%
جرش	النسيم	32%	41%	10580	14552	73%
جرش	برما	35%	42%	6094	7905	77%
العقبة	القويرة	30%	29%	6301	10646	59%
العقبة	حوض الديسة	36%	46%	2499	3053	82%
العقبة	قريقره وفنان	29%	25%	1137	2079	55%
العقبة	وادي عربة	29%	31%	1354	2259	60%
العقبة	قطر ورحمة	27%	20%	2084	4377	48%

9.2 تحليلات كمية خاصة بالفائزين في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات

عمل فريق راصد ومن خلال فريق البحث على مراقبة مراحل العملية الانتخابية، بإصدار مجموعة من التقارير التي تناولت تحليلات إحصائية كمية حول نتائج ومخرجات انتخابات رؤساء البلديات والمجالس البلدية ومجالس المحافظات.

9.2.1 تحليلات عامة

- عدد الفائزين بعضوية المجالس المنتخبة جميعها وصل إلى (1335) عضواً توزعوا على المجالس البلدية ومجالس المحافظات ورؤساء البلديات ومجلس أمانة عمان، منهم (340) سيدة وبنسبة (25.4%) من إجمالي عدد الفائزين.
- عدد الفائزين بمقعد عضوية المجالس البلدية (918) عضواً منهم (248) سيدة وبنسبة (27%).
- عدد الفائزين في مجالس المحافظات (289) عضواً منهم (66) سيدة وبنسبة (23%) من إجمالي عدد الفائزين في مجالس المحافظات.
- عدد الفائزين في مقاعد رؤساء البلديات على مستوى المملكة (100) رئيساً.
- حصل رئيس بلدية إربد الكبرى على أعلى عدد أصوات على مستوى رؤساء البلديات وهو (36606) صوتاً.
- وصل عدد السيدات اللواتي حصلن على المقاعد المخصصة للكوتا إلى (265) سيدة و(55) سيدة حصلن على مقاعدهن بالتنافس.

9.2.2 معلومات خاصة بفوز السيدات المترشحات في المجالس المنتخبة

- الحاصلة على أعلى عدد الأصوات بين المترشحات على مستوى المملكة، كانت مترشحة لعضوية مجلس بلدي الرمثا حيث تمكنت من الحصول على 6304 صوتاً.
- عدد الفائزات (تنافس وكوتا) على مستوى المملكة 340 سيدة بنسبة 25.4% من إجمالي عدد الفائزين على مستوى المملكة موزعات على المجالس البلدية (248 سيدة) ومجالس المحافظات (66 سيدة) ومجلس أمانة عمان (6 سيدات).
- عدد السيدات الفائزات عن طريق التنافس بلغ 359 سيدة بنسبة 5.0% من إجمالي عدد المقاعد المخصصة للتنافس على مستوى المملكة.

- عدد الفائزين بالمجالس البلدية ما مجموعه 1018 بالمقاعد المخصصة لعضوية المجالس البلدية كان منهم 48 سيدة حصلن على مقاعدهنّ بالتنافس بينما حصلت 200 سيدة على مقاعدهنّ من خلال الكوتا.
- عدد الفائزين بمجالس المحافظات على مستوى دوائر المملكة، بلغ 296 عضوًا منهم 7 سيدات فزن عن طريق التنافس وبنسبة 3% من إجمالي عدد المقاعد الخاصة بالتنافس، فيما فازت 59 سيدة عن طريق المقاعد المخصصة لكوتا السيدات.



مركز الحياة - راصد RASED - AI-Hayat Center

Tel: 6868 582 6 962+

Fax: 6867 582 6 962+

www.rasedjo.com

info@hayatcenter.org

info@hayatcenter.org

[@AIHayatCenterRased](https://www.facebook.com/AIHayatCenterRased)

[Hayat-Rased](https://www.linkedin.com/company/Hayat-Rased)

[@Rased_Jo](https://www.instagram.com/Rased_Jo)